الجزيرة السورية

تفكيك السردية وإعادة بناء التاريخ



منزل كردي في ديريك، تموز 1935. تصوير بيير روندو

قراءة نقدية في كتاب محمد جمال باروت
«التكوّن التاريخي الحديث للجزيرة السورية»

رشاد عبد القادر

الجزيرة السورية

تفكيك السردية وإعادة بناء التاريخ

قراءة نقدية في كتاب محمد جمال باروت
«التكوّن التاريخي الحديث للجزيرة السورية»

رشاد عبد القادر

المحرر نت · 2026

الجزيرة السورية: تفكيك السردية وإعادة بناء التاريخ

قراءة نقدية في كتاب محمد جمال باروت «التكوّن التاريخي الحديث للجزيرة السورية: أسئلة وإشكاليات التحوّل من البداوة إلى العمران الحضري» (الدوحة وبيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، القسم الأول، ص37–124.

دراسةٌ في ثلاثة أقسام وملحقين: الأول يفكّك رواية باروت، والثاني يعيد بناء تاريخ الجزيرة من مصادره، والثالث يختبر منهجه بالمعايير التي أعلنها.

النشر

نُشرت أولاً على موقع المحرر نت، تشرين الثاني 2026

almuharir.net/jazira-syria

للاستشهاد

رشاد عبد القادر، «الجزيرة السورية: تفكيك السردية وإعادة بناء التاريخ»، المحرر نت، تشرين الثاني 2026، https://almuharir.net/jazira-syria/

الغلاف

تفصيل من خريطة مارك سايكس للجزيرة العليا: «الملّية» و«الكيكية» بين قره جه داغ وماردين ورأس العين.

Sykes, The Geographical Journal 30/3, 1907.

الحواشي بأرقامها كما في النسخة المنشورة على الموقع، وتبدأ من جديد في كلّ قسم. وكلّ إحالةٍ إلى وقفةٍ أو فصلٍ أو حالةٍ يتبعها رقم صفحتها.

بيان منهجي

أُعدّت هذه الدراسة بالاستعانة بأدواتٍ رقمية، منها أدوات الذكاء الاصطناعي، في استخراج نصوص المصادر وترتيب المادة والمقابلة بين المواضع. أما القراءة والتحليل والنتائج فللكاتب، وهو وحده المسؤول عنها. وكلّ موضعٍ استُشهد به مثبتٌ برقم صفحته في الحاشية، وكلام باروت معروضٌ بصورة صفحته من الكتاب ليرجع إليها القارئ. ولم يُبنَ حكمٌ تاريخيٌّ قاطع على قراءةٍ غير محسومة.

المحتويات

القسم الأول **تفكيك السردية** 7

تمهيد 8

1 الخراب ومداه 12

2 ما بين الخرابين 18

3 البادية بديلاً من التاريخ 21

4 ثلاث قرى على نهر 24

5 نهرٌ بلا قرى، وما رآه لينش 26

6 مركزٌ إداريٌّ يصير مركزاً للتاريخ 29

7 متى تصير القرية قريةً كاملة؟ 33

8 رواية الأصل ومعيار الإثبات 36

9 الوثيقة الموسّعة، ومن صنع هذا الفصل 38

10 بنية الفصل الأول وأثرها 40

حصيلة التفكيك 45

القسم الثاني **إعادة بناء التاريخ** 49

1 الكتاب، وأطروحته، وسبب هذه المراجعة 50

2 ما هي «الجزيرة»؟ تحرير المصطلحات قبل تحرير التاريخ 52

3 ما قبل العثمانيين، نحو 1180–1516 59

4 الملّان قبل إبراهيم باشا، ملفٌّ يُعاد فتحه 62

5 سنة 1835، ما رآه شاهدُ عيانٍ على الفرات 66

6 شمّر وطيّ، من جاء متى، وبأيّ دليل 69

7 إبراهيم باشا الملّي، صعودُ زعيمٍ وسقوطه، 1878–1908 71

8 اقتصادُ الأرض والائتمان، من يملك ومن يزرع 84

9 الدولة ترسم حداً – متصرفية الزور 1871 94

10 سنة 1907 – تقديرٌ سكاني يفتح أسئلة جديدة 99

11 رأس العين وديريك – بين إحياء العمران ونقل تاريخ بلدةٍ إلى أخرى 106

12 سجل 1930 – قرى الجزيرة العليا عند عتبة الانتداب 111

حصيلة إعادة البناء 116

القسم الثالث **المنهج** 119

1 ما وعد به باروت 120
2 النتيجة في لوحة واحدة 121
3 النقد الخارجي 122
4 النقد الداخلي 123
5 المقارنة 125
6 سلامة الاستدلال 126
7 معيار واحد للجميع 126
8 الشفافية 127
9 من راجع الفصل؟ 128
10 الحصيلة 129
خاتمة الدراسة 130

ملاحق الدراسة **الملاحق** 132

المصادر 133
ما لم نصل إليه 136

بيان منهجي 138

القسم الأول

تفكيك السردية

تمهيد

يروي القسم الأول من كتاب محمد جمال باروت «التكوّن التاريخي الحديث للجزيرة السورية» تاريخاً يمتد نحو ألف عام. تبدأ الرواية بإقليم نهري مزدهر، تعتمد زراعته على شبكة واسعة من السدود والقنوات. ثم تأتي الغزوات المغولية في القرن الثالث عشر، وحملات تيمورلنك في أواخر القرن الرابع عشر، فتدمر منشآت الري وتلحق بالعمران خراباً واسعاً، حتى ينتهي الأمر، في وصف باروت، إلى هجر الإقليم «تماماً من أي توطن فلاحي متحضر». ويعقب ذلك زمن طويل تنحسر فيه الزراعة والعمران، قبل أن تسعى الدولة العثمانية إلى إعادة إعمار المنطقة في مرحلتين: أخفقت أولاهما في مطلع القرن الثامن عشر، بينما شهدت الثانية، في عهد التنظيمات العثمانية خلال القرن التاسع عشر، نشوء ما يسميه «الممرات الحضرية المتواصلة» على الفرات الأوسط. وتنتهي الرواية بحكم لافت: «التشكّل الحقيقي للقرى لن يتمّ قبل أواسط القرن العشرين».[1] لكن ما الذي يجعل القرية «حقيقية» في نظر المؤرخ؟ وما موقع القرى التي تذكرها المصادر قبل ذلك التاريخ؟

رواية باروت عن ألف عامٍ من تاريخ الجزيرة، مرحلةً مرحلة

مراحل الرواية بترتيبها، وما يقوله باروت في كلٍّ منها، والوقفات التي تفحصها في هذه الدراسة.



1 محمد جمال باروت، «**التكوّن التاريخي الحديث للجزيرة السورية**»، الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص124، والحاشية 313.

المرحلة	ما يقوله باروت	تفحصه الدراسة في
الإطار الجغرافي نقطة البدء	تقسيم الجغرافيين العرب والمسلمين للجزيرة إلى ديار مضر وربيعة وبكر، ودير الزور والفرات الأوسط محوراً للتفسير	6 · مركزٌ إداريٌّ يصير مركزاً للتاريخ · ص29 10 · بنية الفصل الأول وأثرها · ص40
خراب القرن الثالث عشر – أواخر الرابع عشر	الغزوات المغولية وحملات تيمورلنك تدمّر منشآت الري، حتى يُهجر الإقليم «تماماً من أي توطن فلاحي متحضر»	1 · الخراب ومداه · ص12 2 · ما بين الخرابين · ص18
تبدون زمنٌ طويل	تنحسر فيه الزراعة والعمران	3 · البادية بديلاً من التاريخ · ص21 5 · نهرٌ بلا قرى، وما رآه لينش · ص26
إعمار أواخر القرن السادس عشر · القرن التاسع عشر	محاولتان عثمانيتان: أخفقت الأولى، وشهدت الثانية في عهد التنظيمات نشوء «الممرات الحضرية المتواصلة» على الفرات الأوسط	4 · ثلاث قرى على نهر · ص24 6 · مركزٌ إداريٌّ يصير مركزاً للتاريخ · ص29
القرية «الحقيقية» حكمه في آخر الرواية	«التشكّل الحقيقي للقرى لن يتمّ قبل أواسط القرن العشرين»	7 · متى تصير القرية قريةً كاملة؟ · ص33
الرواية كلّها	ثلاث وقفاتٍ تفحص طريقة بناء الرواية، لا مرحلةً منها	8 · رواية الأصل ومعيار الإثبات · ص36 9 · الوثيقة الموسّعة، ومن صنع هذا الفصل · ص38 10 · بنية الفصل الأول وأثرها · ص40

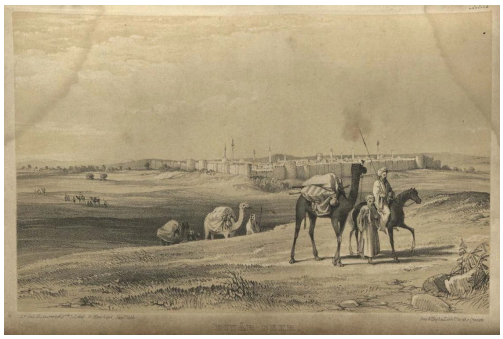
ما بين علامتي التنصيص كلام باروت. وكل وقفةٍ رابطٌ ينقل إليها.

غير أن هذه الرواية تبدأ، في حقيقة الأمر، قبل الغزوات والإعمار، حين يحدد باروت الجغرافيا التي سيكتب تاريخها. فهو يستعيد تقسيم الجغرافيين العرب والمسلمين للجزيرة إلى ديار مضر وربيعة وبكر، ثم يتخذ من دير الزور والفرات الأوسط محوراً لتفسير تكوّن الجزيرة السورية الحديثة. وهنا تكمن إحدى المسائل الأساسية التي تفحصها هذه الدراسة: هل يؤدي الجمع بين الجغرافيا العربية الإسلامية ومركزية دير الزور إلى جعل التاريخ العربي مرجعية لتاريخ الإقليم كله، بينما يُروى تاريخ الكرد أساساً من خلال الهجرة والتبدون والإسكان والاستقرار المتأخر؟

تزداد أهمية هذا السؤال في ضوء سردية في الخطاب العربي المعاصر، تصوّر الكرد في شمال شرق سوريا بوصفهم مهاجرين قدموا من تركيا، ولا سيما خلال القرن العشرين. وتبحث الدراسة في إسهام كتاب باروت في إسناد هذه السردية تاريخياً. لكن الهجرة، حتى حين تثبت، لا تعني بالضرورة دخول جماعة إلى أرض لا تعرفها. فالجزيرة، قبل أن تقسمها الحدود السورية–التركية، كانت جزءاً من مجال جغرافي أوسع يربط ماردين ونصيبين وديار بكر بسهول الخابور والفرات، وتمتد عبره شبكات القرابة والتجارة والرعي والنفوذ السياسي. وقد يغيّر انتقال جماعة من موضع إلى آخر مكان إقامتها، من غير أن يقطع علاقاتها السابقة بذلك المجال. لذلك ينبغي التمييز بين تاريخ الاستقرار في قرية بعينها، وتاريخ الوجود في الإقليم، وتاريخ العلاقات التي تصل الجماعات بأجزائه المختلفة، دون افتراض استمرارية لا تسندها الوثائق.

ديار بكر وماردين: المجال الأوسع الذي كانت الجزيرة جزءاً منه

لوحةٌ منشورة سنة 1868، وخريطةٌ من سنة 1934. تُريان المكان، ولا تثبتان شيئاً عن القرون التي سبقتهما.



لوحة منشورة · 1868 **ديار بكر**. لوحةٌ من كتاب فرانسيس رودن تشيسني عن بعثة الفرات (1835–1837). رسمٌ لا صورة فوتوغرافية، والمشهد من القرن التاسع عشر، فلا يُسقَط على ما قبله.

"Diyarbeker" – Chesney, **Narrative of the Euphrates Expedition**, London 1868 النسخة الرقمية لفرع بومباي في الجمعية الآسيوية الملكية · صفحة PDF رقم 235 · ملكيّة عامّة.



خريطة · 1934 **لوحة ماردين**، بمقياس 1:200,000. أصدرها المكتب الطوبوغرافي للقوّات الفرنسية في الشرق، بيروت. تجمع على لوحةٍ واحدة ماردين والشريط الحدودي الغربي من الجزيرة: رأس العين والدرباسية وعامودا.

UN Archives Geneva, League of Nations Map Collection, LON-G7480 s200 .F73 – NJ-37-XI South. Bureau Topographique des Troupes Françaises du Levant. CC BY-NC-ND 3.0 IGO

الخريطة معروضةٌ كاملةً بلا تعديل، كما تشترط رخصتها.

ولا تُختبر رواية باروت بمجرد التحقق من وقائعها منفردة، بل بالنظر في كيفية اختيارها وترتيبها، وفي الأحكام التي تُستخلص منها. فقد يثبت مصدر خراب مدينة أو انهيار شبكة ري، من غير أن يثبت هجر إقليم كامل. وقد تسجل وثيقة عثمانية إسكان عشيرة، من غير أن تثبت أن وجودها في المنطقة بدأ بذلك الإسكان. ومن هنا تأتي أهمية التمييز بين البيئات الزراعية في الجزيرة: فزراعة وادي الفرات وأجزاء من الخابور الأسفل اعتمدت على شبكات الري، بينما أتاحت الأمطار في سهول الجزيرة العليا زراعة الحبوب من دون اعتماد مماثل على تلك الشبكات. ولم تكن الحدود بين البيئتين قاطعة، لكن انهيار منشآت الري في إحداهما لا يكفي للحكم بانهيار الزراعة في الأخرى.

لا تنكر هذه الدراسة ما أصاب الجزيرة من حروب وخراب، ولا ما شهدته من هجرات وتحولات في أنماط العيش والاستقرار. لكنها تسعى إلى تمييز ما تثبته المصادر مما أُضيف إليها في بناء الرواية التاريخية، وإلى إعادة تركيب تاريخ الإقليم بوصفه مجالاً تشكلت فيه المجتمعات عبر الاستقرار والحركة والعلاقات الممتدة بين أجزائه، لا مجرد أرض تعاقبت عليها موجات الخراب والهجرة والإعمار.



بيئتان زراعيتان، والحدود بينهما غير قاطعة. في وادي الفرات وأجزاء من الخابور الأسفل اعتمدت الزراعة على شبكات الري، وفي سهول الجزيرة العليا أتاحت الأمطار زراعة الحبوب. فانهيار منشآت الري في إحداهما لا يكفي للحكم بانهيار الزراعة في الأخرى. وادي الفرات الخابور الأسفل مخطّطاً، لأن باروت يقول «أجزاء» منه ولا يحدّدها سهول الجزيرة العليا

الخابور مرسومٌ بمجراه كاملاً: من رأس العين إلى الحسكة، ثم جنوباً إلى الفرات. مجاري الأنهار معاصرة: الخابور والجغجغ والبليخ من OpenStreetMap، والفرات ودجلة من Natural Earth. الصورة الفضائيّة معاصرة (NASA Blue Marble)، والبحيرات الظاهرة على الفرات سدودٌ حديثة. المساحات الملوّنة تقريبيّة. توضّح كلام باروت ولا ترسم حدوداً.

1 الخراب ومداه



لوحة منشورة · 1868 **أطلال مدينة الرقة**. من كتاب فرانسيس رودن تشيسني عن بعثة الفرات البريطانية (1835–1837). رسمٌ لا صورة فوتوغرافية: يُري المكان كما رسمته البعثة، ولا يقيس عمرانه ولا عدد سكانه.

"Ruins of the city of Rakkah" — Chesney, **Narrative of the Euphrates Expedition**, London 1868

النسخة الرقمية لفرع بومباي في الجمعية الآسيوية الملكية · صفحة PDF رقم 321 · ملكيّة عامّة.

في القرن العاشر كانت على الفرات والخابور منشآتٌ مائية: سدودٌ وقنواتٌ تُشقّ من المجرى وآلاتٌ ترفع الماء إلى الضفة؛ ويُحصي باروت من آثارها الباقية «ما يربو على التسعين قناةً وسدّاً».[2] وعلى هذه المنشآت قام عمران الوادي: حقولُه، ومدنُه التي يسمّيها الجغرافيون العرب واحدةً واحدة. ومن أراد أن يفهم ما جرى بعد ذلك فليبدأ من خاصيةٍ واحدةٍ في هذه المنظومة: أنها لا تحيا بالمطر بل بالصيانة. فمياه الجزيرة، كما يصفها باروت نفسه، ثقيلةٌ بالرواسب، وقنواتها تحتاج تنقيةً دائمة.[3] فإذا انقطعت التنقية ارتفع الطمي، وإذا ارتفع الطمي تراجع الماء، وإذا تراجع الماء عادت الأرض إلى ما كانت عليه قبل أن يُجرّ إليها.

هذا كلّه صحيح، ولا خلاف عليه عند أحد. غير أن باروت يصوغه هكذا: «كان عمران الجزيرة يعتمد على تلك النُظُم الدقيقة». و«الجزيرة» أوسع من الوادي. ففي شمالها يسقط من المطر ما يكفي لزراعة الحبوب الشتوية من

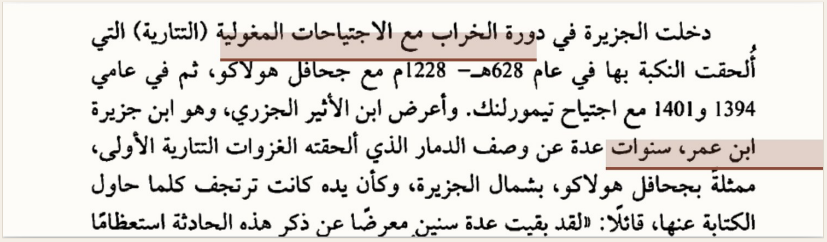
---

2 باروت، ص50، الحاشية 48، نقلاً عن عياش وداود و«**دائرة المعارف الإسلامية**»، مادة «الخابور».

3 باروت، ص50.

غير قناةٍ ولا ناعورة، وهناك لم يكن العمران معلّقاً بالصيانة. فالعبارة تصحّ على الوادي، لكن لفظها يشمل الجزيرة كلها. وكلّ حكمٍ يُبنى عليها سيشمل الجزيرة كلها أيضاً، وإن لم يصحّ إلا على الوادي.

ثم جاء المغول.



دخلت الجزيرة في دورة الخراب مع الاجتياحات المغولية (التتارية) التي أُلحقت النكبة بها في عام 628هـ– 1228م مع جحافل هولاكو، ثم في عامي 1394 و1401 مع اجتياح تيمورلنك. وأعرض ابن الأثير الجزري، وهو ابن جزيرة ابن عمر، سنوات عدة عن وصف الدمار الذي ألحقته الغزوات التتارية الأولى، ممثلةً بجحافل هولاكو، بشمال الجزيرة، وكأن يده كانت ترتجف كلما حاول الكتابة عنها، قائلًا: «لقد بقيت عدة سنين معرضًا عن ذكر هذه الحادثة استعظامًا

باروت، ص49

صفحة 49 من كتاب باروت. المظلَّل فيها موضعان يذكر فيهما هولاكو: «628هـ – 1228م مع جحافل هولاكو»، و«ممثلةً بجحافل هولاكو».

يكتب باروت أن النكبة أُلحقت بالإقليم «في عام 628هـ – 1228م مع جحافل هولاكو»، وأن ابن الأثير الجزري – وهو ابن المنطقة نفسها – أعرض عن وصف ما رأى.[4] وفي هذه الجملة ثلاثة أمورٍ كلٌّ منها صحيحٌ وحده: سنة 628 للهجرة، وجحافل هولاكو، وإعراض ابن الأثير عن الوصف. لكن الجملة تجعلها حدثاً واحداً، وهي من أزمنةٍ مختلفة.

فسنة 628 للهجرة توافق 1230 و1231 للميلاد، لا 1228. والحملة التي عبرت الجزيرة في تلك السنوات حملةٌ مغوليةٌ أولى في عهد أوكتاي، خرجت في أثر جلال الدين خوارزمشاه فاجتاحت ما بين آمد ونصيبين وسنجار. أما هولاكو فكان بعدُ في المشرق البعيد: تقدّم غرباً في منتصف الخمسينيات، فسقطت ألموت في يده سنة 1256، ودخل بغداد سنة 1258. وبين الحملتين ربع قرن. وابن الأثير مات سنة 1233، فلم يكن ليشهد ما لم يقع بعد؛ وإعراضه المشهور في «الكامل» – وهو من أصدق ما كُتب في العربية عن هول تلك السنوات – إنما كان عن الموجة الأولى التي عاصرها.

جملة باروت عن خراب سنة 628 للهجرة: «في عام 628هـ – 1228م مع جحافل هولاكو»

الخلاصة: يضع باروت في هذه الجملة ثلاثة أمور في سنةٍ واحدة: سنة 628 للهجرة، واسم هولاكو، وإعراض ابن الأثير عن وصف ما رأى. وهذه الأمور الثلاثة تتوزّع في الواقع على ربع قرن. فسنة 628هـ توافق 1230–1231 للميلاد لا 1228، وفيها اجتاحت الجزيرةَ حملةٌ مغولية في عهد أوكتاي. وابن الأثير مات سنة 1233، فلم يشهد إلا تلك الحملة. أما هولاكو فلم يتقدّم غرباً إلا في منتصف الخمسينيات. والخطأ إذن في نسبة شهادة ابن الأثير إلى هولاكو، لا في وقوع الخراب.

1228

«628هـ – 1228م مع جحافل هولاكو»

كما يكتب باروت، ومعها إعراض ابن الأثير عن وصف ما رأى

4 المصدر نفسه، ص49.

1230
628هـ = 1230–1231م
حملةٌ في عهد أوكتاي

1233
وفاة ابن الأثير
فلم يشهد إلا الموجة الأولى

1255~
هولاكو يتقدّم غرباً
«منتصف الخمسينيات»
بين الحملتين ربع قرن

1256
ألموت

1258
بغداد

••• التواريخ كلّها من هذه الوقفة. و«منتصف الخمسينيات» مرسومٌ تقريباً، لأن الوقفة لا تحدّده بسنة.

ولا يمسّ هذا التصحيح الخراب نفسه. فالخراب وقع، ويصفه عبد القادر عياش في حوض الخابور وصفاً مفصّلاً: مدنٌ وقرىً ومزارع، وآثارٌ امتدّت قروناً بعد انسحاب الغزاة.[5] الذي يسقط بهذا التصحيح أمرٌ واحد: أن يُجعل إعراض ابن الأثير عن الوصف شاهداً على غزو هولاكو، وهو إنما كان عن الحملة الأولى التي عاصرها. أما الدمار نفسه فلا يسقط.



صورة معاصرة · 2009 الخابور الأسفل قرب تل الشيخ حمد، تشرين الأول 2009. صورةٌ للمكان اليوم، لا شاهدٌ على ما جرى فيه في القرون التي يناقشها هذا الفصل.

تصوير Bertramz · رخصة CC BY 3.0، عبر ويكيميديا كومنز.

5 عبد القادر عياش، «**حضارة وادي الفرات: القسم السوري**»، إعداد وليد مشوح، دمشق: الأهالي، 1989، ص184–191؛ وهي ضمن ما تحيل إليه حاشية باروت 48 في ص50.

وبعد الغزوات تأتي الجملة التي يقوم عليها القسم كله:

وفي أواخر القرن الرابع عشر تصحّرت الضفة اليسرى للفرات تقريبًا بسبب تدمير نُظُم الري، وهُجِر الإقليم تمامًا من أي توطّنٍ فلاحيٍّ متحضّرٍ، إذ كان عمران الجزيرة يعتمد على تلك النُظُم الدقيقة التي تتحكم بتنقية قنوات

باروت، ص50

مظلَّلاً بالأحمر بداية الجملة: «تصحّرت الضفة اليسرى للفرات تقريباً». ومظلَّلاً بالبرتقالي آخرها: «وهُجِر الإقليم تماماً من أي توطّنٍ فلاحيٍّ متحضّر».[3]

ويجدر أن نعرف ما «الإقليم» هنا، فالجواب في الصفحة نفسها، في الفقرة التي تسبق هذه الجملة مباشرة: «منطقة الجزيرة العليا في فترة الانتداب الفرنسي والجزيرة السورية بالمعنى الإداري الضيّق... وحتى اليوم». فالحكم يشمل، بتعريف صاحبه، محافظة الحسكة اللاحقة كلها: رأس العين والقامشلي وعامودا والدرباسية وما بينها. وعبارة «وحتى اليوم» في هذا التعريف تحدّد المكان – المنطقة التي ما تزال تُسمّى الجزيرة السورية بالمعنى الضيّق – ولا تمدّ الهجر إلى عصرنا.

وتأمّل كيف تتسع الجملة وهي تُقرأ. تبدأ عند موضعٍ بعينه: الضفة اليسرى للفرات. ثم تسمّي العلّة: تدمير نُظُم الريّ. ثم تخرج بالنتيجة إلى الإقليم كله. والعلّة المسمّاة لا تفسّر وحدها ما جرى في الشمال، لأن زراعته لا تقوم على تلك الشبكات. فتدمير نُظُم الري، وهو السبب الذي يذكره باروت، لا يكفي لإثبات أن الشمال هُجر أيضاً.

«وفي أواخر القرن الرابع عشر تصحّرت [1] الضفة اليسرى للفرات تقريباً بسبب [2] تدمير نُظُم الري، [3] وهُجِر الإقليم تماماً من أي توطّنٍ فلاحيٍّ متحضّر...»



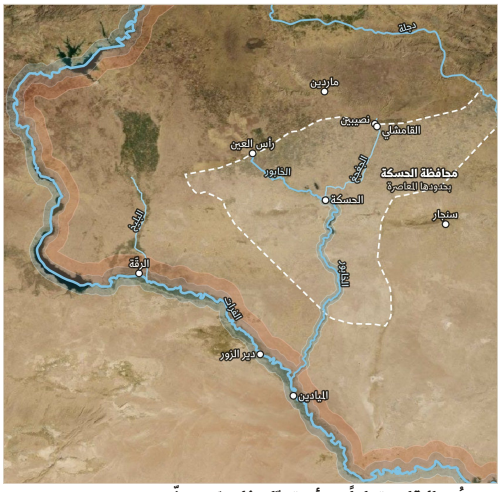
1 • الضفة اليسرى للفرات

المقطع الأول يسمّي موضعاً محدّداً: الضفة اليسرى للفرات.على الخريطة: الضفة اليسرى، أي جانب النهر الشمالي الشرقي لمن ينظر مع جريان مائه.



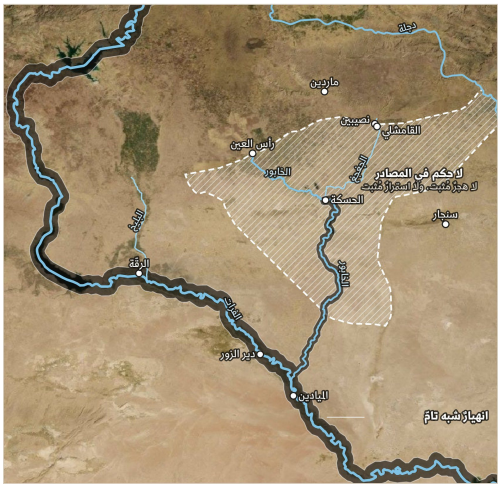
2 • تدمير نُظُم الري

المقطع الثاني يسمّي السبب: تدمير نُظُم الريّ. وهذه النُظُم خاصّةً بوادي الفرات والخابور الأسفل.على الخريطة: الوادي المرويّ.



٣ · وهُجِر الإقليم تماماً من أي توطّنٍ فلاحيٍّ متحضّر

المقطع الثالث يمدّ النتيجة إلى «الإقليم» كلّه. و«الإقليم» عند باروت، كما يعرّفه قبل هذه الجملة بسطورٍ في الصفحة نفسها: «منطقة الجزيرة العليا في فترة الانتداب الفرنسي والجزيرة السورية بالمعنى الإداري الضيّق... وحتى اليوم»، أي محافظة الحسكة اللاحقة كلها.على الخريطة: محافظة الحسكة بحدودها المعاصرة، وهي أوسع بكثيرٍ من الوادي المرويّ.



وما الذي تسمح به الأدلة بدلاً من هذه الجملة؟

ما تسمح به الأدلة بدلاً من جملة باروت: انهيارٌ شبه تامّ في الوادي المرويّ. أما الشمال فليس في المصادر المتاحة ما يسمح بالحكم في شأنه: لا يثبت أنه هُجر، ولا أنه بقي عامراً.على الخريطة: الوادي بالداكن، حيث الانهيار شبه التامّ. والشمال مخطّط: ليس في المصادر المتاحة ما يسمح بالحكم في شأنه، لا بأنه هُجر ولا بأنه بقي عامراً.

غير أن الخراب الأكبر الذي ألحقه تيمورلنك، من منظور تأثيره اللاحق، كان الخراب الذي أحاق بالجزيرة الوسطى (السوريّة) خلال هذه السنوات، ودمّر تجمّعاتها الحضريّة العامرة، ونُظُم الريّ المتطورة التي بناها الساسانيون، ومن بعدهم الرومان والمسلمون، ولا سيما حواضرها في وادي الخابور (= منطقة الجزيرة العليا في فترة الانتداب الفرنسي والجزيرة السورية بالمعنى الإداري الضيق في الفترتين الانتدابية والوطنية وحتى اليوم) التي كان عدد آثارها الباقية التي وصفها الجغرافيون المسلمون حتى النصف الأول من القرن العشرين يربو على التسعين قناةً وسدًّا[48].

وفي أواخر القرن الرابع عشر تصحّرت الضفة اليسرى للفرات تقريبًا بسبب تدمير نُظُم الري، وهُجِر الإقليم تمامًا من أي توطّنٍ فلاحيٍّ متحضّر، إذ كان عمران الجزيرة يعتمد على تلك النُظُم الدقيقة التي تتحكم بتنقية قنوات الريّ من الرواسب النهريّة الكثيفة التي تتميز بها المياه النهرية في الجزيرة. وبدمار تلك النُظُم دُمّرت بكل بساطة الزراعة، أساس العُمران الحضري.

صفحة 50 من كتاب باروت. في أعلاها تعريفه «الإقليم»، وفي أسفلها جملته عن هجر الإقليم.

المساحات الملوّنة تقريبيّة توضّح مقاطع الجملة كما تقرؤها الدراسة، ولا تدّعي حدوداً تاريخيّة. حدود محافظة الحسكة معاصرة (Natural Earth)، وهي «الإقليم» بتعريف باروت. مجاري الأنهار والصورة الفضائيّة معاصرة.

لكن عجز هذا السبب عن تفسير ما جرى في الشمال لا يعني أن الشمال بقي عامراً. فقد تُهجر الأرض الصالحة للزراعة المطرية لأسبابٍ غير القنوات: انعدام الأمن، ومرور الجيوش، والنزوح، وانهيار الأسواق التي تصرّف المحصول، وكلها

3 باروت، ص50.

قائمة في تلك القرون. فكلّ ما يمكن قوله أن السبب الذي ذكره باروت لا يكفي، وأن إثبات هجر الشمال يحتاج دليلاً آخر لم يقدّمه.

أما الدليل المقدَّم فعلاً فهو عياش. وقد راجعتُ الصفحات التي يحيل إليها باروت، 184 إلى 191، فإذا هي تصف دماراً واسعاً أصاب المدن والقرى والمزارع في حوض الخابور، وبواراً امتدّ قروناً في بعض المناطق. فرواية الخراب مسنَدة، وليست دعوى بلا أساس؛ وهذا ينبغي أن يُقال قبل أي اعتراض. غير أن هذه الصفحات لا تُثبت هجر الجزيرة العليا كلها من كل استيطانٍ زراعيٍّ مستقر، وهو ما تقوله كلمتا «تماماً» و«أي» مجتمعتين. فما يثبته عياش أضيق مما يحكم به باروت: خرابٌ واسع في حوض الخابور، لا هجرُ الجزيرة العليا كلها.



ما يثبت من خراب أواخر القرن الرابع عشر. بالداكن الوادي المرويّ، حيث انهارت منظومة الري انهياراً شبه تامّ. ومخطّطاً الشمال، حيث لا تسمح المصادر المتاحة بالحكم: لا يثبت أنه هُجر، ولا أنه بقي عامراً.

والصياغة التي تحتملها الأدلة أن المنظومة الزراعية المرويّة في وادي الفرات الأوسط والخابور الأسفل انهارت انهياراً شبه تامٍّ في أواخر القرن الرابع عشر، فتصحّرت مساحاتٌ واسعة وانقطع العمران المديني فيها قروناً؛ وأن الشمال لا تفسّره هذه العلّة، وليس في المصادر المتاحة ما يسمح بالحكم في شأنه في اتجاهٍ أو آخر. فالمصادر تسكت عن الشمال: لا تثبت أنه هُجر، ولا أنه بقي عامراً.

2 ما بين الخرابين



صورة معاصرة · 2005 قلعة الرحبة قرب الميادين، على حافّة وادي الفرات. والرحبة أولى القرى الثلاث التي يذكرها باروت حصيلةً لإعمار القرن السادس عشر. والصورة تُري المكان اليوم، لا الرحبة كما كانت يومها.

تصوير Zoeperkoe · رخصة CC BY-SA 4.0، عبر ويكيميديا كومنز.

في أواخر القرن الرابع عشر، بحسب رواية باروت، كانت الجزيرة قد هُجرت «تماماً من أي توطن فلاحي متحضر».[3] لكننا نقرأ، بعد أربع صفحات فقط، أنها كانت في أواخر القرن السادس عشر من «أبرز الأقاليم المخرَّبة».[6] وبين الخرابين قرنان لا نكاد نعرف من روايته ما جرى فيهما. هل ظلت الجزيرة مهجورة طوال هذه المدة، أم عاد إليها السكان والعمران قبل أن يصيبها خراب جديد؟

أواخر القرن الرابع عشر
الجزيرة هُجرت «تماماً»

؟
قرنان
لا تقول رواية باروت ما جرى فيهما

أواخر القرن السادس عشر
الجزيرة من «أبرز الأقاليم المخرَّبة»

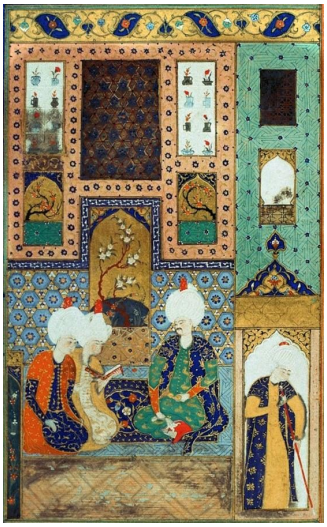
3 باروت، ص50.

6 المصدر نفسه، ص54. والجملة بلا حاشيةٍ خاصّةٍ بها.

يذكر باروت أن العثمانيين، بعد دخولهم المنطقة في عهد السلطان سليم الأول، أبرموا بوساطة إدريس البدليسي ترتيبات مع الأمراء الكرد، أعادت السلام والإعمار بعد قرنين من الدمار. غير أن الأمثلة التي يوردها على الإعمار تقع في الرحبة ودير الزور والعشارة، على الفرات الأوسط، فيما يتصل حديثه عن الأمراء الكرد بمجال أوسع يمتد إلى كردستان وشمال العراق. أما الجزيرة العليا والخابور، فلا تتضح أحوالهما في هذه المرحلة.[7]

السلطان والوسيط: سليم الأول وإدريس البدليسي

هما الطرفان اللذان يقرن باروت بهما «السلام والإعمار» بعد سنة 1516. منمنمتان من القرن السادس عشر، ورسالةٌ من البدليسي إلى سليم في السنة نفسها. تُري الرجلين والوثيقة، ولا تقول شيئاً عن عمران الجزيرة.



منمنمة · نحو 1515–1520 **السلطان سليم الأول في مجلسه**، من «**ديوان سليمي**».

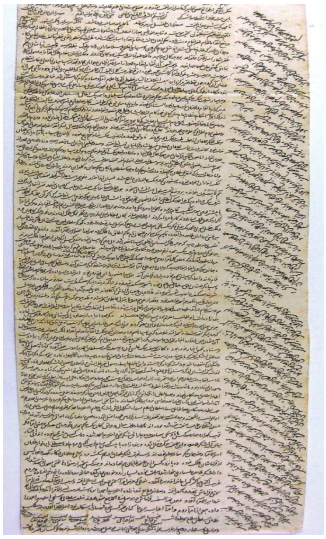
Istanbul University Library, F 1330

ملكيّة عامّة، عبر ويكيميديا كومنز.



منمنمة · 1584 **إدريس البدليسي**، في مُنمنَمةٍ من «**تاج التواريخ**» لسعد الدين أفندي، رُسمت بعد زمنه بعقود.

ملكيّة عامّة، عبر ويكيميديا كومنز.



وثيقة · 1516 **رسالةٌ بالفارسية من إدريس البدليسي إلى سليم الأول**، كُتبت بعد حزيران 1516.

Topkapı Palace Museum Archive, E. 8333/1

ملكيّة عامّة، عبر ويكيميديا كومنز.

ثم يعود إليهما باروت عند حديثه عن انهيار نظام التيمار العثماني في أواخر القرن السادس عشر. مستنداً إلى المؤرخ التركي جنكيز أورهونلو، يصف ما أصاب آلاف القرى من إخلاء وخراب في أنحاء الإمبراطورية، ويضع الجزيرة العليا

7 المصدر نفسه، ص52–53.

والخابور بين أشد الأقاليم تضرراً.[8] لكن أورهونلو يتحدث عن ظاهرة عامة، ولا يقدم باروت شاهداً محلياً يبين كيف تجلت في تلك المنطقة، أو ما إذا كانت القرى التي أصابها الخراب مأهولة قبل ذلك، ومتى كانت قد عُمرت.

أين يقع الإعمار الذي يرويه باروت، وأين يقع الخراب

بالأزرق القرى الثلاث التي يجعلها باروت حصيلة إعمار القرن السادس عشر، وكلّها على الفرات الأوسط. وبالأحمر المنطقة التي يصفها بعد أربع صفحات بأنها من «أبرز الأقاليم المخرَّبة»، وهي في الشمال، بعيدةٌ عن تلك القرى.



الأزرق حيث يضع باروت الإعمار، والأحمر حيث يضع الخراب. والمساحتان تقريبيّتان، بلا حدود، لأن باروت لا يحدّد المنطقتين.

مواضع القرى بأسمائها اليوم. مجاري الأنهار معاصرة، والصورة الفضائيّة من NASA Blue Marble.

وفي السنة نفسها التي ينتهي إليها هذا الفصل من رواية الخراب، سنة 1598، تظهر شهادة عثمانية أكثر تحديداً. فقد نقل المؤرخ مصطفى أكداغ عن سجل شرعي محفوظ في متحف ديار بكر وثيقةً تصف مير محمد بأنه بك سنجق

الخابور وزعيم عشيرة الملّان، وتسجل منحه إيرادات ثلاث قرى خربة مقابل تعهده بإعمارها وأداء مبلغ سنوي إلى الخزانة.[9] لم تكن هذه القرى عامرة حين سُجلت الوثيقة، ولا نعلم من القيد وحده هل تحقق إعمارها. لكننا نعرف أسماءها، ونعرف أن الدولة كانت تتعامل مع زعامة ملّية مرتبطة بالخابور، وأن إعادة إعمار القرى كانت موضوع ترتيب إداري ومالي محدد.

لا تنقض هذه الوثيقة وحدها رواية الهجر في القرن الرابع عشر، لكنها تكشف كم يفوتنا حين يُختزل تاريخ قرنين في استمرار الخراب أو تجدده. فما بين الحادثتين تاريخ يحتاج إلى إعادة بناء: تاريخ السكان الذين بقوا أو رحلوا، والقرى التي اندثرت أو عادت إليها الحياة، والسلطات المحلية التي تبدلت مواقعها وعلاقاتها بالدولة. ولا تسمح الشواهد التي يقدمها باروت بحسم هذا التاريخ، فضلاً عن تعميم صورة واحدة له على الفرات والخابور والجزيرة العليا جميعاً.

3 البادية بديلاً من التاريخ

حين يخلو الإقليم من الفلاحين في رواية باروت، يحلّ البدو محلّهم. فتصير البداوة حال المكان الطبيعية، ويصير العمران استثناءً لا تصنعه إلا دولة. ويستعير باروت لذلك مصطلحَي ابن خلدون «العمران» و«التبدون»، ويجعلهما عنوان فصله: «جدلية العمران والتبدون».[10]

لكنّ باروت لا يقدّم شواهد محلية تكفي لمعرفة كيف جرى هذا التحول خلال القرون التي أعقبت الخراب. فاختفاء الفلاحين، حتى لو ثبت، لا يعني أن من بقي في الإقليم تحوّل إلى البداوة، ولا أن الرعي والترحال صارا نمطَي الحياة الوحيدين فيه. وبين الفلاح المستقرّ والبدوي الرحّال أحوال كثيرة: نصف استقرار، ورعيٌ موسمي، والزراعة البعلية، وجماعاتٌ تجمع بين القرية والمرعى.

وباروت يعرف هذه الأحوال ويحسن تصنيفها. فهو يميّز بين عشائر «الجمّالة»، التي تبتعد في الرعي وتحتقر الزراعة، وعشائر «الغنّامة»، المرتبطة بالأرض والتي لا تبتعد كثيراً. وهو تمييزٌ دقيق ينفع كلّ من يدرس المنطقة بعده.[11] لكنه لا يستعمله بالوضوح نفسه في وصف القرون السابقة. فهناك تطغى القسمة بين العمران والتبدون، ولا نكاد نعرف ما بقي من الزراعة، أو كيف عاش السكان الذين لم يكونوا فلاحين مستقرّين ولا بدواً كثيري الارتحال.

---

8 المصدر نفسه، ص53، الحاشية 56: جنكيز أورهونلو، «**إسكان العشائر في عهد الإمبراطورية العثمانية**»، ترجمة فاروق مصطفى، دمشق: دار الطليعة الجديدة، 2001، ص58 و37. وأصل الكتاب بالتركية (1963) قرأنا منه فصل إجراءات الإسكان، ص53–64، وعليه بُنيت خريطة الإسكان في القسم الثاني.

9 مصطفى أكداغ، «**Türk Halkının Dirlik ve Düzenlik Kavgası: Celâlî İsyanları**»، إسطنبول: 1995 ،Cem Yayınevi، ص465، الحاشية 3، وص466–469؛ ويحيل إلى متحف ديار بكر، السجل الشرعي رقم 259، ص167–168. الإحالة إلى الوثائق كما نقلها أكداغ ووصفها، لا إلى فحصٍ مباشرٍ لأصولها المحفوظة في المتحف.

10 المصدر نفسه، ص37 (عنوان الفصل).

11 المصدر نفسه، ص70 و123–124.

بين الفلاح والبدوي

في الأعلى الأحوال الكثيرة بين الفلاح المستقرّ والبدوي الرحّال، كما تعدّدها هذه الوقفة. وفي الأسفل القسمة التي تطغى في رواية باروت على القرون التي أعقبت الخراب.

الأحوال كما تعدّدها هذه الوقفة

فلاحٌ مستقرّ | نصف استقرار | الزراعة البعلية | جماعاتٌ تجمع بين القرية والمرعى | رعيٌ موسمي | بدويٌّ رحّال

القسمة في رواية باروت

عمران | لا موضع في السرد لما بين الطرفين | تبدون

ولهذه القسمة أثرٌ يتجاوز الوصف. فحين يصبح التبدون عنواناً لخمسة قرون، يتراجع تاريخ من عاشوا خلالها وراء تاريخ الخراب والإعمار. ولا تعود المسألة كيف عاش الناس، بل متى غاب العمران ومتى عاد.

ويذكر باروت أن هذا الإطار تبلور عنده في مناقشاتٍ مع وجيه كوثراني، وأن لها «أثراً ملموساً في صوغ المنظور الأساسي لهذا الفصل».[12] وليس الإشكال في الاستعانة بابن خلدون، بل في أن القسمة بين العمران والتبدون لا تستوعب وحدها تنوع الحياة في الجزيرة. فالقرية التي تعيش على المطر، والعشيرة نصف المستقرة، والجماعة التي تجمع الزراعة والرعي، كلها تحتاج إلى موضع في تاريخ المنطقة، حتى حين لا تتوافر عنها شواهد تكفي لإعادة بناء حياتها بالتفصيل.

وفي كتاب باروت نفسه، بعد صفحات قليلة، ما يدعو إلى تعقيد هذه الصورة. فهو يروي أن عشيرة شمّر فرّت من الوهابيين نحو سنة 1800، «فأسكنتهم الحكومة العثمانية في منطقة الفرات». ثم سحقت شمّر عشيرة عبيد سنة 1805، وبلغ نفوذها نهر البليخ سنة 1809، «حيث أبادت تقريباً العشائر التركمانية المقيمة هناك».[13]



لوحة منشورة · 1868 **منابع نهر البليخ**. من كتاب تشيسني عن بعثة الفرات البريطانية (1835–1837). والبليخ هو الموضع الذي بلغه نفوذ شمّر سنة 1809 في رواية باروت. رسمٌ نُشر بعد ذلك بنحو ستين سنة، يُري المكان لا الحادثة.

"Source of the river Belik" – Chesney, **Narrative of the Euphrates Expedition**, London 1868

النسخة الرقمية لفرع بومباي في الجمعية الآسيوية الملكية · صفحة PDF رقم 256 · ملكيّة عامّة.

12 المصدر نفسه، ص37، الحاشية المنجَّمة.

13 المصدر نفسه، ص57–58 و62.

فشمّر، التي يظهر توسعها في سياق غلبة البادية على العمران، يذكر باروت أن الدولة العثمانية أسكنتها بنفسها. وهذا لا يجعل الدولة مسؤولةً بالضرورة عن حروب شمّر اللاحقة، لكنه يمنع قراءة تحركها كأنه زحفٌ بدوي مستقل عن السياسة. ثم إن باروت يصف العشائر التركمانية على البليخ بأنها «مقيمة». ولا نعرف من هذه الكلمة وحدها إن كانت تسكن قرى دائمة أم تنتجع في المنطقة موسمياً. لكننا نعرف أن شمّر لم تصل إلى أرض خالية من السكان، وأن ما جرى كان صراعاً بين جماعات لها وجود سابق في المنطقة، لا مجرد تقدم للبادية على أرض مهجورة.

شمّر بين 1800 و1809، كما يروي باروت

ثلاث وقائع في تسع سنوات.

نحو 1800
الحكومة العثمانية تُسكنها «في منطقة الفرات»
بعد فرارها من الوهابيين

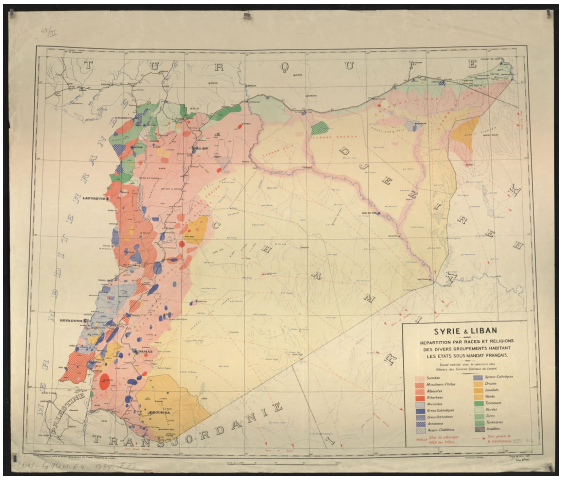
1805
شمّر تسحق عشيرة عبيد

1809
نفوذها يبلغ نهر البليخ
«حيث أبادت تقريباً العشائر التركمانية المقيمة هناك»

خطوط ترحال شمّر، لا مواضع إقامتها

خريطةٌ فرنسية من سنة 1935، بعد وقائع باروت بأكثر من قرن. ترسم أين ترعى شمّر صيفاً وإلى أين ترحل، ولا ترسم أين تقيم.

السهم الأحمر المتقطّع: اتّجاه الترحال. الاسم الأحمر الكبير: منطقة المرعى الصيفي، لا منطقة الإقامة.



خريطة · 1935

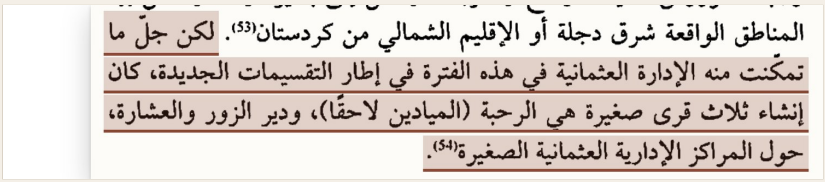
Syrie & Liban : Répartition par races et religions des divers groupements habitant les États sous mandat français

طبعة حزيران 1935. أصدرها المكتب الطوبوغرافي للقوّات الفرنسية في الشرق، «بمعاونة ضبّاط المصالح الخاصّة في الشرق». والأسهم والأسماء الحمراء طبقةٌ للترحال والمرعى، كما يقول مفتاح الخريطة؛ والألوان تحتها طبقةٌ أخرى للأعراق والأديان. ولا تُري الخريطة طرق شمّر في زمن باروت.

UN Archives Geneva, League of Nations Map Collection, LON-G7461.E4 1935 .F73. Bureau Topographique des Troupes Françaises du Levant. CC BY-NC-ND 3.0 IGO
الخريطة معروضةٌ كاملةً بلا تعديل. كما تشترط رخصتها.

4 ثلاث قرى على نهر

يلخّص باروت حصيلة الإعمار العثماني الأول في جملةٍ واحدة: «جلّ ما تمكّنت منه الإدارة العثمانية في هذه الفترة في إطار التقسيمات الجديدة، كان إنشاء ثلاث قرىً صغيرةٍ هي الرحبة (الميادين لاحقاً)، ودير الزور والعشارة، حول المراكز الإدارية العثمانية الصغيرة».[14]



المناطق الواقعة شرق دجلة أو الإقليم الشمالي من كردستان[53]. لكن جلّ ما تمكّنت منه الإدارة العثمانية في هذه الفترة في إطار التقسيمات الجديدة، كان إنشاء ثلاث قرى صغيرة هي الرحبة (الميادين لاحقًا)، ودير الزور والعشارة، حول المراكز الإدارية العثمانية الصغيرة[54].

باروت، ص53

صفحة 53 من كتاب باروت. المظلّل جملته عن القرى الثلاث.

وقد مرّ في الوقفة الثانية أن هذه القرى الثلاث تقع على الفرات الأوسط. ولا واحدة منها على الخابور، ولا في الشمال المطري، ولا قرب ماردين ونصيبين ورأس العين. ومع ذلك يقول باروت إنها «جلّ ما تمكّنت منه الإدارة العثمانية». فهو يحكم على الإقليم كلّه بما جرى على مقطعٍ من الفرات.

وفي عبارة باروت قيدٌ يُذكر له: «في إطار التقسيمات الجديدة». فقد يُفهم منه أنه يقصد القرى التي أُنشئت حول المراكز الإدارية الجديدة وحدها. لكنّ فقرته كلّها تجيب عن سؤالٍ أوسع: ماذا فعل العثمانيون بالإقليم الخرِب؟ وجوابها: ثلاث قرى.

ولا يذكر باروت في هذه الفقرة ما كان قائماً في الشمال أصلاً، كماردين ونصيبين وجزيرة ابن عمر ورأس العين. ولا يسأل هل أنشأت الدولة قرىً هناك أم اكتفت بتسجيل ما وجدته، أو أعادت إعمار قرى خربة. فالدولة لا تُنشئ القرى القائمة، بل تسجّلها. وإن لم تُنشئ قريً في مكانٍ ما، فليس معنى ذلك أنه كان خالياً من القرى.

ويؤرّخ باروت إسكان الملّيين بسنة 1701 في ديار بكر، ثم بسنة 1711 في الرقة، نقلاً عن ستيفان فينتر بحسب السجلات العثمانية.[15] لكنّ وثيقة سنة 1598 التي نقلها مصطفى أكداغ، وقد مرّت في الوقفة الثانية، تذكر قبل ذلك بنحو قرن زعيماً لعشيرة الملّان يحمل صفة بك سنجق الخابور.[9]

---

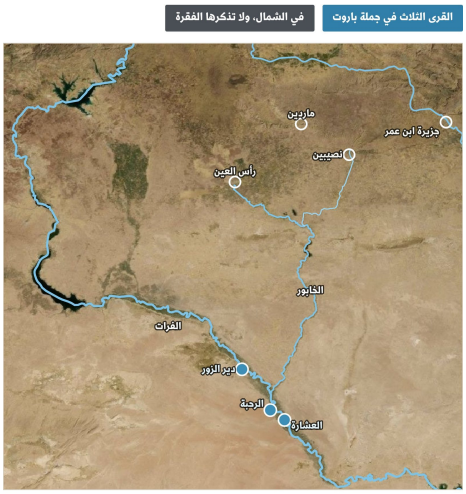
14 Sophie Berthier (dir.), «**Peuplement rural et les aménagements hydro-agricoles dans la moyenne vallée de l'Euphrate, fin VIIème siècle–XIXème siècle**», Damas: Institut Français de Damas, 2001, p. 171. المصدر نفسه، ص53، والحاشية 54 تحيل إلى ما نصل إليه، وهو في الملحق الثاني.

15 المصدر نفسه، ص55، والحاشية 62: Winter, p. 140. ما نصل إلى فينتر، وهو في الملحق الثاني.

9 مصطفى أكداغ، «**Türk Halkının Dirlik ve Düzenlik Kavgası: Celâlî İsyanları**»، إسطنبول: Cem Yayınevi، 1995، ص465، الحاشية 3، وص466–469؛ ويحيل إلى متحف ديار بكر، السجل الشرعي رقم 259، ص167–168. الإحالة إلى الوثائق كما نقلها أكداغ ووصفها، لا إلى فحصٍ مباشرٍ لأصولها المحفوظة في المتحف.

القرى الثلاث، وما لا تذكره فقرة باروت

القرى الثلاث التي يجعلها باروت حصيلة الإعمار العثماني كلّها على الفرات الأوسط. والمدن التي كانت قائمةً في الشمال لا تذكرها فقرته.



مواضع القرى والمدن بأسمائها اليوم. مجاري الأنهار معاصرة. والصورة الفضائيّة من NASA Blue Marble.

فاسم الملّان يرد في وثيقة عثمانية من أواخر القرن السادس عشر، مقترناً بزعامةٍ لها موقعٌ في إدارة الخابور. أي أن صلة زعامة ملّية بهذا المجال أقدم من إجراءات الإسكان في مطلع القرن الثامن عشر.

لكنّ للوثيقة حدوداً. فهي لا تُثبت أن الملّان في سنة 1598 هم أنفسهم الملّيون في سنة 1701، فالاسم الواحد قد يدلّ في قرنين مختلفين على عشيرةٍ أو اتحادٍ أو فرعٍ منهما. ولا تُثبت أن الملّان كانوا مستقرّين في حوض الخابور. ولا تنفي أنهم أُعيد إسكانهم أو تنظيمهم بعد ذلك.

ولذلك لا تُسقط الوثيقة رواية باروت عن إسكان سنة 1701، لكنها تمنع اتخاذ ذلك التاريخ بدايةً مفترضةً لعلاقة الملّان بالمنطقة.

وفي القرن التاسع عشر خبران متقاربان في الزمن:

- الأول من سنة 1866: ملفٌّ في الأرشيف العثماني فيه ضرائب فُرضت على عشائر مسمّاة، منها كيكي والملّية، كما قرأه هاكان آصان. ويستشهد بالملف نفسه صموئيل دولبي في حديثه عن إدارة الجزيرة.[16]
- والثاني بعد أربع سنوات، ويذكره باروت نفسه: تنظيم «أماكن تمركز عشائر كيلي والملّية وخلجان الكردية» نواحيَ تابعةً لقضاء رأس العين.[17]

16 BOA, İ.DH. 546/38018، بحسب قراءة Hakan Asan, "Devlet, Aşiret ve Eşkıya Bağlamında Osmanlı Muhacir İskânı Siyaseti (1860–1914)," «**Göç Araştırmaları Dergisi**» 2/3 (2016)، 5 آذار 1866 / 1282 شوال. ويستشهد بالملفّ نفسه Samuel Dolbee, «**Locusts of Power**», Cambridge University Press, 2023, ch. 2، ص45 و48 و56؛

17 المصدر نفسه، ص67.

الملّان في الوثائق، من 1598 إلى 1870

يبدأ باروت خبر الملّان في المنطقة بسنة 1701. ووثيقة سنة 1598 تذكرهم قبل ذلك بنحو قرن.

1598
زعيمٌ لعشيرة الملّان يحمل صفة بك سنجق الخابور
المصدر: مصطفى أكداغ، عن سجلٍّ شرعي في متحف ديار بكر

قبل رواية باروت بنحو قرن

1701
إسكان الملّيين في ديار بكر
المصدر: باروت، نقلاً عن ستيفان فينتر

1711
إسكانهم في الرقة
المصدر: باروت، نقلاً عن ستيفان فينتر

1866
ضرائب على عشائر مسمّاة، منها كيكي والملّية
المصدر: هاكان آصان، عن ملفٍّ في الأرشيف العثماني

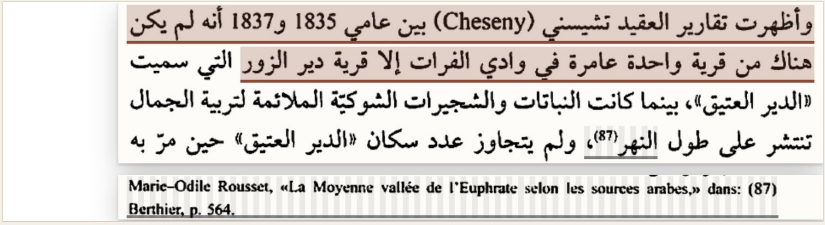
1870
مواضع عشائر كيلي والملّية وخلجان الكردية تصير نواحيَ تابعةً لقضاء رأس العين
المصدر: باروت

ويدلّ الخبران على أن الدولة كانت تعرف جماعاتٍ بأسمائها، وتتعامل معها بالجباية والتنظيم الإداري. لكنّ تقاربهما في الزمن لا يعني أن الثاني نتيجةٌ للأول، ولا أن الجماعات فيهما هي نفسها. ثم إنهما إجراءان مختلفان: الجباية شيء، والتنظيم الإداري شيء آخر، وكلاهما غير الاستيطان الزراعي.

5 نهرٌ بلا قرى، وما رآه لينش

أقوى شاهدٍ ميدانيٍّ في القسم الأول من كتاب باروت جملةٌ واحدة: «وأظهرت تقارير العقيد تشيسني بين عامَي 1835 و1837 أنه لم يكن هناك من قريةٍ واحدةٍ عامرة في وادي الفرات إلا قرية دير الزور».[18]

18 باروت، ص62. اسم تشيسني مرسومٌ في الأصل «Cheseny».



وأظهرت تقارير العقيد تشيسني (Cheseny) بين عامي 1835 و1837 أنه لم يكن هناك من قرية واحدة عامرة في وادي الفرات إلا قرية دير الزور التي سميت «الدير العتيق»، بينما كانت النباتات والشجيرات الشوكيّة الملائمة لتربية الجمال تنتشر على طول النهر[87]، ولم يتجاوز عدد سكان «الدير العتيق» حين مرّ به

Marie-Odile Rousset, «La Moyenne vallée de l'Euphrate selon les sources arabes,» dans: (87) Berthier, p. 564.

باروت، ص62

صفحة 62 من كتاب باروت. المظلّل جملة القرية الواحدة. والمظلّل بخطوطٍ رأسية رقم حاشيتها، 87، والحاشية نفسها في أسفل الصفحة، وهي تحيل إلى ماري أوديل روسيه، لا إلى تشيسني.

ويعرّف باروت نفسه هذه البعثة في موضعٍ آخر من كتابه، تعريفاً يكفي لمراجعة الجملة: «مثّلت فكرة الملاحة البخارية في الفرات إحدى الأفكار القوية الحضور في الدوائر الإمبراطورية البريطانية بين عامَي 1834 و1845 للبحث عن طريقٍ تجاريةٍ وسياسيةٍ نهريةٍ إلى الهند أكثر سرعةً من الطرق البرية؛ وكانت هذه هي وظيفة البعثة التي قادها الكولونيل تشيسني في العامَين 1835 و1837».[19] فهي بعثة ملاحةٍ نهرية، غايتها أن تختبر صلاحية الفرات لسير البواخر، وطريقها مجرى النهر.

وتقرير البعثة منشور. وفي ملحقه الخامس تقريرٌ مستقلّ لأحد ضبّاطها، هنري بلوس لينش، يصف فيه جماعاتٍ تزرع قرب الرقة، وقريةً كبيرةً محصّنة قرب دير الزور، ومحاصيل تُزرع على ضفاف الفرات.[20] وقد شاهد لينش القرية أثناء تعرضها لهجوم، وكانت النيران تلتهم معظمها. فالمصدر الذي يستشهد به باروت على خلوّ الوادي من القرى يصف هو نفسه زراعةً وقريةً مأهولة فيه. وهذا تعارضٌ ثابت بين تعميم باروت وشهادة البعثة.

لكنّ لهذه الشهادة حدّاً يجب أن يُقال بالدقّة نفسها. فشهادة لينش تُثبت زراعةً وقريةً مأهولة في مواضع بعينها، ولا تُحصي قرى الوادي، ولا تخبرنا عن كثافة العمران فيه. فالذي يسقط هو التعميم، لا كل ما يرويه باروت عن الخراب والاضطراب العشائري. وقد سبق أن روى صراعات ثمّر وعبيد وتركمان البليخ، ثم توسع سيطرة العشائر العربية سنة 1815 وترك عشائر مُوطَّنة أراضيها.[13] لكنّ هذه الوقائع لا تكفي، هي الأخرى، لإثبات خلوّ الوادي من القرى.

19 المصدر نفسه، ص65، حاشية الصفحة.

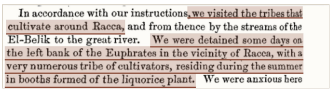
20 Francis Rawdon Chesney, «**Narrative of the Euphrates Expedition**», London, 1868, Appendix V, pp. 434–437 – تقرير هنري بلوس لينش.

13 المصدر نفسه، ص57–58 و62.

ما رآه لينش على ضفاف الفرات

ثلاثة مواضع من تقريره، المنشور في الملحق الخامس من كتاب البعثة. وتحت كل قصاصةٍ ترجمتها.

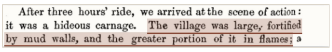
قرب الرقة


In accordance with our instructions, we visited the tribes that cultivate around Racca, and from thence by the streams of the El-Belik to the great river. We were detained some days on the left bank of the Euphrates in the vicinity of Racca, with a very numerous tribe of cultivators, residing during the summer in booths formed of the liquorice plant. We were anxious here

تقرير لينش، ص434

الترجمة «زرنا العشائر التي تزرع حول الرقة... وبقينا بضعة أيامٍ على الضفة اليسرى للفرات قرب الرقة، عند عشيرةٍ كبيرة العدد من المزارعين، تقيم في الصيف في عرائش من نبات عرق السوس».

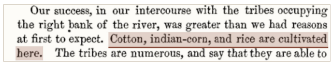
قريةٌ قرب دير الزور


After three hours' ride, we arrived at the scene of action: it was a hideous carnage. The village was large, fortified by mud walls, and the greater portion of it in flames; a

تقرير لينش، ص436

الترجمة «كانت القرية كبيرة، محصّنةً بأسوارٍ من طين، وأكثرها تلتهمه النيران».

على الضفة اليمنى


Our success, in our intercourse with the tribes occupying the right bank of the river, was greater than we had reasons at first to expect. Cotton, indian-corn, and rice are cultivated here. The tribes are numerous, and say that they are able to

تقرير لينش، ص437

الترجمة «ويُزرع هنا القطن والذرة والأرز».

صفحات مطبوعة · 1868 من تقرير هنري بلوس لينش في الملحق الخامس من كتاب فرانسيس رودن تشيسني عن بعثة الفرات.

Francis Rawdon Chesney, Narrative of the Euphrates Expedition, London: Longmans, Green, and Co., 1868, Appendix V, pp. 434–437

ملكيّةٌ عامّة.

ولموضع الجملة في كتاب باروت أثرٌ أبعد من معناها. فباروت يحصرها في المكان الصحيح: «في وادي الفرات»، لا «في الجزيرة». لكنه يضعها في ختام حديثه عن سيطرة العشائر، دليلاً أخيراً على حال الإقليم قبيل التنظيمات العثمانية. والقارئ الذي يبلغها قرأ قبلها بعشر صفحات أن «الإقليم» هُجر تماماً، وقد مرّ في الوقفة الأولى أن باروت يُدخل في «الإقليم» الجزيرة العليا. فيفهم القارئ الجملة دليلاً على ذلك الحكم العام، لا خبراً عن ضفّتَي نهر. ولا يلزم أن يكون باروت قصد ذلك، فيكفي ترتيب الكلام. وكان يكفي لدفع هذا الفهم أن يوضح أن الشاهد يخصّ وادي الفرات، ولا يدلّ على الشمال المطري. لكنه لا يفعل.

وأخيراً، لا تحيل حاشية هذه الجملة إلى تقارير تشيسني، بل إلى كتاب ماري أوديل روسيه.[21] وحاشية باروت عن حال دير الزور سنة 1696 تحيل إلى الصفحة نفسها من روسيه، ومعها دوهونت.[22] فصفحةٌ واحدة من كتابٍ وسيط تُسند عند باروت خبرين مختلفين. ولأننا لم نصل إلى كتاب روسيه، فلا يُنسب إليها خطأ، ولا يُقال إن باروت أساء النقل عنها. فقد يكون التعميم منها، وقد يكون نشأ في النقل. أما المؤكّد فهو أن شهادة لينش تخالف التعميم، وأن حاشية باروت لا توثّق رجوعاً مباشراً إلى تقرير البعثة. وما إذا كان قد قرأ التقرير بنفسه، فلا نستطيع الجزم به.

21 باروت، ص62، الحاشية 87: روسيه ص564. لم نصل إليه، وهو في الملحق الثاني.

22 المصدر نفسه، ص54، الحاشية 57: دوهونت ص523 + روسيه ص564. لم نصل إليهما، وهما في الملحق الثاني.

6 مركزٌ إداريٌّ يصير مركزاً للتاريخ

حين بدأ عمران بلدة دير الزور الجديدة منهجياً سنة 1865، كانت قضاءً على ضفة الفرات في طرف ولاية حلب. وبعد ثلاثةٍ وعشرين عاماً صُنّفت متصرفيةً ممتازة، يربطها بالأستانة خطٌّ برقيٌّ مباشر. وهذا الصعود أغنى ما في القسم الأول من كتاب باروت مادةً، وأمتنه إسناداً.

ولم يأتِ هذا الصعود دفعةً واحدة، ولا من سببٍ واحد، فيحسن أن يُضبط ترتيبه. كانت الخطوة الأولى من التنظيمات وتطبيق قانون الولايات: في سنة 1870 حوّل أرسلان باشا دير الزور من قضاءٍ إلى سنجقٍ تابعٍ لحلب، وأُلحقت بها أقضيةُ الرقة والسبخة والعشارة والبصيرة والبوكمال والشدادة وسنجار ونصيبين ورأس العين وويران شهر ومسكنة. ثم استقلّ السنجق عن حلب سنة 1871، وعادت تبعيته إليها بين 1877 و1882، ثم استقلّ من جديد، وصُنّف سنة 1888 متصرفيةً ممتازة. وتختلف المصادر في تحديد فترات التبعية، بحسب ما يعدّه كلٌّ منها استقلالاً. [23]

أما الضغط المالي الذي يصفه باروت فقد اشتدّ بعد إنشاء السنجق، لا قبله. ففي سنة 1875 علّقت الدولة العثمانية جزءاً من مدفوعات ديونها، ثم تخلّفت عن الوفاء بالتزاماتها سنة 1876، قبل أن تُنشأ إدارة الدين العام سنة 1881. وقد زادت الأزمة حاجة الدولة إلى الموارد الزراعية والضرائب، لكنها لا تفسّر إنشاء السنجق سنة 1870. فإن جُعلت سبباً له، جاء السبب بعد النتيجة.

السنجق أولاً، ثم الأزمة المالية

أُنشئ سنجق دير الزور سنة 1870، وبدأت أزمة الديون بعده بخمس سنوات. فلا تكون الأزمة سبباً لإنشائه.

1865 الإدارة
بدء عمران بلدة دير الزور الجديدة منهجياً

1870 الإدارة
دير الزور سنجقٌ تابعٌ لحلب

1871 الإدارة
السنجق يستقلّ عن حلب

1875 المال
الدولة تعلّق جزءاً من مدفوعات ديونها

1876 المال
الدولة تتخلّف عن الوفاء بالتزاماتها

1882–1877 الإدارة
تبعية السنجق تعود إلى حلب

İdris Bostan, "Deyrizor," «**TDV İslâm Ansiklopedisi**», İstanbul, 1994. المصدر نفسه، ص67–68، والحواشي 98–101؛ و **23**

1881 المال
إنشاء إدارة الدين العام

1888 الإدارة
دير الزور متصرفيةٌ ممتازة

التواريخ كلّها من هذه الوقفة.

وقد مرّ في الوقفة الرابعة سطرٌ من قائمة التقسيم هذه: تنظيم «أماكن تمركز عشائر كيلي والمللّية وخلجان الكردية نواحيَ مرتبطةً بقضاء رأس العين».[17] والناحية في التقسيم العثماني وحدةٌ أصغر من القضاء، لها مركزٌ وموظف. فأن تنظّم الدولة سنة 1870 أماكن تمركز ثلاث عشائر كردية نواحيَ تابعةً لرأس العين، معناه أن لهذه العشائر في تلك السنة أماكن تمركزٍ معروفة، يمكن أن يقوم عليها تنظيم.

لكنّ لهذا الشاهد حدوداً. فهو لا يدلّ على أن هذه العشائر وصلت إلى المنطقة في تلك السنة، ولا على أنها كانت تزرع زراعةً مستقرة، ولا على أن وجودها هناك يمتدّ إلى ما قبل القرن الرابع عشر. فوجود العشيرة في منطقة، وتنظيم أماكنها إدارياً، ونشوء قرى مستقرة لها، ثلاثة أمورٍ لكلٍّ منها تاريخه، ولا يُستدلّ بتاريخ أحدها على الآخر. وما يفيده الشاهد أن الجزيرة العليا كانت سنة 1870 مجالاً فيه أماكن تمركزٍ عشائريةٌ معروفة، نظّمتها الدولة.

ولا يذكر باروت مصدر هذه التفاصيل في موضعها. فالحاشية التي تليها في كتابه معلّقةٌ على الفقرة التي قبلها، عن الاندماج العثماني بعد 1516، وتحيل إلى صفحاتٍ من كتاب سيّار الجميل ليس فيها شيءٌ عن تحويل أماكن التمركز إلى نواحٍ.[24] فلا يُقال إن باروت أخطأ في الإحالة. وإنما هي مادةٌ تفصيليةٌ ثمينة، بلا مصدرٍ مذكور.

من المركزية الإدارية إلى المركزية التفسيرية

يجعل باروت عنوان هذا القسم من كتابه: «ترابط إعمار الجزيرة الوسطى بالجزيرتين العُليا والسُّفلى في الإقليم: مركزية دير الزور».[25] وما يعرضه تحته يُثبت أمراً واحداً بيقين: أن الدولة العثمانية جعلت دير الزور مركزاً إدارياً، ووسّعت صلاحياته، وربطته بالعاصمة. وهذه مركزيةٌ إدارية، تُرى من الأستانة. لكنّ العنوان، وما يكتبه باروت بعده، يحوّلانها إلى مركزيةٍ من نوعٍ آخر: تصير دير الزور المكان الذي انطلق منه إحياء الجزيرة العليا، والمرجع الذي يُفهم منه تاريخ الإقليم كله.

وبين المركزيتين مسافةٌ يقطعها الورق ولا يقطعها الناس. فأن تتبع رأس العين دير الزور إدارياً سنة 1885 يعني أن معاملاتها كانت تُرفع إليها. ولا يعني أن أسواقها وطرقها وقراباتها كانت تتجه جنوباً، عبر مئتين وسبعين كيلومتراً من البادية. فمدن الشمال، نصيبين وماردين وديار بكر وجزيرة ابن عمر، كانت أقرب وأقدم.

17 المصدر نفسه، ص67.

24 سيّار الجميل، «**تكوين العرب الحديث**»، القاهرة: دار الشروق، 1997، ص87 و107 و121–123، وهي المحال إليها في حاشية باروت 97. وليس في هذه الصفحات تفاصيل التنظيم الإداري لسنة 1870.

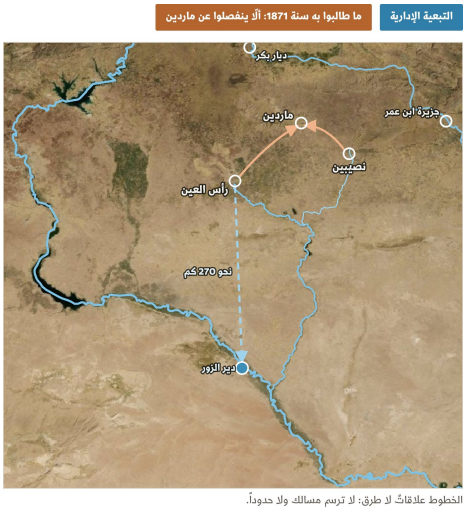
25 باروت، ص67 (عنوان القسم الثالث من الفصل).

وثمة شاهدٌ أقوى من المسافة. فدراسةٌ تاريخية حديثة تنقل عن وثيقةٍ عثمانية مؤرّخة في 19 أيار 1871 أن تجاراً ومزارعين من رأس العين ونصيبين اعترضوا على اقتراح إلحاق منطقتهم بدير الزور وحدها، وطالبوا بأن تبقى تابعةً لماردين، أو أن يُلحق سنجق ماردين كلّه بالزور.[26] والخبر منسوبٌ إلى نصّ الدراسة التي نقلته، لا إلى صورة الوثيقة. فإن صحّ في أصله، كان شهادةً من بعض أهل الشمال أنفسهم على أن صلتهم بماردين كانت أهمّ عندهم من أيّ تبعيةٍ إدارية، لا افتراضاً نبنيه على المسافة وحدها. ولا يعني أن سكان رأس العين ونصيبين كلّهم كانوا على هذا الرأي.

ولكي تصير التبعية الإدارية مركزيةً اقتصاديةً واجتماعية، يلزم دليلٌ من نوعٍ آخر: حركة بضائع، أو عقود، أو هجرة، أو مصاهرة. أما تبعية رأس العين لدير الزور في سجلات الإدارة، فلا تثبت وحدها أن حياة سكانها كانت تدور حولها.

مسافةٌ يقطعها الورق

في سجلات الإدارة تتبع رأس العين دير الزور، عبر البادية جنوباً. وفي سنة 1871 طالب تجارٌ ومزارعون من رأس العين ونصيبين ألّا تنفصل منطقتهم عن ماردين، بحسب دراسةٍ نقلت وثيقةً عثمانية.



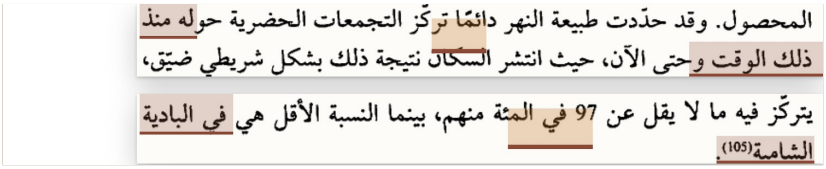
الخطوط علاقاتٌ لا طرق: لا ترسم مسالك ولا حدوداً.

مواضع المدن بأسمائها اليوم. مجاري الأنهار معاصرة. والصورة الفضائيّة من NASA Blue Marble.

26 يذكر أحمد غولنتش (Ahmet Gülenç) أنه في 19 أيار 1871 طُرحت مسألة إلحاق قضائي رأس العين ونصيبين بمتصرفية الزور، مع إبقاء ماردين تابعة لولاية ديار بكر. واعترض تجار ومزارعون من القضاءين، وأرسلوا برقيات يطالبون فيها إما بإبقاء رأس العين ونصيبين تابعتين لسنجق ماردين، وإما بإلحاق سنجق ماردين كله بالزور. كما عارض أرسلان باشا، متصرف الزور، التغيير، ورأى أن استمرار الوضع السابق أنسب. وتكشف هذه المراسلات أن ارتباط رأس العين ونصيبين بماردين كان موضع اهتمام لدى فئات محلية، وأن توسيع حدود الزور لم يكن مجرد قرار إداري خالٍ من الاعتراضات. انظر: Ahmet Gülenç, "Administrative Structure of Diyarbekir in the Ottoman Empire (1515–1876)," in Özlem Muraz Budak (ed.), **«The Research on History I»**, ISTES Organization, 2023, p. 90؛ نقلاً عن وثيقة الأرشيف العثماني: BOA, ŞD, 1453/25. ولم تُفحص صورة الوثيقة الأصلية، وإنما النص المنشور في دراسة غولنتش.

تعدادٌ حديث يصير قانوناً للقرون

وفي ختام هذا القسم من كتاب باروت جملةٌ فيها ثلاث مشكلات:


المحصول. وقد حدّدت طبيعة النهر دائمًا تركّز التجمعات الحضرية حوله منذ ذلك الوقت وحتى الآن، حيث انتشر السكان نتيجة ذلك بشكل شريطي ضيّق، يتركّز فيه ما لا يقل عن 97 في المئة منهم، بينما النسبة الأقل هي في البادية الشامية[105].

باروت، ص69–70

مظلَّلاً بالبرتقالي «دائماً» و«97 في المئة»، وبالأحمر «منذ ذلك الوقت وحتى الآن» و«في البادية الشامية».[27]

ومصدر الرقم كتاب علي حسن موسى «محافظة دير الزور».[28] وفيه أن الرقم من تعداد سنة 1981 لمحافظة دير الزور، وأن سكانها، وهم نحو 409 آلاف نسمة، يتوزعون على ثلاثة مجالات: نحو 86 في المئة في وادي الفرات، و11 في المئة في وادي الخابور، و3 في المئة في باديتَي الشامية والجزيرة.

«97 في المئة»: الرقم في مصدره، وفي جملة باروت

في الأعلى توزيع سكان محافظة دير الزور في تعداد سنة 1981 كما يورده موسى. وفي الأسفل الرقم نفسه كما يستعمله باروت.

في مصدر موسى: تعداد سنة 1981



والـ3% في باديتَي الشامية والجزيرة.

في جملة باروت: «دائماً... منذ ذلك الوقت وحتى الآن»



والـ3% في «البادية الشامية» وحدها، فتختفي بادية الجزيرة.

ولا يعمّم باروت هذه النسبة على محافظة الحسكة، فهو يتحدث هنا عن دير الزور ومجالها. والمشكلات الثلاث في أمورٍ أخرى:

- أولاً: الرقم من تعدادٍ حديث، والجملة تجعله صحيحاً «دائماً... منذ ذلك الوقت وحتى الآن»، أي منذ ستينيات القرن التاسع عشر. ثم تجعله تفسيراً لنشأة التجمعات، لا وصفاً لحالها سنة التعداد: فالسكان، بحسب الجملة، تجمّعوا على النهر لأن طبيعته فرضت ذلك دائماً. والإحصاء يصف، ولا يفسّر.

27 باروت، ص69–70.

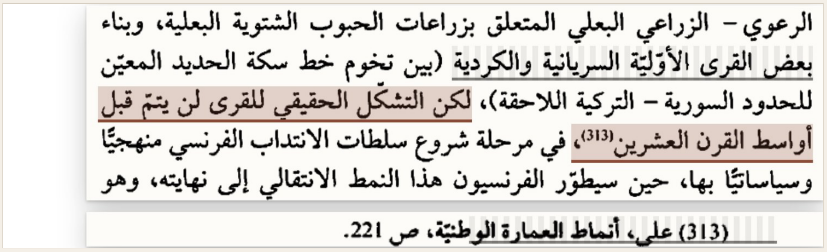
28 علي حسن موسى، «**محافظة دير الزور**»، دمشق: وزارة الثقافة، 1993، ص133؛ وهي المحال إليها في حاشيتَي باروت 104 و105.

- ثانياً: المصدر يفصل وادي الفرات عن وادي الخابور، والجملة تجمعهما في «شريطٍ» واحد. فالـ97 في المئة هي مجموع الواديين. والخابور وادٍ آخر، له زراعته وتاريخ استيطانه. فإذا جُمع مع الفرات، لم تعد الجملة تفرّق بين المجالين، وهو تفريقٌ تقوم عليه هذه الوقفة نفسها.
- ثالثاً: المصدر يوزّع النسبة الباقية على باديتَي الشامية والجزيرة، والجملة تجعلها في البادية الشامية وحدها، فتختفي بادية الجزيرة.

فالرقم صحيحٌ في موضعه من مصدر موسى، لكنه يفقد دلالته حين يُنقل من تعداد سنة 1981 إلى تفسير تاريخ العمران منذ القرن التاسع عشر، ومن واديَي الفرات والخابور إلى شريطٍ نهريٍّ واحد.

7 متى تصير القرية قريةً كاملة؟

يُختم القسم الأول من كتاب باروت بالحكم الذي مرّ في التمهيد، وهو حكمٌ يحدّد متى بدأ التشكّل الحقيقي للقرى في الجزيرة العليا، في الصفحة 124:[1]



الرعوي – الزراعي البعلي المتعلق بزراعات الحبوب الشتوية البعلية، وبناء بعض القرى الأوّليّة السريانية والكردية (بين تخوم خط سكة الحديد المعيّن للحدود السورية – التركية اللاحقة)، لكن التشكّل الحقيقي للقرى لن يتمّ قبل أواسط القرن العشرين(313)، في مرحلة شروع سلطات الانتداب الفرنسي منهجيًّا وسياساتيًّا بها، حين سيطوّر الفرنسيون هذا النمط الانتقالي إلى نهايته، وهو

(313) علي، أنماط العمارة الوطنيّة، ص 221.

باروت، ص124

صفحة 124 من كتاب باروت. المظلّل «التشكّل الحقيقي للقرى» في «أواسط القرن العشرين». والمظلّل بخطوطٍ رأسية «القرى الأوّلية السريانية والكردية» قبلها في الجملة نفسها، والحاشية الوحيدة التي يقوم عليها الحكم، بعنوانها الخطأ.

فما الذي يجعل تشكّل القرية حقيقياً؟ لا يقول باروت. وهو يقرّ في الجملة نفسها بقرىً أوّليةٍ سريانيةٍ وكردية. فصفة «أوّلية» هي التي تفصل هذه القرى عن التشكّل «الحقيقي».

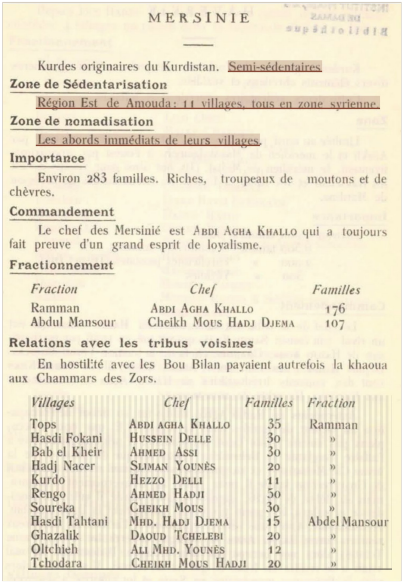
وهذا تمييزٌ يصنع نتيجته ما لم يُحدَّد معناه. فمتى سُمّيت القرى القائمة قبل الانتداب أوّلية، أمكن استبعادها من حساب التشكّل الحقيقي. ولو ذكر باروت المعيار – دوام السكن، أو عدد البيوت، أو انتظام الزراعة، أو التسجيل في الطابو، أو غير ذلك – لأمكن اختباره، فيُقبل أو يُردّ. لكنه لا يذكره.

وثمّة وثيقةٌ تُظهر أهمية هذا السؤال. ففي تقريرٍ نشرته مديرية الاستخبارات في المفوضية الفرنسية العليا سنة 1930 عن عشائر بلاد الشام، نجد قرىً مسمّاة، وأعداد أسرها، وفروع العشائر التي تقيم فيها. وفي الصفحات الخاصة بالمرسينية والدقورية والملّية في محيط عامودا، يذكر التقرير أربعاً وخمسين قرية، ثمانياً وأربعين منها في الجانب السوري وستاً في الجانب التركي. والعشائر الثلاث موصوفةٌ بأنها شبه مستقرّة، ويذكر التقرير زراعة القمح والشعير، كما يحدّد مجال انتجاع المرسينية بأنه «الجوار المباشر لقراها».[29]

وهذه الوثيقة لا تؤرّخ نشأة قريةٍ واحدة، ولا تدّعي ذلك. ولا يُستدلّ بها على وجود القرى نفسها قبل الانتداب، فهي من وثائقه. لكنها تصف، عند بداية الثلاثينيات، تجمعاتٍ تعرفها الإدارة قرىً، بأسمائها وأعداد أسرها. فإن بقيت هذه القرى «أوّلية» في تصنيف باروت، فعلى أيّ وجهٍ هي أوّلية؟ وما الذي كان ينقصها لتدخل في حساب التشكّل الحقيقي؟ لا جواب عن هذا السؤال في كتابه، لأن الصفة لم تُعرَّف. وفي الوثيقة نفسها ما يمسّ قسمة العمران والتبدون التي مرّت في الوقفة الثالثة: فالسكن في القرية، والترحال في جوارها، والزراعة، تجتمع كلّها في وصف الجماعات نفسها، لا تتعاقب في مرحلتين.

صفحة المرسينية في التقرير الفرنسي

عشيرة واحدة من الثلاث. فيها قراها بأسمائها، ولكلّ قريةٍ رئيسها وعدد أسرها والفرع الذي تنتمي إليه.



MERSINIE

Kurdes originaires du Kurdistan. Semi-sédentaires.

Zone de Sédentarisation

Région Est de Amouda : 11 villages, tous en zone syrienne.

Zone de nomadisation

Les abords immédiats de leurs villages.

Importance

Environ 283 familles. Riches, troupeaux de moutons et de chèvres.

Commandement

Le chef des Mersinié est Abdi Agha Khallo qui a toujours fait preuve d'un grand esprit de loyalisme.

Fractionnement

Fraction	*Chef*	*Familles*
Ramman	Abdi Agha Khallo	176
Abdul Mansour	Cheikh Mous Hadj Djema	107

Relations avec les tribus voisines

En hostilité avec les Bou Bilan payaient autrefois la khaoua aux Chammars des Zors.

Villages	*Chef*	*Familles*	*Fraction*
Tops	Abdi agha Khallo	35	Ramman
Hasdi Fokani	Hussein Delle	30	»
Bab el Kheir	Ahmed Assi	30	»
Hadj Nacer	Sliman Younès	20	»
Kurdo	Hezzo Delli	11	»
Rengo	Ahmed Hadji	50	»
Soureka	Cheikh Mous	30	»
Hasdi Tahtani	Mhd. Hadj Djema	15	Abdel Mansour
Ghazalik	Daoud Tchelebi	20	»
Oltchieh	Ali Mhd. Younès	12	»
Tchodara	Cheikh Mous Hadji	20	»

شبه مستقرّة.

---

1 محمد جمال باروت، «**التكوّن التاريخي الحديث للجزيرة السورية**»، الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص124، والحاشية 313.

29 Haut-Commissariat de la République française, Direction du Service des Renseignements du Levant, «**Les tribus nomades et semi-nomades des États du Levant placés sous mandat français**», Beyrouth: Imp. Jeanne d'Arc, 1930, pp. 151, 155–157. المرسينية معلومات الكتاب من سنة 1929. ص151: إحدى عشرة قرية؛ والدقّورية ص155–156: اثنتان وعشرون قرية؛ والملّية ص156–157: إحدى وعشرون قرية. وفي المصدر فروقٌ بين أرقام ملخّصاته ومجاميع جداوله، لا تمسّ عددَ القرى ولا أسماءها ولا أسماء رؤسائها.

Semi-sédentaires

شرق عامودا: إحدى عشرة قرية، كلّها في المنطقة السورية.

Région Est de Amouda : 11 villages, tous en zone syrienne.

مجال الانتجاع: الجوار المباشر لقراها.

Zone de nomadisation : Les abords immédiats de leurs villages.

والمظلَّل بخطوطٍ رأسية جدول القرى: اسم القرية، ورئيسها، وعدد أسرها، والفرع.

وثيقة · 1930 «**Les tribus nomades et semi-nomades des États du Levant placés sous mandat français**»، مديرية الاستخبارات في المفوضية الفرنسية العليا، بيروت، 1930، ص151.

نسخة المكتبة الوطنية الفرنسية (Gallica).

وقد يبدو أن باروت يناقض حكمه قبل ذلك بصفحة، إذ يسمّي قرىً كرديةً وسريانيةً في المنطقة الحدودية، ويدافع عن وجودها في وجه إنكار بيير ترنييه.[30] لكنه لا يناقضه بالضرورة. فهو يعترف بالقرى الأوّلية، ثم يميّزها عن التشكّل الحقيقي، فلا يتعارض الموضعان ما دام المقصود مختلفاً. لكنّ الاختلاف نفسه هو ما يحتاج إلى تفسير. ولا تصلح أسماء تلك القرى وحدها دليلاً على وجودها في القرن التاسع عشر، لأن باروت لا يذكر هناك مصدراً يؤرّخ نشأتها.

وفي الجملة إشكالٌ في الزمن أيضاً. فهي تربط التشكّل الحقيقي للقرى بسياسة سلطات الانتداب الفرنسي، التي بدأت في العشرينيات، وتؤرّخه في الوقت نفسه بأواسط القرن العشرين. والانتداب انتهى سنة 1946. ويمكن أن تُقرأ الجملة قراءةً تحلّ بعض هذا الإشكال: عمليةٌ بدأت في عهد الانتداب، واستمرت بعده حتى اكتملت في أواسط القرن. وهي قراءةٌ معقولة، لكن باروت لا يوضحها. فلا نعرف هل يقصد بداية إنشاء القرى، أم اتساع انتشارها، أم اكتمال نمطٍ جديد من الاستقرار الزراعي.

القرى في التقرير، قبل «التشكّل الحقيقي»

يسجّل تقريرٌ فرنسي سنة 1930 قرىً بأسمائها وأعداد أسرها. ويجعل باروت «التشكّل الحقيقي للقرى» في أواسط القرن العشرين، بعد نهاية الانتداب.

العشرينيات
سياسة الانتداب الفرنسي في الجزيرة تبدأ

1930
تقريرٌ فرنسي يسجّل 54 قرية في محيط عامودا، بأسمائها وأعداد أسرها

1946
نهاية الانتداب

أواسط القرن العشرين
«التشكّل الحقيقي للقرى» عند باروت

ويقوم هذا الحكم على إسنادٍ واحد في موضعه: حاشيةٌ تحيل إلى صفحةٍ من كتاب آزاد أحمد علي. والعنوان الذي تعطيه الحاشية «أنماط العمارة الوطنية»، وعنوان الكتاب الصحيح «أنماط العمارة الطينية في الجزيرة الفراتية».[31]

وهذا خطأٌ في عنوان المرجع يجب تصحيحه. ولا يُستدلّ منه وحده على أن باروت لم يقرأ الكتاب، وإن كان يثير سؤالاً عن طريقة نقل الإحالة. ولأننا لم نصل إلى الصفحة التي يحيل إليها، فلا يُقال إنها تؤيد الحكم ولا إنها تخالفه. ويبقى أن حكماً بهذا الثقل لا يفسّر معناه، ولا يقدم في موضعه مقارنةً بالمصادر التي تسجل القرى القائمة قبل منتصف القرن العشرين.

8 رواية الأصل ومعيار الإثبات

يكتب باروت عن طيّ: «مجيء طيّ إلى القامشلي سبق مجيء الجبور بقرون، ويعود ذلك إلى ما قبل الفتح العربي – الإسلامي... مع أن لا دليل غير الدليل الأنثروبولوجي المتعلق بفهم الجماعة لأصولها وهويتها وأصلها، يؤكد علاقةً متصلةً بين طيّ هذه وطيّ التي قَدِمت منذ القرن الثاني الميلادي».[32]

وبعد ذلك بصفحة: «وتمكّنت طيّ – على الأرجح منذ ذلك الوقت – من امتصاص قسمٍ كبيرٍ من العشائر الكردية البدوية الجوّالة في منطقة الخابور في تركيبها... لتبرز ظاهرة التركيب العربي – الكردي في عشيرة، أو بالأحرى عشائر طيّ».[33] وفي حاشية الصفحة نفسها قاعدةٌ يضعها باروت بنفسه: «تُعتبر الرواية الشفوية المصدر الأساس في تدوين سردية البدو عن أنفسهم. وتدخل هذه السردية في باب السردية الأنثروبولوجية أكثر مما تدخل في باب السردية التاريخية بالمعنى العلمي».[34]

وليس بين الموضعين تناقض. فباروت لم يُخفِ شيئاً: صرّح في الأول بأن الدليل أنثروبولوجيٌّ لا غير، وقرّر في الثاني أن هذا النوع أنثروبولوجيٌّ لا تاريخي. والإشكال في المنهج لا في المنطق: فالدعوى، بعد أن صُنِّف دليلها هذا التصنيف، تُعامَل في بقية السرد معاملة الواقعة الثابتة، لا معاملة الفرضية.

ويسهم في ذلك موضع التحفّظ من الجملة. فهي تبدأ بالدعوى وتنتهي بالقيد. والجملة التي تبدأ بالدعوى وتُختم بالتحفّظ تُقرأ على أن الدعوى هي المقصود، والتحفّظ هامشٌ عليها. ولو عُكس الترتيب – فقيل إن لا دليل على اتصال طيّ هذه بطيّ القرن الثاني إلا فهم الجماعة لأصولها، وإن أسبقيتها على الجبور تُروى على هذا الأساس وحده – لتغيّر ما يبقى في ذهن القارئ، والمعلومة واحدة.

غير أن الوقوف عند موضع التحفّظ أضيق مما تحتمله المسألة. فروايات الأصول في هذا القسم من كتاب باروت تسهم في توزيع الصفات التاريخية على الجماعات: القِدَم أو الوفود، والاتصال أو الانقطاع، والاستيعاب أو الانصهار. فحين يتبنّى باروت أسبقية طيّ في الجزيرة منذ ما قبل الفتح، يمنحها عمقاً تاريخياً لا يملك، باعترافه، دليلاً

---

30 باروت، ص123.

32 باروت، ص60.

33 المصدر نفسه، ص61.

34 المصدر نفسه، ص61، الحاشية 82.

على استمراره. وحين يناقش، قبل ذلك باثنتي عشرة صفحة، روايات النسب العربي للكرد، يفسّرها بوصفها بناءً متخيَّلاً للأصول، نشأ من الحاجة إلى التحالف والعصبية. والفرق أن رواية النسب تصبح في الحالة الثانية موضوعاً للنقد التاريخي، بينما يُستعان بها في الحالة الأولى لإثبات الأسبقية.

روايتان عن الأصل، ومعياران

رواية طيّ عن أصلها

بغداد والعشائر الكردية الجبلية[79]، لكن مجيء طيّ إلى القامشلي سبق مجيء الجبور بقرون، ويعود ذلك إلى ما قبل الفتح العربي – الإسلامي للشام والجزيرة[80]، مع أن لا دليل غير الدليل الأنثروبولوجي المتعلق بفهم الجماعة لأصولها وهويتها وأصلها، يؤكد علاقة متصلة بين طيّ هذه وطيّ التي قَدِمَتْ منذ القرن الثاني الميلادي على الأقل إلى الجزيرة.

باروت، ص60

ما يفعله باروت: يعدّ دليلها أنثروبولوجياً لا غير، ثم يبني عليها أسبقية طيّ في الجزيرة.

رواية عشائر كردية عن أصلٍ عربي

نوع رابطة «العصبية» التي «تتوهّم» أو تبني تخيّلاً لهويتها يقوم على الأصل الدموي المشترك تتعين هنا في نوع الرابطة العشائرية، إذ الشعور بوحدة الدم والأصل، أو بلغة ابن خلدون «صلة الرحم»، والانتساب إليه هو نتاج «الولاء والحلف»، «بمعنى أن النسب إنما فائدته هذا الالتحام الذي يوجب صلة الأرحام حتى تقع المناصرة والنعرة، وما فوق ذلك مستغنى عنه، إذ النسب أمر وهمي لا حقيقة له، ونفعه إنما هو في هذه الوصلة والالتحام»[39].

استمر تخيّل معظم العشائر الكردية الكبيرة لأصلها العربي وتمسّكها به قائمًا حتى العقود الأولى من القرن العشرين[40]، ما قبل تكريس معاهدة لوزان

باروت، ص48

ما يفعله باروت: يفسّرها بناءً متخيَّلاً للأصول، نشأ من الحاجة إلى التحالف والعصبية.

الدليل في الحالتين من نوعٍ واحد: رواية جماعةٍ عن أصلها. وباروت محقّ حين يقرأ روايات العشائر الكردية عن أصلٍ عربي بوصفها جزءاً من محاولة بناء هوية لعشيرة أو عائلة، لا دليلاً على النسب. لكنه لا يطبّق المعيار نفسه على رواية طيّ، فيجعلها أساساً لأسبقيتها في الجزيرة.

ولهذا سابقةٌ موثّقة في تاريخ الجزيرة نفسها، تتناولها سيدا ألتوغ في فصلٍ من أطروحتها عن سنوات الانتداب.[35] فهي تتتبّع الصحافة القومية العربية في دمشق في ثلاثينيات القرن العشرين، في ذروة الصراع على المعاهدة وعلى الحركة الإقليمية في الجزيرة، فتجد أن «القِدَم» و«الأصالة» صارتا علامتين على «الأكثرية»: من كان قديماً فهو من الأكثرية، ومن كان وافداً فهو «لاجئ» و«أقلية». وتقتبس من نجيب الريّس في «القبس» عبارةً تختصر المعادلة: ليس من العدل «أن يتحدّد مصير البلد بأناسٍ لاجئين ليس لأكبر رأسٍ فيهم قبرُ أبٍ أو جدّ في هذه الأرض».

وفي الصحيفة نفسها، في الثالث من آب 1938، تُعرَّف الجزيرة بأنها «أرض شمّر والجبور وطيّ». وتقرأ ألتوغ هذه الصيغة قراءةً دقيقة: هي تبدو وصفاً جغرافياً محايداً، وهي في موضعها دعوى، تُعرِّب الإقليم، وتجعل الأكثرية فيه عربيةً بالتسمية. وتضيف ملاحظةً لا تقلّ دلالة: أن الكرد يدخلون في هذه الصيغة بقيد «بعض» – «بعض الأكراد الموالين»، وتذكر الصحافة جماعاتٍ منها الدقّورية والملّية والكيكية – فعضويتهم في الأمة مشروطةٌ بإثبات الولاء، لا تلقائيةً كما هي للعرب. وتلاحظ أن صورة اللاجئ «الغريب المتمرّد» استُعملت لاحقاً في الخطاب الذي استهدف كرد الجزيرة بعد 1963.

35 Seda Altuğ, «**Sectarianism in the Syrian Jazira**», أطروحة دكتوراه، جامعة أوترخت، 2011، ص271–273. والعبارتان المقتبستان عن نجيب الريّس وعن «**القبس**» تعريف الجزيرة تحيلهما ألتوغ إلى 3 آب 1938 (حاشيتاها 710 و711). وملاحظة انتقال صورة اللاجئ إلى كرد الجزيرة بعد 1963 في ص271.

وليست المقارنة بين هذه الأسماء بلا دلالة. فالملّية التي ترد في صحافة 1938 سبق أن ورد اسمها في حديث باروت عن تنظيم أماكن تمركز العشائر التابعة لقضاء رأس العين سنة 1870، كما مرّ في الوقفتين الرابعة والسادسة. وبين التاريخين نحو سبعين سنة. ولا يثبت تكرار الاسم أن فروع العشيرة وأفرادها ظلوا على حال واحدة، لكنه يمنع اتخاذ ظهورها في الخطاب السياسي المتأخر دليلاً على حداثة علاقتها بالمنطقة.

وقيمة هذا التحليل لما نحن فيه أنه ينقل السؤال من «أيّ الجماعتين أقدم؟» إلى «ما الذي يصنعه ادّعاء القِدَم، ومن ينتفع به، وبأي معيارٍ يُقبل من جماعةٍ ويُردّ على أخرى؟». وما ترصده ألتوغ خطابُ صحافةٍ في عقدٍ بعينه، لا بنيةٌ ثابتة في كل زمان. غير أن مفرداته – الأصالة، والوفود، وأرض شمّر والجبور وطيّ – ما تزال متداولة.

وحين يُقرأ كتاب باروت إلى جانب هذا تتغيّر طبيعة الملاحظة عليه. فليست المسألة أنه أخطأ في تأريخ مجيء طيّ – وهو لا يدّعي يقيناً في ذلك أصلاً – بل أنه يتلقّى مقولةً لها هذا التاريخ، ويعيدها بصيغة الخبر، من غير أن يتناول ما تفعله. وبين مؤرخٍ يدرس روايات الأصول موضوعاً، ومؤرخٍ يستعملها مصدراً، فرقٌ في المنهج لا في الدرجة. والنتيجة موزَّعة على الجماعتين في جملةٍ واحدة. ففي جملة باروت عن طيّ تكون طيّ هي الفاعل الذي «تمكّن من امتصاص» العشائر الكردية، وتكون العشائر الكردية هي المفعول. وصفة الأولى الاستيعاب، وصفة الثانية البداوة والجولان. ولا ينكر باروت بذلك التركيب العربي – الكردي لطيّ، لكنه يفسّره من خلال جماعةٍ تستوعب وأخرى تلتحق بها. وهذا الترتيب يحتاج إلى دليل على كيفية تشكّل الحلف، لا إلى رواية عن أصول الجماعة التي حمل اسمها.

والأداة التي فكّك بها باروت رواية الأصل العربي للكرد – ردّ أسطورة النسب إلى «التخيّل» في بناء الأنساب، بعُدّةٍ خلدونية – أداةٌ صالحة، أحسن استعمالها.[36] لكنه لم يستعملها بالصرامة نفسها على رواية طيّ. فعلاقةٌ متصلةٌ بين طيّ التي يذكر قدومها من جبلَي أجا وسلمى في نجد،[37] وطيّ التي عرفتها الجزيرة في العصر العثماني، تحتاج إلى إثباتٍ يمتدّ عبر قرون. والاسم المشترك ورواية الأصل لا يكفيان وحدهما لإثباتها. وقد تكون للروايتين أدلة مختلفة في قوتها، لكنّ باروت لا يبيّن ما يجعل رواية طيّ أقدر على إثبات الاستمرارية من روايات النسب التي أخضعها للنقد.

9 الوثيقة الموسّعة، ومن صنع هذا الفصل

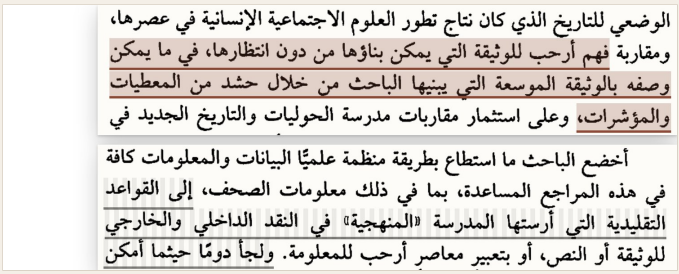
مؤرخ الجزيرة قبل القرن التاسع عشر في موقفٍ صعب. فالمادة المكتوبة عن تلك القرون موجودة، لكنها متفرقة بين دفاتر التحرير والسجلات الشرعية والمراسلات والوثائق المالية والإدارية، وبعضها محفوظٌ في إسطنبول وبعضها في خزائن أخرى، وكثيرٌ منها مكتوبٌ بلغاتٍ تحتاج إلى اختصاص. وقد دُرس بعض هذه السجلات، لكن ما ينقصنا صورةٌ متصلةٌ لتاريخ الإقليم، تجمع شواهد مناطقه المختلفة وتضعها في سياقها. وما يندر، على وجه الخصوص، هو الأرشيف

36 باروت، ص48.

37 المصدر نفسه، ص38.

المحلي المتصل: سجلٌّ تحتفظ به بلدةٌ أو ديرٌ أو أسرةٌ عن نفسها جيلاً بعد جيل. فأمام المؤرخ أن يجمع صورةً من مؤشراتٍ متفرقة: أثرٌ هنا، وذكرُ ناحيةٍ هناك، ورقمُ جبايةٍ ثالث. وهذا ما يسمّيه باروت «الوثيقة الموسّعة»، ويعلنه في مقدمته إعلاناً صريحاً: «فهماً أرحب للوثيقة التي يمكن بناؤها من دون انتظارها، في ما يمكن وصفه بالوثيقة الموسّعة التي يبنيها الباحث من خلال حشدٍ من المعطيات والمؤشرات».[38]

والمسعى مشروع، بل ضروري. لكنه يحمل خطره في داخله. فالوثيقة المباشرة، على ما فيها أيضاً من انتقاءٍ وتحيّز، تضع أمام المؤرخ نصاً يستطيع غيره أن يقرأه ويختبر تفسيره. أما الوثيقة الموسّعة فيبنيها الباحث من شواهد متفرقة، وقد تتسع النتيجة فيها لما لا يثبته أيٌّ من شواهدها منفرداً. والضمان من أن تعكس فرضية بانيها هو ما يعلنه باروت بعد ذلك بصفحة: «القواعد التقليدية التي أرستها المدرسة المنهجية في النقد الداخلي والخارجي» ، واللجوء «دوماً حيثما أمكن إلى المعلومات المقارنة»، وألّا يُعتمد «أي معلومةٍ مفردةٍ إلا في سياق احتماليتها ونقدها».[39]



الوضعي للتاريخ الذي كان نتاج تطور العلوم الاجتماعية الإنسانية في عصرها، ومقاربة فهم أرحب للوثيقة التي يمكن بناؤها من دون انتظارها، في ما يمكن وصفه بالوثيقة الموسعة التي يبنيها الباحث من خلال حشد من المعطيات والمؤشرات، وعلى استثمار مقاربات مدرسة الحوليات والتاريخ الجديد في

أخضع الباحث ما استطاع بطريقة منظمة علميًّا البيانات والمعلومات كافة في هذه المراجع المساعدة، بما في ذلك معلومات الصحف، إلى القواعد التقليدية التي أرستها المدرسة «المنهجية» في النقد الداخلي والخارجي للوثيقة أو النص، أو بتعبير معاصر أرحب للمعلومة. ولجأ دومًا حيثما أمكن

باروت، ص32

صفحة 32 من كتاب باروت. في أعلاها، مظلَّلاً، ما يسمّيه «الوثيقة الموسّعة». وفي أسفلها، مظلَّلاً بخطوطٍ رأسية، الضمانات التي يعلنها: «القواعد التقليدية» في «النقد الداخلي والخارجي»، واللجوء «دوماً حيثما أمكن» إلى المعلومات المقارنة.

فالسؤال ليس هل بنى باروت وثائق موسّعة – نعم بنى، وله ذلك – بل هل التزم بالضمانات التي أعلنها.

ويظهر موضع الاختبار في أمرين. أولهما أن البناء لا يُعلَن دائماً بوصفه بناءً: فالصورة المستنتَجة من المؤشرات تدخل كتاب باروت بالصيغة الخبرية نفسها التي تدخل بها الواقعة الموثقة. و«هُجِر الإقليم تماماً»، الجملة التي وقفت عندها الوقفة الأولى، جملةٌ خبريةٌ مطلقة، لا يُستدلّ من صياغتها على أنها حصيلة استنتاج. ولا يتضح للقارئ أين ينتهي ما تثبته الشواهد وأين يبدأ الحكم الذي بناه المؤرخ عليها.

وثانيهما أن تعدد الحواشي لا يعني دائماً تعدد الأدلة. وقد مرّت في الوقفات السابقة مواضع يقوم عليها بناء الرواية:

- حال دير الزور سنة 1696 تُسند إلى روسيه ودوهونت. الوقفة الخامسة ص26
- وخلوّ وادي الفرات من القرى سنة 1835 يُسند إلى الصفحة نفسها من روسيه. الوقفة الخامسة ص26

38 باروت، ص31–32 (المقدمة).

39 المصدر نفسه، ص32 (المقدمة). ويذكر في الصفحة نفسها أن بحثه اعتمد كثيراً على أطروحة كريستيان فيلو (1991).

- وجعل الجزيرة العليا والخابور بين «أبرز الأقاليم المخرَّبة» لا يصاحبه شاهدٌ محليٌّ يثبت هذا التخصيص. الوقفة الثانية ص18
- وتفاصيل التنظيم الإداري سنة 1870 لا يُذكر لها مصدرٌ في موضعها. الوقفة السادسة ص29
- وتشكّل القرى في أواسط القرن العشرين يُسند إلى صفحةٍ واحدةٍ من مرجعٍ واحد. الوقفة السابعة ص33

فالإسناد في هذه المواضع، وهي من المواضع التي تقوم عليها الرواية، أضيق مما توحي به سعة الأحكام المبنية عليه. وثمّة بعد ذلك ما يوثّقه الكتاب عن نفسه. فهو يذكر في مقدمته من حاور الباحث وأثّر في بناء الفصل، ومن ترجم له وثائق الأرشيف العثماني،[40] ويذكر في حاشية الفصل الأول من قرأه وحكّمه.[12] وبعض هؤلاء مصادر في الفصل نفسه: حوارٌ مع أحدهم، وحواراتٌ مع آخر صاغت منظوره الأساسي،[41] وأرشيفٌ عائليٌّ يحفظه ثالث.[42] والكتاب هو الذي يفصح عن ذلك، ولا يؤخذ على أصحاب هذا الإسهام شيء. لكن الإفصاح عن المشاركين لا يمكّن القارئ من مراجعة الأدلة: فالوثيقة المترجمة بلا أصلها، والأرشيف العائلي غير المنشور، لا يستطيع القارئ أن يختبرهما. وتفصيل ذلك، بقصاصات الكتاب وجدول الأدوار، في الفصل التاسع من القسم الثالث.

ويبقى أمرٌ لا يتوقف على ما لا نعرفه من إجراءات التحكيم: أن الكتاب يطلب من قارئه، في بعض أحكامه الأساسية، أن يقبل نتائج لا يستطيع مراجعة جميع حلقات الاستدلال التي أدّت إليها. وهذه هي المسافة بين إعلان النقد الداخلي والخارجي وممارسته. ولا ينفيها إفصاح باروت عن الذين ساعدوه؛ بل يجعل من الممكن تحديد مواضعها والسؤال عنها. ومعرفتنا بهذا الجانب من إعداد الكتاب مصدرها إفصاحه هو.

10 بنية الفصل الأول وأثرها

مركزية دير الزور ليست استنتاجاً يستخلصه القارئ. فعنوان القسم الثالث من الفصل الأول في كتاب باروت يعلنها: «ترابط إعمار الجزيرة الوسطى بالجزيرتين العُليا والسُّفلى في الإقليم: مركزية دير الزور».[25] ويطابقها تركيب باروت الختامي، الذي ينظّم تاريخ الإقليم حول برنامجَي إعمارٍ عثمانيَّين، ويقيس نجاحهما بما تحقق على «الممرات الحضرية المتواصلة على طول مجرى الفرات الأوسط». وتطابقها قاعدة أدلته: القرى الثلاث على الفرات، وحال دير الزور سنة 1696، وشهادة بعثة ملاحةٍ في الفرات، ومتصرفية دير الزور، وتعداد محافظة دير الزور. فالبنية مثبتةٌ بالعنوان وبالخاتمة وبقاعدة الأدلة معاً.

---

40 المصدر نفسه، ص21 (شكر المقدمة).

12 المصدر نفسه، ص37، الحاشية المنجَّمة.

41 المصدر نفسه، ص42، الحاشية 20. وانظر أيضاً ص84، الحاشية 161، عن حوارات كوثراني سنة 2011.

42 المصدر نفسه، حواشي فصلٍ لاحق، منها الحاشية 187: «أرشيف مرعي باشا الملّاح المحفوظ لدى حفيده عمرو الملّاح».

25 باروت، ص67 (عنوان القسم الثالث من الفصل).

وفي الحالات التي فُحصت هنا وقع التوسيع في النطاق في الاتجاه نفسه: من الفرات الأوسط نحو الجزيرة كلها. ولا يُنسب إلى ذلك قصد. وهو حكمٌ على الفصل الأول، وهو الفصل الذي يضعه باروت إطاراً تاريخياً وتفسيرياً لكتابه كله. ولا يُعمَّم على بقية الكتاب، فذلك يحتاج إلى قراءة الفصول اللاحقة، وفيها ما قد يصحّح الصورة أو يعمّقها.

كيف يُعمَّم الحكم من غير أن يُرى التعميم

ليس في هذا الفصل نوعٌ واحدٌ من التعميم، بل أنواعٌ لكلٍّ منها ضابطٌ معروف.

فالتعميم من الجزء المدروس إلى الكلّ غير المدروس – وهو ما يقع في جملة الهجر وفي حصيلة القرى الثلاث – يصحّ متى كان الجزء ممثّلاً للكل في الخاصية المدروسة، ويُستدلّ على التمثيل ولا يُفترض. والخاصية هنا، وهي الاعتماد على الريّ، هي بالذات ما يفرّق بين الجزء والكل. ومدّ المعطى المعاصر إلى الماضي، كما في نسبة 1981، يحتاج إلى دليلٍ على استمرار الظروف التي أنتجته. وهو أسهل المواضع تصحيحاً، إذ يكفي حذف «دائماً» وتقييد النسبة بمصدرها وتاريخها. والاستدلال من صمت المصدر يحتاج إلى إثبات أن المصدر كان سيذكر الشيء لو وُجد. وهنا لم يصمت المصدر أصلاً، بل وصف ملحقُ تقرير البعثة زراعةً وقرية. والانتقال من التبعية الإدارية إلى المركزية الاجتماعية يحتاج إلى أدلةٍ من حياة الناس أنفسهم، لا من التقسيمات الإدارية وحدها. ولدى باروت مادةٌ عن التجارة والأسواق والمسالك، لكنّ السؤال هو ما إذا كانت تثبت أن دير الزور أصبحت مركز هذه العلاقات في الجزيرة العليا أيضاً. وتعريف «التشكّل الحقيقي» بما يُخرج القرى القائمة من حسابه يحتاج إلى معيارٍ معلَن حتى يصير قابلاً للاختبار. وتفاوت صرامة المعيار بين رواية أصلٍ وأخرى يحتاج إلى تعليل، والتعليل ممكنٌ وغير مذكور. ويبقى موضع الجملة من السرد، وهو ليس خطأً منطقياً بل أثر ترتيبٍ قد يجعل الشاهد المحدود يبدو دليلاً على حكمٍ أوسع.

ولا يلزم من ذلك بطلان النتائج جميعاً، فقد يكون حكمٌ صحيحاً وطريق الوصول إليه معيباً. وإنما يسقط اليقين المعلَن، ويبقى على المؤرخ أن يثبت ما ذهب إليه بأدلةٍ تلائم اتساع حكمه.

أنواع التعميم، وما يلزم كلّاً منها

سبعة مواضع مرّت في الوقفات السابقة. لكلٍّ منها ضابطٌ معروف، لو التُزم به لصحّ الحكم أو ضاق.

نوع التعميم	أين وقع	ما يلزمه ليصحّ
من الجزء المدروس إلى الكلّ	جملة الهجر، وحصيلة القرى الثلاث الوقفة الأولى ص12، الوقفة الرابعة ص24	أن يُثبت أن الجزء ممثّلٌ للكلّ في الخاصية المدروسة
مدّ المعطى المعاصر إلى الماضي	نسبة 1981 الوقفة السادسة ص29	دليلٌ على استمرار الظروف التي أنتجته
الاستدلال من صمت المصدر	جملة تقارير تشيسني الوقفة الخامسة ص26	إثبات أن المصدر كان سيذكر الشيء لو وُجد

نوع التعميم	أين وقع	ما يلزمه ليصحّ
من التبعية الإدارية إلى المركزية الاجتماعية	دير الزور ورأس العين الوقفة السادسة ص29	أدلةٌ من حياة الناس أنفسهم
تعريف «التشكّل الحقيقي»	القرى قبل أواسط القرن العشرين الوقفة السابعة ص33	معيارٌ معلَن
تفاوت صرامة المعيار	رواية طيّ وروايات النسب العربي للكرد الوقفة الثامنة ص36	تعليلٌ للتفاوت
موضع الجملة من السرد	جملة تقارير تشيسني الوقفة الخامسة ص26	جملةٌ تحصر نطاق الشاهد

ولماذا لا يُرى

يعين على خفاء هذا التعميم أمورٌ في صياغة باروت.

1 الالتباس الجغرافي

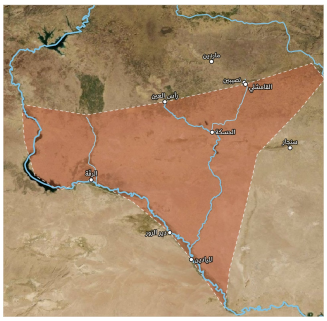
أولها لفظٌ واحد يحمل أكثر من معنى. فـ«الإقليم» قد يشير إلى الجزيرة السورية، أو إلى وادي الفرات الأوسط في سياق الحديث عن الإعمار، أو إلى الجزيرة الفراتية التاريخية الممتدة إلى شمال العراق وجنوب شرق الأناضول. وباروت يميّز بين بعض هذه المجالات في تعريفاته، لكنّ أحكامه لا تلتزم دائماً بحدودها. فيُثبت الحكم على المجال الضيق ويُقرأ على الواسع، من غير أن يظهر الانتقال بوضوح.

وتحت هذا اللفظ اختيارٌ أعمق. فباروت يعرّف الجزيرة انطلاقاً من الجغرافيا العربية الإسلامية الوسيطة – ديار مضر وديار ربيعة وديار بكر – ويتخذها مرجعيةً لتاريخ الإقليم. وفي سنة 1895، أي في زمن استقلال متصرفية الزور، كان ضابطٌ عثمانيٌّ اسمه أحمد جمال يطبع في مدرسة الفنون الحربية بإسطنبول كتاباً في الجغرافيا العثمانية، يصف فيه سنجق الزور بأنه واقعٌ «ضمن كردستان وفي حوض الفرات».[43] وليس في هذا دليلٌ على تبعيةٍ إدارية لكردستان – فالزور كانت مرتبطةً بالأستانة مباشرة، وباروت نفسه يقول ذلك – ولا على تركيبٍ سكاني، ولا على إطارٍ ثابتٍ عبر القرون. وإنما فيه أن المكان الواحد أمكن وصفه بأكثر من جغرافيا، وأن اختيار إحداها إطاراً لكتابة التاريخ اختيارٌ له أثر، لا معطىً تفرضه الأرض نفسها.

43 Kolağası Ahmed Cemal, «**Mufassal Coğrafya-yı Osmânî**», إسطنبول: مطبعة مدرسة الفنون الحربية، 1311 رومي/1895، ص194، باب «مستقل زور»: «كردستان داخلنده وفرات نهري حوضه‌سنده بولنان زور سنجاغي».

«الإقليم»: لفظٌ واحد، وثلاثة مجالات

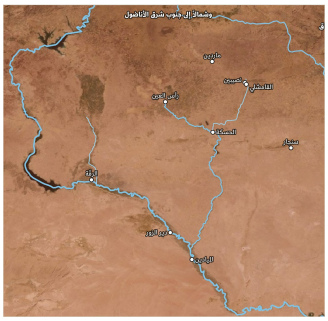
المعاني الثلاثة التي يرد بها اللفظ في كتاب باروت، والمساحة التي يشملها الحكم في كلٍّ منها. والمساحات تقريبية، بلا حدودٍ دقيقة.



الجزيرة السورية



وادي الفرات الأوسط



الجزيرة الفراتية التاريخية

2 التقييد العابر

وثانيها أن التحفّظ يأتي في موضعٍ لا يمنع الدعوى من أن تبقى في ذهن القارئ، كما في جملة طيّ التي مرّت في الوقفة الثامنة.

3 الإيحاء بالمجاورة

وثالثها أن الواقعة المستنتَجة تُذكر في جوار وقائع أخرى، فتكتسب من جوارها قوةً ليست لها. ففي حديث باروت عن سيطرة العشائر تُروى وقائع فرار شمّر، وإسكان الدولة لها، وسحق عبيد، وإبادة تركمان البليخ. ثم تأتي جملة تقارير تشيسني التي مرّت في الوقفة الخامسة، فتمنح الرواية خاتمةً ميدانيةً حاسمة: لم تكن هناك قريةٌ عامرةٌ إلا دير الزور. لكنّ التقرير الأصلي يصف قريةً أخرى وزراعةً على النهر. فالشاهد الذي يأتي ليحسم الصورة هو نفسه ما يحدّ من صحتها.

4 الثنائية الزائفة

ورابعها، وهو الأعمّ، أن «جدلية العمران والتبدون» تصبح إطاراً واسعاً تُقرأ فيه التحولات المتباينة بوصفها تعاقباً بين الخراب والإعمار. فالخراب يُروى بوصفه غلبةً للتبدون، والإعمار بوصفه عودةً لسلطة الدولة. وما يقع بينهما من حياةٍ زراعيةٍ ورعويةٍ مختلطة يتراجع إلى هامش الرواية. فالناحية الكردية التي يذكر باروت تنظيمها سنة 1870، والعشائر التركمانية المقيمة على البليخ، والقرى التي يسمّيها في المنطقة الحدودية، كلها في الكتاب، لكنها لا تؤدي في بناء حجته دوراً يوازي ما تؤديه أخبار الخراب والهجرة والإسكان.

أثر ذلك في تاريخ الجماعات

لهذه البنية أثرٌ يتجاوز الكتاب، لأن موضوعها هو السؤال الذي يدور حوله النزاع على الجزيرة منذ قرن: من كان هنا، ومتى.

فحين يُقال إن الإقليم هُجر تماماً في أواخر القرن الرابع عشر، وإن القرى الحقيقية لم تتشكل قبل أواسط القرن العشرين، يبقى ما بين التاريخين – خمسة قرونٍ ونصف – زمناً يغيب عنه جانبٌ كبيرٌ من التاريخ الاجتماعي للجزيرة العليا. تتقدم فيه حركة القبائل، بينما تتراجع أسئلة القرى والزراعة والملكية والعلاقات بين السكان. فهل كان ذلك لأن المادة التاريخية لا تسمح بإعادة بناء هذه الحياة، أم لأن إطار الخراب والتبدون جعل البحث عنها أقل حضوراً؟ لا يُحسم السؤال بالاستدلال من غياب الأخبار، ولا بسجلٍ عثمانيٍّ منفرد، بل بمقارنة الشواهد المتاحة من فتراتٍ متعاقبة، والنظر في ما تستطيع إثباته وما تعجز عنه.

وتميل هذه البنية إلى تعريف الجماعات بتاريخ وصولها. وهو في الظاهر يصيب الجميع: فالعشائر العربية يروي باروت انتقالها من شبه الجزيرة، والسريان يتناول هجراتهم من المناطق الواقعة اليوم داخل تركيا. غير أن الأثر ليس متساوياً، لأن معيار إثبات الأصل والاستمرارية نفسه لا يُطبَّق بالصرامة ذاتها، كما رأينا في رواية طيّ. فبعض روايات الأصول يمنح الجماعة تاريخاً متصلاً، وبعضها يُفكِّك بوصفه بناءً متخيَّلاً للنسب. وحين تختلف المعايير، لا يعود تاريخ الوصول مجرد واقعةٍ تُبحث، بل قد يصبح فاصلاً بين جماعةٍ تُقدَّم بوصفها صاحبة أرض، وأخرى يُفسَّر حضورها بالهجرة.

ويُقاس الحضور، في مواضع أساسية من الرواية، بمقياس «التوطّن الفلاحي المتحضّر». وهو مقياسٌ لا يستوعب وحده أنماط العيش الأخرى: الرعي الموسمي، وزراعة الحبوب البعلية، والإقامة التي تجمع بين القرية والمرعى. وهذه أنماطٌ يعرفها باروت نفسه، في تصنيف الجمّالة والغنّامة، وفي وصف «الاستقرار النصفي الرعوي – الزراعي البعلي». لكنها لا تنال الوزن نفسه حين تُكتب قصة الخراب وانحسار العمران. وليس البديل أن يُعدّ كل مرورٍ استيطاناً، ولا أن تُفترض الاستمرارية حيث لا دليل عليها، بل ألا يُكتفى بمقياسٍ واحدٍ في إقليمٍ تعددت فيه أنماط العيش وتداخلت.

يغلب تاريخ الفرات الأوسط على القسم الأول من كتاب باروت. فمنه تأتي أبرز الشواهد التي يستند إليها في وصف الخراب والإعمار، وفيه تنجح الدولة العثمانية في إنشاء ممراتها الحضرية، ومن دير الزور ينطلق، في روايته، إحياء الإقليم كله. لكنّ الجزيرة العليا ليست امتداداً لوادي الفرات. فلها زراعتها المطرية، ومدنها القديمة، وصلاتها بماردين ونصيبين وديار بكر، وتاريخٌ لا يُستخلص من أحوال النهر وحدها. وحين تُقرأ هذه المنطقة من خلال تاريخ الفرات، يتراجع ما لا يدخل في رواية الخراب والإعمار، وتغدو حركة القبائل والهجرات أبرز ما نعرفه عن سكانها.

على أن مادةً لتاريخٍ آخر موجودةٌ في كتاب باروت نفسه: القرى التي يسمّيها في المنطقة الحدودية، وأماكن تمركز العشائر الكردية التي يذكر تنظيمها سنة 1870، والعشائر التركمانية المقيمة على البليخ، والتمييز بين الجمّالة والغنّامة، وبين الترحال والاستقرار النصفي. وهذه الشواهد لا تُثبت وحدها استمرارية السكان أو القرى عبر القرون، لكنها تكفي لتبيّن أن تاريخ الجزيرة أوسع من تعاقب الخراب والإسكان. وما تحتاجه الجزيرة العليا ليس إلغاء ما كتبه

باروت عن الفرات، بل أن يُكتب تاريخها انطلاقاً من شواهدها هي، ومن علاقاتها بالمجال الجغرافي الذي كانت جزءاً منه، لا من حدود الدولة السورية الحديثة ولا من تاريخ مركزها الإداري وحده.

حصيلة التفكيك

ما يصمد وما يحتاج مراجعة

يصمد من الرواية عمودٌ فقريٌّ متينٌ لتاريخ الفرات الأوسط بين القرن الرابع عشر والقرن العشرين: حضارةٌ نهريةٌ سابقةٌ قامت على الريّ، بتقييد نطاقها بالمناطق المرويّة؛ وغزواتٌ مغوليةٌ وتيموريةٌ مدمّرة، في الواقعة لا في التأريخ؛ وانهيار نُظُم الريّ وتصحّر الضفة اليسرى؛ وانقطاع العمران المديني في الوادي قروناً؛ وإعمارٌ عثمانيٌّ ثانٍ نجح هناك في عهد التنظيمات؛ ومركزية دير الزور إدارياً؛ والأزمة المالية العثمانية وطفرة القطن ودوافع الإعمار؛ وقانون الأراضي والطابو وبناء شريحة الأعيان.

ويصمد إلى جانب ذلك ما يُحسب للكتاب في منهجه. فتفكيك باروت لرواية الأصل العربي للكرد نقدٌ داخليٌّ محكم، يردّ الرواية إلى آلية إنتاجها ولا يكتفي بالتشكيك. وقاعدته عن موقع الرواية الشفوية من السردية التاريخية قاعدةٌ محرَّرةٌ تحريراً جيداً. والتحفّظ في جملة طيّ مذكورٌ لم يُخفَ. وتصنيف أنماط العشائر أداةٌ تبقى لمن يأتي بعد. ثم إن الإفصاح عن المحكّمين، وعن مترجم الوثائق العثمانية، وعن منشأ الإطار النظري، وعن الاعتماد على أطروحة كريستيان فيلو، هو ما جعل هذه المراجعة ممكنة أصلاً.

ويحتاج إلى مراجعة تسعة مواضع:

1. **تعميم «هُجِر الإقليم تماماً»**

   الوقفة الأولى ص12

   لأن العلّة المعلنة لا تفسّر الشمال، ولأن المصدر المحال إليه يسند الخراب لا التعميم.

2. **وجعل الجزيرة العليا والخابور بين «أبرز الأقاليم المخرَّبة»**

   الوقفة الثانية ص18

   لأنه نزولٌ بحكمٍ عامٍّ على منطقةٍ من غير شاهدٍ يخصّها، ولأنه لا يتّسق في التسلسل مع جملة الهجر التي سبقته.

3. **وحصيلة «ثلاث قرى»**

   الوقفة الرابعة ص24

   لأن الثلاث على الفرات والحكم عن الإقليم.

4. **وجملة القرية الواحدة في وادي الفرات بين 1835 و1837**

   الوقفة الخامسة ص26

   لأن ملحق تقرير البعثة نفسه يصف زراعةً وقريةً مأهولة.

5 **ومركزية دير الزور بوصفها اقتصاديةً واجتماعية**

الوقفة السادسة ص29

لأن الدليل إداريٌّ والدعوى اجتماعية.

6 **ونسبة 97 في المئة**

الوقفة السادسة ص29

لأن تعداد 1981 يُستعمل سنداً لحكمٍ طويل الأمد، ولأن تمييز المصدر بين الفرات والخابور يُطوى، ولأن بادية الجزيرة تختفي.

7 **وحكم «التشكّل الحقيقي للقرى»**

الوقفة السابعة ص33

لغياب معياره، ووحدة إسناده، وخطأ عنوان مرجعه.

8 **وأسبقية طيّ**

الوقفة الثامنة ص36

لأن دليلها أنثروبولوجيٌّ بإقرار باروت، ويُعامَل معاملة الواقعة الثابتة.

9 **وتأريخ غزوة 628هـ ونسبة شهادة ابن الأثير**

الوقفة الأولى ص12

وهو خطأٌ لا يمسّ وقوع الخراب.

وبقيت مصادر لم نصل إليها. جمعناها في الملحق الثاني، وذكرنا مع كلٍّ منها ما كانت ستحسمه لو تمكّنا من الحصول عليها.

فالقسم الأول من الكتاب، في مادته وبنيته، تاريخٌ للفرات الأوسط: موثّقٌ متماسكٌ غني، وأدلته أدلةٌ فراتية. وهو يُقدَّم تاريخاً للجزيرة كلها، بما فيها الجزيرة العليا المطرية، وهي تختلف عن الوادي في المعطى الذي تدور حوله الأطروحة نفسها. والأداة التي أتاحت ذلك هي الوثيقة الموسّعة مطبَّقةً من غير شرطيها: من غير تصريحٍ بدرجة البناء، ومن غير إسنادٍ متعددٍ في المواضع التي يقوم عليها. وأثرها التاريخي أن الجزيرة العليا تخرج من الفصل الأول بلا تاريخٍ اجتماعيٍّ مكتوبٍ بين القرن الرابع عشر والقرن العشرين، وأن جماعاتها تُعرَّف بتواريخ وصولها لا بتواريخ وجودها.

انتهى هذا القسم إلى أن رواية باروت تصدق على الفرات الأوسط أكثر مما تصدق على الإقليم كلّه. ويبقى سؤالٌ لا يجيب عنه التفكيك وحده: ماذا تقول المصادر نفسها عن الجزيرة، إذا قُرئت من غير أن يُتّخذ دير الزور مقياساً لها؟ وعن هذا السؤال يجيب القسم الثاني، فيعيد بناء تاريخ الإقليم من مصادره، من أواخر القرن الثاني عشر إلى عتبة الانتداب.

روايتان للجزيرة العليا

خمس مقارناتٍ بين ما يقوله باروت وما تُظهره شواهد دراستنا، ثم الخلاصة. وعلى الخريطة ما تُظهره الشواهد مجتمعة، بالبرتقالي والأخضر.



يقول باروت

«هُجر الإقليم تماماً»

يقول باروت إن الإقليم هُجر في أواخر القرن الرابع عشر «تماماً من أي توطّن فلاحي متحضّر». الوقفة الأولى ص12

وتُظهر الشواهد

سهول الجزيرة العليا تُزرع بعلاً بالاعتماد على المطر، فانهيار الريّ في الوادي لا يكفي للحكم بهجرها. وسنة 1598 تذكر وثيقةٌ عثمانية زعيماً لعشيرة الملّان يحمل صفة بك سنجق الخابور. الوقفة الثانية ص18

يقول باروت

«ثلاث قرى» على الفرات

حصيلة الإعمار العثماني عنده ثلاث قرى صغيرة: الرحبة ودير الزور والعشارة، وكلّها على الفرات الأوسط. الوقفة الرابعة ص24

وتُظهر الشواهد

في الشمال مدنٌ قائمة لا تذكرها فقرة الإعمار: ماردين ونصيبين وجزيرة ابن عمر ورأس العين. وفي وثيقة 1598 ثلاث قرى خربة على الخابور يُكلَّف زعيمٌ محلّي بإعمارها. الوقفة الرابعة ص24

يقول باروت

قرية واحدة عامرة

وبين 1835 و1837 لم تكن في وادي الفرات، بحسبه، قرية عامرة إلا دير الزور. الوقفة الخامسة ص26

وتُظهر الشواهد

لينش، من البعثة نفسها، يرى جماعاتٍ تزرع قرب الرقة، وقريةً كبيرة محصّنة بأسوارٍ من طين قرب دير الزور. الوقفة الخامسة ص26

يقول باروت

دير الزور مركز الإقليم

يجعل باروت دير الزور المكان الذي انطلق منه إحياء الجزيرة كلها. الوقفة السادسة ص29

وتُظهر الشواهد

تتبع رأس العين دير الزور في سجلات الإدارة. لكن تجاراً ومزارعين من رأس العين ونصيبين طالبوا سنة 1871 ألّا تنفصل منطقتهم عن ماردين. الوقفة السادسة ص29

يقول باروت

لا قرى «حقيقية» قبل أواسط القرن العشرين

ولا يتمّ عنده «التشكّل الحقيقي للقرى» إلا في أواسط القرن العشرين. الوقفة السابعة ص33

وتُظهر الشواهد

سنة 1870 تنظّم الدولة أماكن تمركز عشائر كردية نواحيَ لقضاء رأس العين. وسنة 1930 يسجّل تقريرٌ فرنسي 54 قرية مسمّاة حول عامودا، بأعداد أسرها. وفي خريطة 1935 ترحال شمّر إلى جانب القرى، لا بديلاً منها. الوقفة السابعة ص33

الخلاصة

قبل أن يُرسم الحدّ، كانت سهول الجزيرة العليا وماردين ونصيبين مجالاً واحداً، تمتدّ فيه القرابة والتجارة والمراعي. أمّا دير الزور فمدينةٌ على الفرات في طرف هذا المجال، وما جرى فيها لا يصلح مقياساً لما جرى في سهول الشمال. الجزيرة من قبل الحدود إلى الجلاء

والشواهد كلّها معاً لا تُثبت وحدها استمرار السكان أو القرى عبر القرون، لكنها تبيّن أن تاريخ الجزيرة أوسع من تعاقب الخراب والإسكان. الوقفة العاشرة ص40

لا يُرسم على الخريطة إلا ما تحدّد المصادر موضعه. فوثيقة 1598 تسمّي سنجق الخابور ولا تحدّد مركزه ولا حدوده، فلم يُرسم إلا النهر. والقرية المحصّنة عند لينش قرب دير الزور، وموضعها غير محدَّد، فرُسمت دائرةً متقطّعة. ومراعي شمّر تُرى في خريطة 1935 نفسها، في الوقفة الثالثة.

مجاري الأنهار معاصرة، والصورة الفضائيّة من NASA Blue Marble.

القسم الثاني

إعادة بناء التاريخ

ملاحظة للقارئ: هذا القسم الثاني من الدراسة: يقدّم الكتاب، ثم يعيد بناء تاريخ الجزيرة من المصادر مباشرةً. ويختبر القسم الثالث منهج باروت، وتجمع الملاحق الجداول والفهارس.

ولا تفترض هذه الدراسة معرفتك السابقة بتاريخ الجزيرة ولا بكتاب باروت. وكلُّ مصطلحٍ إداريٍّ عثمانيٍّ أو اسمِ عشيرةٍ أو موضعٍ يُشرَح عند أول ورودٍ له.

1 الكتاب، وأطروحته، وسبب هذه المراجعة

ما هذا الكتاب

صدر كتاب محمد جمال باروت «التكوّن التاريخي الحديث للجزيرة السورية: أسئلة وإشكاليات التحوّل من البداوة إلى العمران الحضري» عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات سنة 2013، في 1021 صفحة وخمسة عشر فصلاً. وهو من أوسع الكتب العربية في موضوعه وأكثرها توثيقاً.

ومؤلفه باحثٌ سوريٌّ معروف، أنجز الكتاب على مراحل، منها إقامةٌ أستاذاً زائراً في مدرسة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية بباريس سنة 2009، ثم أكمله باحثاً مقيماً في المركز العربي بالدوحة. وقد اعتمد فيه على الأرشيف الوطني السوري في مركز الوثائق التاريخية بدمشق، وعلى الجرائد الرسمية لدولتي سورية وحلب ثم الجمهورية السورية، وعلى المجموعات الاقتصادية لغرفتَي تجارة حلب ودمشق، والتقارير الزراعية لدولة حلب في العشرينيات.[1]

والكتاب ليس تاريخاً لحركةٍ سياسيةٍ بعينها، بل تاريخٌ لتكوُّن إقليم: كيف صارت المنطقة التي نسمّيها اليوم «الجزيرة السورية»، أي محافظة الحسكة وما جاورها في أقصى شمال شرق سورية، على ما هي عليه. وهو يبدأ من الجغرافيا العربية الإسلامية الوسيطة، ويمرّ بالغزو المغولي والتيموري، والحكم العثماني، والتنظيمات، ثم الانتداب الفرنسي، وينتهي عند التسعينيات.

الكتاب كلّه، وموضع القسم المدروس منه

صفحات الكتاب من أوّلها إلى آخرها، مقسومةً على أقسامه الخمسة بنسبة عدد صفحاتها. والقسم الأول، موضوع هذه الدراسة، 88 صفحة من نحو ألف.



ص23 ص1021

القسم الأول ص37–124 · فصلٌ واحد

جدلية العمران الحضري والتبدون

من الجغرافيا العربية الإسلامية الوسيطة إلى أواخر العهد العثماني

موضوع هذه الدراسة

1 باروت، «**التكوّن التاريخي الحديث للجزيرة السورية**»، بيروت/الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2013، المقدمة، ص31.

القسم الثاني ص125–370 · خمسة فصول
تاريخ الهجرات والإعمار: نشوء الجزيرة السورية الحديثة
من 1920 إلى 1939: احتلال الجزيرة، والهجرات الكبرى، وإعمارها

القسم الثالث ص371–534 · ثلاثة فصول
السياسات الإثنية الفرنسية: من حركة الانفصال إلى الجلاء
من 1937 إلى الجلاء سنة 1946

القسم الرابع ص535–676 · فصلان
الثورة الزراعية ومشروع توطين اللاجئين الفلسطينيين وتحويل نهر الأردن
من 1941 إلى 1964

القسم الخامس ص677–860 · أربعة فصول
من الهجرة الكردية الثانية إلى الحزام العربي
من 1939 إلى التسعينيات

فصول الكتاب الخمسة عشر

1 **الجزيرة الوسطى السورية، جدلية العمران والتبدون: إطار تاريخي** ص37
2 احتلال الجزيرة (1920–1926) ص127
3 المشرق العربي الحديث: نشوء المشكلات الكردية والكلدو-أشورية والأرمنية ص167
4 الهجرات الكبرى: موجة الهجرة الثالثة (1925–1939) ص217
5 قلق الحركة الوطنية من موجات الهجرة ص293
6 إعمار الجزيرة ص321
7 مشروع الكيان الكردي، الكلدو-أشوري، البدوي في الجزيرة (1937–1939) ص373
8 عصيان الجزيرة: إعادة تشكيل الأحداث ص425
9 من النظام الخاص للجزيرة إلى الجلاء (1939–1946) ص471
10 الثورة الزراعية: «كاليفورنيا سورية» ص537
11 مشروع توطين اللاجئين الفلسطينيين في سورية ص599
12 من موجة الهجرة الكردية الثانية إلى نشوء مشكلة «أجانب تركيا» (1939–1962) ص679
13 برامج التعريب ص729
14 من «خويبون» إلى البارتي وتفرّعاته ص749
15 فصل تركيبي: من الهجرة إلى الجزيرة إلى الهجرة منها ص823

أسماء الأقسام والفصول وصفحاتها من فهرس الكتاب. والفترة التي يتناولها كلّ قسم من عناوين فصوله وأقسامها.
محمد جمال باروت، «التكوّن التاريخي الحديث للجزيرة السورية»، بيروت/الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص5–20.

وقسمه الأول، وهو موضوع هذه الدراسة، فصلٌ واحدٌ مطوَّل، من ص37 إلى ص124، عنوانه: «الجزيرة الوسطى السورية – جدلية العمران والتبدون: إطار تاريخي».

وقد عرض القسم الأول: تفكيك السردية، من هذه الدراسة أطروحة باروت والمسألة التي نختبرها فيها.

لماذا تستحق هذه المسألة النقاش العلني

لأنّ سؤال «من سبق إلى هذه الأرض؟» لم يكن سؤالاً وصفياً بريئاً في تاريخ الجزيرة، ولا هو كذلك اليوم.

وتوثّق الباحثة سيدا ألتوغ، في أطروحتها عن الطائفية في الجزيرة السورية، أنّ «القِدَم» (ancientness) و«الأصالة» (autochthony) صارتا في خطاب الصحافة القومية العربية سنة 1938 علامتَي «الأكثرية»، وأنّ صفة «اللاجئ» صارت مرادفةً للأقلّية وللمعارضة السياسية معاً. وتنقل عن الكاتب القومي المعروف نجيب الريّس في صحيفة «القبس» (3 آب 1938):

> «ليس من الحقّ ولا الإنصاف ولا من العُرف أيضاً أن تُحدَّد مصائر البلد بأناسٍ لاجئين، ليس لأكبر رأسٍ فيها قبرُ أبٍ أو جدّ، فضلاً عن عشيرةٍ أو قبيلة.»[2]

وتُظهر ألتوغ أنّ تلك الصحافة كانت تُعرّف الجزيرة بأنها «أرض شمّر والجبور وطيّ»، أي بأسماء ثلاث عشائر عربية، وأنّ عضوية الكرد في الأمة كانت مشروطةً بالولاء، فيُقال «بعض الكرد الموالين»، ويُسمَّون بأسمائهم المعرَّبة: الدقوري والملّية والكيكية.[3]

ولا تدّعي هذه الدراسة أنّ باروت يتبنّى ذلك الخطاب. تدّعي أمراً أدقّ وأثقل: أنّ المؤرّخ الذي يكتب عن هذه الأرض يعمل داخل حقلٍ اصطلاحيٍّ له تاريخ، وأنّ عليه أن يعرف تاريخ الصيغة التي يستعملها. وسنرى أنّ باروت يكتب في ص60 عن محافظة الحسكة أنها «سادته بالتتالي عشائر طيّ والجبور العربية».

كيف تُقرأ هذه الدراسة

وتجمع لوحة المعايير في القسم الثالث نتيجة اختبار كل دعوى، وتحيل إلى موضع تفصيلها.

وقاعدتان ملزمتان في كل سطرٍ ممّا يلي: لا نساوي بين الخطأ التاريخي والإحالة غير المناسبة والاستنتاج المتجاوز والإغفال والتحريف، فهذه خمسةُ أشياء مختلفة. ولا ننسب إلى باروت نيّةً إلا إذا صرّح بها. والانحياز المنهجي يُثبَت من تكرار الممارسة واتجاهها، لا من دعوى معرفةٍ بالنيّات.

2 ما هي «الجزيرة»؟ تحرير المصطلحات قبل تحرير التاريخ

ثلاث جزائر لا جزيرة واحدة

يستعمل الكتاب، والأدبيات كلها، كلمةً واحدة لثلاثة أشياء مختلفة. وأكثر الالتباس في هذا الملف ينشأ من هذا الاشتراك.

(أ) جزيرة الجغرافيين العرب المسلمين

الإقليم الواقع بين دجلة والفرات. وسمّاه الكتّاب السريان «سوريا بريتا» أي سورية الخارجية، وعرفته الآرامية باسم «آرام نهرين»، والإغريق «ميزوبوتاميا». وقسّمه الجغرافيون المسلمون ثلاثة أقسام سمّوها «ديار»، بأسماء قبائل

2 Seda Altuğ, «**Sectarianism in the Syrian Jazira: Community, Land and Violence in the Memories of World War I and the French Mandate (1915–1939)**», PhD thesis, Utrecht University, 2011, p. 272. نقلاً عن «**al-Qabs**», 03.08.1938. research-portal.uu.nl

3 Altuğ, المرجع نفسه. pp. 272–273، نقلاً عن «**al-Qabs**», "mahzala fi Jazira", 03.08.1938.

عربية تغلغلت في شماله في عهد الدولة الساسانية (226–650م): ديار مضر (حول الفرات والبليخ)، وديار ربيعة (حول الخابور ونصيبين)، وديار بكر (في الشمال حول آمد).[4]

ويقتبس باروت ياقوت الحموي: «وهذا اسم لهذه البلاد قديم، كانت العرب تحلّه قبل الإسلام في بواديه، واسم الجزيرة يشمل الكل».[5]

ويلزم الانتباه إلى قيدٍ في نصّ ياقوت نفسه: ما حلّته العرب قبل الإسلام هو البوادي، أي المراعي والسهوب، لا الإقليم كله بمدنه وقراه. وأسماء «الديار» الثلاث أسماءُ تقسيمٍ إداريٍّ إسلاميٍّ من القرون السابع إلى العاشر الميلادي. ونقلها إلى مسألةٍ سكانيةٍ في القرنين التاسع عشر والعشرين انتقالٌ عبر أكثر من عشرة قرون، لا يبرّره إلا اشتراك الاسم.

(ب) الجزيرة بوصفها شبكة مدنٍ وأرياف ومراعٍ وسلطات

وهذا هو الاستعمال التاريخي الحيّ: مجالٌ متغيّر الحدود، مراكزه ماردين ونصيبين وجزيرة ابن عمر وسنجار وحوض الخابور، تتجه صلاته إلى الشمال (ديار بكر) والشرق (الموصل) بقدر ما تتجه إلى الفرات.

(ج) الجزيرة السورية بالمعنى الإداري الحديث

وهذه تعريفها معروفٌ بدقة، ويورده باروت نفسه في حاشيةٍ ثمينة: قرار المندوب الفرنسي فوق العادة في حلب، بيير أليب، رقم 285 تاريخ 26 حزيران 1926، الذي حدّد «الجزيرة العليا» بأراضي قضاءَي الحسكة وكبرو، وأخضعها لقانونٍ إداريٍّ خاص، مع تبعيةٍ اسميةٍ للواء دير الزور.[6]

فالجزيرة السورية بالمعنى الإداري كيانٌ عمره، عند كتابة هذه السطور، مئة عامٍ إلا قليلاً. وإسقاط حدوده على القرون السابقة بأثرٍ رجعي خطأٌ منهجيٌّ قبل أن يكون خطأً سياسياً.

(د) وتسميةٌ رابعة، عثمانية ومعاصرة للكتاب

وإلى جانب هذه المعاني الثلاثة تسميةٌ رابعة، يجدر ذكرها لأنها تكشف أن اختيار الإطار اختيار.

في سنة 1895، أي في ذروة استقلال متصرفية الزور، طبع ضابطٌ عثماني اسمه أحمد جمال كتاباً في الجغرافيا العثمانية في مطبعة مدرسة الفنون الحربية بإسطنبول. وفي بابه عن «مستقل زور سنجاغي» يصف الوحدة الإدارية نفسها بأنها «سنجق الزور الواقع ضمن كردستان وفي حوض الفرات»، ويحدّ حدوده بديار بكر والموصل وبغداد والبادية السورية وحلب، ويجعل الدير مركزاً والعشارة ورأس العين وأبو صيّات مراكز أقضية.[7]

---

4 باروت، ص37–38، نقلاً عن عبد الله الحلو، «**تحقيقات تاريخية لغوية في الأسماء الجغرافية السورية**»، بيروت: دار بيسان، 1999، ص13 و24؛ وسيّار الجميل، «**العثمانيون وتكوين العرب الحديث**»، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1989، ص300؛ وإسكندر داود، «**الجزيرة السورية بين الماضي والحاضر**»، دمشق: مطبعة الترقي، 1959، ص100؛ وعبد الحكيم الكعبي، «**الجزيرة الفراتية وديارها العربية**»، دمشق: صفحات، 2009، ص55–65.

5 ياقوت الحموي، «**معجم البلدان**»، مادة ديار بكر وديار ربيعة وديار مضر، ج2–4 ص330، كما ينقله باروت، ص38.

6 باروت، ص44، الحاشية 25، نقلاً عن «قرار رقم 285 تاريخ 26 حزيران 1926»، في: «**مجموعة مقررات حكومة سوريا**»، جمعها يوسف صادر، ج3 ص304–310.

وحدّ دلالة هذا النصّ ثلاثة قيود لا يصحّ تجاوزها. فهو ليس دليلاً على تبعيةٍ إدارية: الزور في تلك السنوات متصرفيةٌ مرتبطةٌ بالأستانة مباشرة، وباروت نفسه يقرّر ذلك. وليس دليلاً على تركيبٍ إثني: لا يقول النصّ شيئاً عن سكان السنجق. وليس إطاراً ثابتاً عبر القرون: فـ«كردستان» في الاستعمال العثماني لفظٌ متحوّل المرجع، كان اسم إيالةٍ بين 1847 و1867 ثم زال.

وما يفيده بدقة: أن المكان الواحد كان يُسمّى في الزمن الواحد بنظامين مختلفين: جغرافيا عربية إسلامية موروثة، وجغرافيا عثمانية رسمية معاصرة. فحين يختار مؤرّخٌ أحد النظامين إطاراً لكتابه، فإنه يتخذ قراراً تفسيرياً، لا يسجّل معطىً سابقاً على البحث. وهذا وحده هو موضع إفادة النصّ في هذه الدراسة.

نظامان زراعيان، لا نظام واحد

هذا التمييز هو مفتاح هذا الفصل كله، ويستحق أن يُشرح للقارئ غير المتخصص.

في أودية الفرات والخابور والبليخ تقوم الزراعة على ماء النهر: قنواتٌ تُشقّ من المجرى، ونواعيرُ وسواقٍ ترفع الماء، وتربةٌ فيضيّة. وهذا نظامٌ هشّ: القنوات تمتلئ بالطمي فتحتاج تنظيفاً دورياً، والتنظيف يحتاج سلطةً تنظّمه وأيدياً تعمل فيه وأمناً يحميها. فإذا انهار أحدها انهار النظام كله.

وفي السهول الشمالية، المنطقة الممتدة من رأس العين شرقاً إلى ديريك، والمتصلة بماردين ونصيبين، الزراعة في جانبٍ واسعٍ منها بعلية. وهذا نظامٌ أصلب: لا يحتاج قنواتٍ تُصان، ولا سلطةً تنظّم المياه. يحتاج مطراً كافياً وأمناً نسبياً وبذاراً. وقد أثبت عالم الآثار ت. ج. ويلكنسون في دراسته عن تطوّر التربة والاستعمال المبكر للأرض في الجزيرة أنّ البنية الزراعية لأجزاء واسعة من الجزيرة العليا بنيةٌ مطرية.[8]

وأثر هذا التمييز مباشر: إذا انهارت شبكةُ قنوات على الفرات، لا يلزم من ذلك شيءٌ عن قرية بعليّة على سفح تلٍّ قرب نصيبين. والحجّة التي تصلح لتفسير الأولى لا تصلح لتفسير الثانية. وقد رأينا في الوقفة الأولى من القسم الأول أنّ هذا بالضبط ما وقع.

أربعُ جزائر باسمٍ واحد

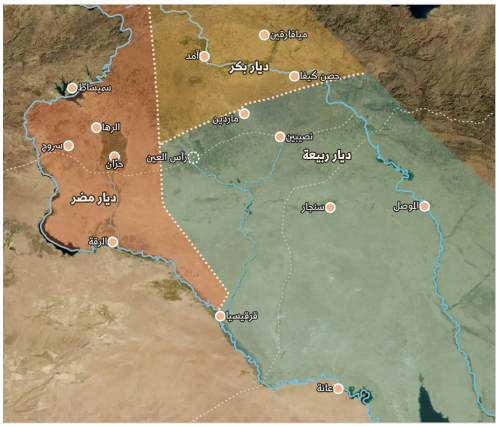
لكلّ معنى لوحة، بما تثبته مصادره وحدها. وما لا تثبته المصادر لا يُرسم.

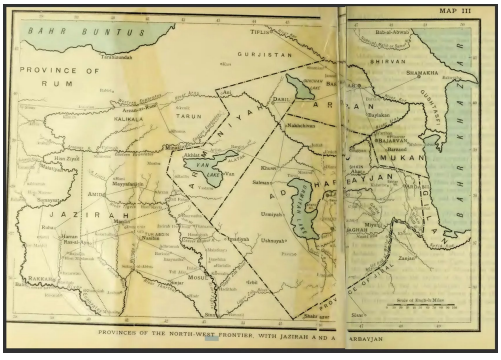
دار (ظلّ للتمييز) حدّ بين الديار، من خريطة لسترنج 1905 موضع مدينة مدينة في نسبتها خلاف حدود الدول اليوم، للتوجيه

لا حدود إدارية مرسومة على الخريطة الفضائية

أ ديار الجغرافيين المسلمين

جغرافيا القرن العاشر كما أعاد بناءها لسترنج (1905)، وخطّا الحدّ منقولان من خريطته (Map III).





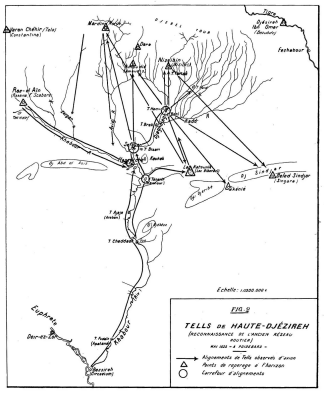
مصدر الخطوط: خريطة لسترنج، «Provinces of the North-West Frontier, with Jazirah and Adharbayjan». Map III في كتابه The Lands of the Eastern Caliphate، كامبريدج 1905. الخطّان المنقّطان فيها هما الخطّان المنقولان هنا.

الظلال تمتدّ من الخطّين إلى الفرات وحافّة اللوحة، وهاتان ليستا حدّاً للدار.

ب المراكز والأنهار

مراكز الشبكة بمواضعها اليوم. والطرق القديمة التي رصدها بويدبار من الجوّ سنة 1925 تجدها في خريطته الأصلية تحت اللوحة، ولم تُنقل إلى الصورة الفضائية.





خريطة بويدبار، 1927: الأسهم محاذاة تلال رآها من الطائرة في أيار 1925، ويعدّها طرقاً قديمة تتلاقى في الحسكة وصفيان وتل حميدي. عمر هذه الطرق غير محدَّد.

Poidebard, Syria 8/1, 1927، ص55–65، الشكل 2.

7 Kolağası Ahmed Cemal, «**Mufassal Coğrafya-yı Osmânî**»، إسطنبول: مطبعة مدرسة الفنون الحربية، 1311 رومي/1895، ص194، باب «مستقل زور سنجاغي».

8 T. J. Wilkinson, "Soil development and early land use in the Jazira region, Upper Mesopotamia," «**World Archaeology**» 22/1 (1990), pp. 87–103.

ج الجزيرة العليا، القرار 285

26 حزيران 1926. الحدود القانونية قيد التحقيق، فنصّ القرار لم يُقرأ بعد.



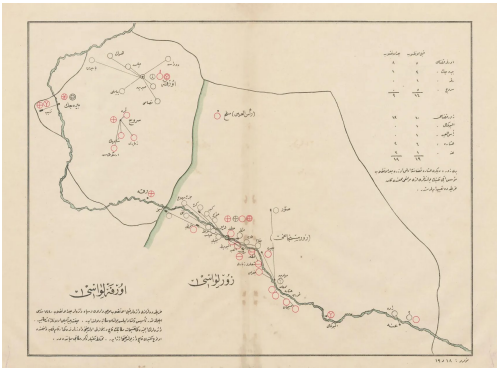
د سنجق الزور: خريطة 1913 ونصّ 1895

تاريخان منفصلان، لا يُدمج أحدهما في الآخر.

1895 · أحمد جمال

«سنجق الزور الواقع ضمن كردستان وفي حوض الفرات»

نصّ في كتاب جغرافيا، لا خريطة ولا حدود.



خريطة · 1913 **«اورفه لواسى» و«زور لواسى»**: خريطة لمدارس اللواءين، يحيط خطٌّ متصل بكلّ منهما. تُعرض كما هي، ولا تُنقل حدودها إلى الخريطة الفضائية.

الخلفية: صورة فضائية NASA Blue Marble. مواضع المدن من GeoNames، والأنهار من Natural Earth وOpenStreetMap، وحدود الدول اليوم من Natural Earth. وخطّا الحدّ في (أ) منقولان من خريطة لسترنج (1905، Map III).

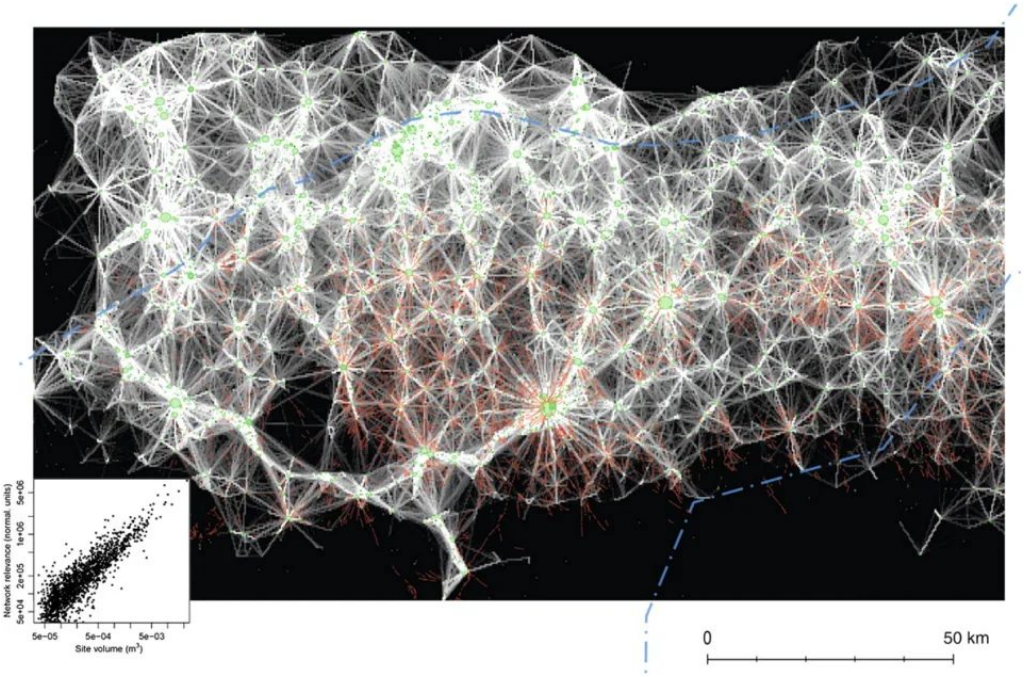


نظامان زراعيان. في الأودية تقوم الزراعة على ماء النهر بقنواتٍ ونواعير تحتاج صيانةً وسلطةً وأمناً، فإذا انهار أحدها انهار النظام. وفي السهول الشمالية، من رأس العين إلى ديريك (الخطّ المتقطّع)، الزراعة في جانبٍ واسعٍ منها بعلية، تحتاج مطراً وأمناً نسبياً وبذاراً. والحدّ بين البيئتين غير قاطع، والشريط الأخضر تخطيطي.

الأودية: نطاقٌ حول المجرى المعاصر للأنهار الثلاثة، يدلّ على الموضع لا على مساحة المزروع. المجاري من OpenStreetMap وNatural Earth، والصورة الفضائية من NASA Blue Marble.

تعدّد المواضع في المدى الطويل

رسم الباحثان بيورن مينتسه وجيسون أور خريطةً لمواضع الاستيطان في شمال شرق سورية اعتماداً على صور الأقمار الصناعية، فحدّدا نحو 14 ألف موضع في مساحةٍ تقارب 23 ألف كيلومتر مربع، موزّعةً على سلسلةٍ زمنيةٍ تمتدّ آلاف السنين.[9]



خريطة بحث · 2012 **مواضع الاستيطان في حوض الخابور الأعلى.** النقاط الخضراء مواضع الاستيطان التي رصدها الباحثان من صور الأقمار الصناعية، وحجم النقطة بحجم الموضع. والخطوط الحمراء طرقٌ قديمة ظاهرة في صور الأقمار الصناعية CORONA. أما الخطوط البيضاء فصلاتٌ قدّرها الباحثان بنموذجٍ حسابي، لا طرقٌ مسجّلة. والمواضع من آلاف السنين معاً، بلا فصلٍ بين العصور.

Bjoern H. Menze & Jason A. Ur, «Mapping patterns of long-term settlement in Northern Mesopotamia at a large scale», PNAS 109/14 (2012)، الشكل 8 («Basin-wide network»).

9 B. Menze and J. Ur, "Mapping Patterns of Long-term Settlement in Northern Mesopotamia at a Large Scale," «**PNAS**» 109/14 (2012), E778–E787.

وحدّ دلالة هذه الخريطة صارمٌ ويجب أن يُقال: هي تُثبت توزّعاً مكانياً طويل الأمد ومواضعَ مرتبطةً بموارد المياه وشبكات الحركة. ولا تُثبت بقاء أيّ موقعٍ مأهولاً في القرن التاسع عشر، ولا تقول شيئاً عن أنساب ساكنيه. فليست حجّةً على الاستمرار، بل حجّةٌ على أنّ المجال لم يكن قطعةً واحدة يُقاس كلُّها بمقياس مدينةٍ واحدة.

سبع تفرقاتٍ لا يستقيم هذا التاريخ من دونها

نضعها هنا مرةً واحدة، ونرجع إليها في كل فصل:

يُخلط بينهما	والفرق
القرية والمرعى	استعمالُ الأرض رعياً لا ينفي وجود قرى فيها. ووصفُ مجالٍ بأنه «مرعى» يصف استعمالاً لا يصف سكاناً
وجودُ جماعة وسيطرةُ زعيمها	«سادت شمّر الجزيرة» تعني أنّ زعماءها جَبَوا وحَمَوا وأغاروا، لا تعني أنّ سكان الأرض صاروا من شمّر
الانتجاع الموسمي والهجرة الدائمة	الجماعة التي تصيف في الجبل وتشتي في السهل ليست «مهاجرة»، بل مقيمةٌ في مجالٍ من طرفين
تسجيلُ ملكية وإنشاءُ قرية	سندُ الطابو ينقل حقاً على أرضٍ قائمة ولا ينشئ أرضاً ولا سكاناً
التبعية الإدارية والتاريخ السكاني	إلحاق ناحيةٍ بسنجقٍ قرارٌ في الدفاتر ولا يغيّر من سكنها قبل الإلحاق شيئاً
انقطاعُ التوثيق وانقطاعُ الاستيطان	غيابُ القرية من سجلٍّ ضريبيٍّ قد يعني أنها لم تدفع، لا أنها لم تكن
إعادةُ إسكانِ مهجَّرين وإسكانُ وافدين لأول مرة	أمرُ «الإسكان» العثماني قد يعني الأول أو الثاني أو تقييد الحركة أو تثبيت الضريبة. وأربعتها وقائع مختلفة

> ما تفعله الفصول التالية: يكتب التاريخ من المصادر مباشرةً، لا تعليقاً على باروت. ويضع لكل واقعةٍ سندَها. وما لم نقرأه نقول إننا لم نقرأه. ولا يستبدل مركزية دير الزور بمركزيةٍ أخرى مفترضة.

3 ما قبل العثمانيين، نحو 1180–1516

3.1 مجالٌ مأهولٌ ومتنازَعٌ قبل المغول

لم تكن الجزيرة في أواخر القرن الثاني عشر فضاءً خالياً تعبره قبائل. تسجّل مصادر العصور الوسطى للجماعات الرعوية مجالات انتجاعٍ معروفةً بأسمائها، وتسمّي جماعاتٍ مرتبطةً بأقاليم بعينها: البشنوية في فنك على دجلة، والزرزارية في سنجار، والهكارية في الجبال التي حملت اسمها، والحميدية في محيط عقرة.[10]

ومعنى «الانتجاع» هنا يستحق الشرح: جماعةٌ تصيف في مرتفعات الشمال حيث الكلأ في الصيف، وتشتي في سهول الجنوب حيث الدفء في الشتاء، وتزرع في أحد الطرفين أو كليهما، ولها في كلٍّ منهما حقوقٌ معروفة. فهي ليست «متنقلة بلا أرض»، بل مقيمةٌ في مجالٍ من طرفين. وهذا التمييز سيعود في كل صفحةٍ من هذا البحث.

ويُسجَّل قبل الغزو المغولي نزاعٌ واسع بين الكرد والتركمان بدأ سنة 581هـ (1185–1186م)، ووصل إلى أرض نصيبين وضفاف الخابور. ويروي ابن الأثير في «الكامل» أن الفتنة بدأت عندما مرّ موكب عرسٍ تركماني بقلعةٍ كردية في الزوزان، فنشب خلافٌ انتهى بمقتل العريس. ثم اتسع القتال إلى الجزيرة والموصل وديار بكر وخلاط وغيرها، وانقطعت الطرق ونُهبت الأموال، واستمرت الفتنة سنواتٍ حتى تدخّل مجاهد الدين قايماز للصلح بين الطرفين. ويؤكد بهاء الدين ابن شداد وقوع معارك متعددة بين الترك والكرد في أرض نصيبين سنة 582هـ (1186م). أما ابن العبري فيقدّم روايةً أكثر تفصيلاً عن امتداد القتال إلى الخابور، فيذكر حشدَ قوةٍ كرديةٍ كبيرةٍ اشتبكت مع التركمان عند النهر، وهُزمت في المعركة، وتبع ذلك قتلٌ ومطاردات امتدت نحو نصيبين.[11]

وتكشف هذه الأخبار عن وجود جماعاتٍ كرديةٍ وتركمانيةٍ قادرةٍ على التعبئة والقتال في المجال الممتد بين نصيبين والخابور قبل الغزو المغولي. ولا تكفي الروايات لتحديد مواضع إقامة هذه الجماعات أو حدود مراعيها، لكنها تمنع تصوير المنطقة فضاءً خالياً من السكان لا يظهر تاريخ جماعاته إلا مع الهجرات والإسكان اللاحقين.

3.2 سنة 628هـ/1231م: غارةٌ ذات نتائج متفاوتة

يصف ابن الأثير، وهو ابن جزيرة ابن عمر، أي ابن المنطقة نفسها، حملةً مغوليةً اجتاحت المجال الممتد من سواد آمد وأرزن وميافارقين إلى أسعرد وطنزة، فماردين ونصيبين وجبال سنجار والخابور. والرواية فيها من هول المجزرة ما لا يُستهان به. وفيها أيضاً تفاوتٌ لا يجوز طمسه:

- في وادي القريشية قاتلت جماعةٌ كردية الغزاة ومنعتهم من بلوغ مرادهم.
- في ماردين نُهب السواد، أي الريف، واحتمى أهل المدينة بالقلعة.

---

10 Boris James, "The Rise and Fall of the Kurdish Emirates (Fifteenth to Nineteenth Centuries)," in «**The Cambridge History of the Kurds**», Cambridge UP, 2021, pp. 26–28. نقلاً عن ابن حوقل وياقوت وغيرهما.

11 ابن الأثير، «**الكامل في التاريخ**»، حوادث سنة 581هـ، «ذكر الفتنة بين التركمان والأكراد بديار الجزيرة والموصل»، ج10 ص11؛ نسخة إسلام ويب. وبهاء الدين ابن شداد، «**النوادر السلطانية**»، ص94. وانظر: James، المرجع نفسه، ص27.

- في نصيبين أقام الغزاة جزءاً من يومٍ ونهبوا سوادها ثم انسحبوا.
- في المؤنسة، وهي قرية على طريق نصيبين–الموصل، قُتل من احتموا بخانها.

فالنصّ يُثبت وجود قرىً وخاناتٍ ومدنٍ محصّنةٍ وسكانٍ يقاومون أو يحتمون. ولا يُخبر شيئاً عمّا جرى بعد انسحاب القوة.[12] وهذا هو حدّ ما تقوله شهادةُ غارة: تصف ما رآه الشاهد ساعة الغارة، لا ما آلت إليه المواضع بعد عشرين سنة.

غارةٌ واحدة، ونتائج متفاوتة

أربعة مشاهد يرويها ابن الأثير عن الحملة المغولية سنة 628هـ/1231م: ما يرويه في كلّ مشهد، وموضعه على الخريطة.



1 · ماردين

1 · ماردين نُهب السواد، أي الريف، واحتمى أهل المدينة بالقلعة.



2 · نصيبين

2 · نصيبين أقام الغزاة جزءاً من يوم، ونهبوا سوادها، ثم انسحبوا.

12 ابن الأثير، «**الكامل في التاريخ**»، حوادث سنة 628هـ، «دخول التتر ديار بكر والجزيرة».



3 · وادي القريشية

3 · وادي القريشية قاتلت جماعةٌ كردية الغزاة، ومنعتهم من بلوغ مرادهم. موضع الوادي غير محدَّد، فلا يظهر على الخريطة.



4 · المؤنسة

4 · المؤنسة قريةٌ على طريق نصيبين–الموصل، قُتل من احتموا بخانها. موضعها على الطريق غير محدَّد.

لا يُرسم مسار الحملة، لأن النصّ لا يحدّد ترتيب سيرها. والدائرة المنقّطة حول ماردين ونصيبين تدلّ على السواد الذي نُهب، لا على مساحته.

المصدر: ابن الأثير، «الكامل في التاريخ»، حوادث سنة 628هـ. مواضع المدن بأسمائها اليوم. مجاري الأنهار معاصرة، والصورة الفضائيّة من NASA Blue Marble.

3.3 وساطةٌ سياسيةٌ مستمرةٌ بين إمبراطوريتين

بعد أن تفكّكت الدولة الأيوبية وصعد الإيلخانيون في إيران والعراق والمماليك في مصر والشام، صارت الجزيرة وجبالُها منطقةَ تماسٍّ بين قوتين. ولم يُلغِ ذلك البنى السياسية المحلية، بل جعلها مطلوبةً من الطرفين:

- أتاح السلطان الظاهر بيبرس (حكم 1259–1277) لسيف الدين منكلان، زعيم الجولركية، رجالَ إدارةٍ وجنوداً وحاشيةً ملكية ليستعيد إمارته من الإيلخانيين.
- وفي النصف الأول من القرن الرابع عشر كان نحو خمسين أميراً كردياً يتلقّون مراسلات ومناشير رسمية من الديوان المملوكي، بحسب ما يورده ابن ناظر الجيش والقلقشندي.
- وفي المقابل استعان الإيلخانيون بزعماء محليين في الجباية والإدارة، وشغل بيتا مازنجانية/الحميدية والجولركية/الهكارية مواقع رسمية في جهازهم.[13]

ودلالة هذا للقارئ: لم تكن العلاقة بين الإمبراطورية والمجتمع المحلي إخضاعاً عسكرياً فحسب، بل كانت أيضاً اعترافاً ومناشيرَ وامتيازاتٍ وتكليفَ وسطاء. وهذه هي البنية التي ستجدها الدولة العثمانية قائمةً حين تصل بعد قرنين. وحدّ الدلالة: هذه أقاليم جبلية خارج حوض الخابور المباشر. فهي تنقض، على مستوى الإقليم الأوسع، فرضية اختفاء البنى المحلية بين المغول والعثمانيين.

13 James، ص29–34، وخاصة ص31.

3.4 القرن الخامس عشر: ليس فراغاً بين غزوَين

بعد غارات تيمورلنك (1394 و1401) تنافس اتحادان تركمانيان: القره قوينلو («ذوو الخروف الأسود») في الشرق، والآق قوينلو («ذوو الخروف الأبيض») في الغرب. واعترف الأولون عملياً بحقوق أمراء كرد حيث بَعُد نفوذ المركز، ومنهم شمس الدين البدليسي حاكماً شبه مستقلٍّ في بدليس. واستمرّ الأيوبيون أمراءَ محليين في حصن كيفا بعد زوال سلطانهم في مصر والشام. وهي حالةٌ دالّة: سقوط دولةٍ واسعة لا يعني انقطاع كل أسرةٍ سياسيةٍ حكمت باسمها. ثم اتسع نفوذ الآق قوينلو في ديار بكر وماردين، وانتصر أوزون حسن نحو 1470 وسعى إلى حكمٍ أكثر مباشرة.[14]

3.5 1510–1516: الاعتراف لا التأسيس

سنة 1510 زار أكثر من اثني عشر أميراً كردياً الشاه إسماعيل الصفوي في مدينة خوي، فاعتُقلوا وحلّ محلّهم رجالٌ موثوقون لدى الصفويين.[15] ثم جاء الصراع العثماني–الصفوي، وانتُدب إدريس البدليسي، وهو موظفٌ خبيرٌ بالبلاد الشرقية عمل سابقاً في أوساط الآق قوينلو، للتفاوض بين السلطان سليم الأول والأمراء المحليين.

والنتيجة التي تسمح بها المصادر: لم تكن الدولة العثمانية تواجه مجتمعاً بلا مؤسسات سياسية، بل بيوتَ حكمٍ اختبرت قبل ذلك بقرون التفاوضَ والضغطَ والإزاحة. ولم ينل الأمراء وضعاً قانونياً واحداً، بل أوضاعاً متفاوتة: سناجق بأنواعها، ويورتلق–أوجاقلق (أرضٌ موروثة مع التزامات)، وحكومت (حكمٌ ذاتيٌّ أوسع)، وبكلك. واختلفت الواجبات المالية والعسكرية ودرجاتُ التوريث.[16]

فالسنوات 1514–1516 مرحلةُ تحوّلٍ في السيادة وإعادةِ تقنينٍ للحكم المحلي، لا سنواتُ إنشاءٍ للسكان ولا أول ظهورٍ للأمراء الكرد. والمصطلحات الأدقّ: الإدماج، والتثبيت، وإعادة التفاوض، لا «التأسيس».

4 الملّان قبل إبراهيم باشا، ملفٌّ يُعاد فتحه

> هذا الفصل من أهمّ ما في الدراسة، لأنه يمسّ أكثر الدعاوى أثراً في تاريخ الجزيرة الحديث: متى صار للكرد وجودٌ منظَّمٌ في هذه السهول؟

4.1 من هم «الملّان»؟

الملّان (ويرد الاسم أيضاً بصيغتي الملّية والملّيين، وبالتركية Milli، والاختلاف في الرسم وحده) من أكبر الاتحادات العشائرية في شمال الجزيرة وجنوب شرق الأناضول. ومركزه ويران شهر، وهي بلدةٌ تقع اليوم في تركيا على بعد

14 James، ص35–36.

15 James، ص36.

16 James، ص37–39.

نحو ستين كيلومتراً شمال رأس العين السورية. ومنه خرجت أشهر زعامات المنطقة في القرن التاسع عشر: إبراهيم باشا الملّي.

ويقدّم باروت نفسه معلومتين تكفيان لتفكيك فكرة «العشيرة ذات النسب الواحد»:

الأولى، دلالة الاسم. يقول إنّ «المليّة» من «هزار مللت»، أي «ألف ملّة».[17] و«الملّة» في الاصطلاح العثماني جماعةٌ دينية. فالاسم نفسه يعني: اتحادٌ من ألف جماعة.

والثانية، تركيب الاتحاد. ينقل عن المؤرخ التركي جنكيز أورهونلو، استناداً إلى الوثائق العثمانية، أنّ عشائر الاتحاد «تحت قيادة كلّش المعروف بحمود الأول» بلغت مئة عشيرة كردية وتركمانية وعربية، والتسمية المزدوجة من نصّ باروت نفسه.[18]

فالخلاصة بلسان الكتاب نفسه: «الملّان» اسمُ اتحادٍ سياسيٍّ وعسكريٍّ، لا اسمُ نسب. ويترتب على ذلك قاعدةٌ تعمل في الاتجاهين: لا يجوز أن يُستعمل انضمامُ فرعٍ إلى الاتحاد دليلاً على أصله، ولا أن يُستعمل تاريخُ الاتحاد تاريخاً لوصول أعضائه إلى الأرض.

وقد عرضت الوقفة الرابعة من القسم الأول رواية باروت عن إسكان الملّيين سنة 1701، ووثيقة سنة 1598 التي تذكر قبل ذلك بنحو قرن زعيماً لعشيرة الملّان يحمل صفة بك سنجق الخابور، وحدود ما تثبته.

الملّان في الوثائق، من 1598 إلى 1870

يبدأ باروت خبر الملّان في المنطقة بسنة 1701. ووثيقة سنة 1598 تذكرهم قبل ذلك بنحو قرن.

1598
زعيمٌ لعشيرة الملّان يحمل صفة بك سنجق الخابور
المصدر: مصطفى أكداغ، عن سجلٍّ شرعي في متحف ديار بكر

قبل رواية باروت بنحو قرن

1701
إسكان الملّيين في ديار بكر
المصدر: باروت، نقلاً عن ستيفان فينتر

1711
إسكانهم في الرقة
المصدر: باروت، نقلاً عن ستيفان فينتر

1866
ضرائب على عشائر مسمّاة، منها كيكي والملّية
المصدر: هاكان آصان، عن ملفٍّ في الأرشيف العثماني

1870
مواضع عشائر كيلي والملّية وخلجان الكردية تصير نواحيَ تابعةً لقضاء رأس العين
المصدر: باروت

---

17 باروت، ص55.

18 المصدر نفسه، ص55–56، نقلاً عن جنكيز أورهونلو، «**إسكان العشائر في عهد الإمبراطورية العثمانية**»، ترجمة فاروق مصطفى، دمشق: دار الطليعة الجديدة، 2001.

4.2 ما بعد 1701: صعود بيت كلش عفدي

ويضع باروت إسكان سنة 1701 داخل ما يسمّيه «برنامج الإعمار العثماني الأول» ، الذي يبدأ عنده سنة 1696، وشمل «إسكان آلاف عدة من بدو العشائر التركمانية والكردية الرُّحّل، في القسم الممتد من بالس (مسكنة) حتى منبج وأبي قلقل، مروراً بضفاف البليخ في الرقة».[19]

ويقرّ باروت بأنّ برنامج الإسكان الأول أخفق: «لكن بحلول الأعوام الخمسة ما بين 1720 و1725 كان البرنامج قد أخفق لأسبابٍ نفسية ومناخية وسياسية متعددة ومعقّدة».[20] وهذا إقرارٌ مهمّ، وإن كان إخفاق البرنامج لا يعني بالضرورة فشل كل عملية إسكانٍ شملها. فلا يصحّ أن يُقرأ تاريخ الإقليم خطاً صاعداً من الخراب إلى العمران بفعل الدولة، ولا أن يُفترض أن الجماعات عادت جميعها إلى الترحال بعد إخفاق البرنامج.

خرائط أورهونلو الأصلية



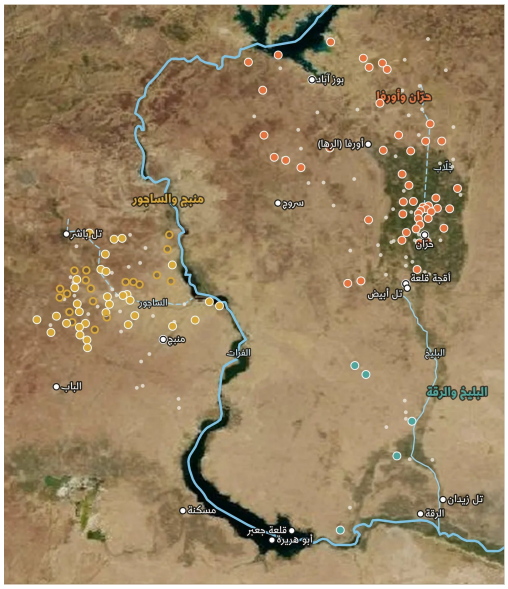
الخريطة I: البليخ والرقة



الخريطة II: حرّان وأورفا



الخريطة III: منبج والساجور



جغرافية برنامج الإسكان العثماني الأول في الرقة والبليخ وحرّان ومنبج (1691–1696). إعادة رسم لجغرافية حملة الإسكان العثمانية (1691–1696)، اعتماداً على الخرائط I وII وIII في كتاب جنكيز أورهونلو (1963)، ص53–64. وتمثل المواضع التي تناولتها إجراءات الإسكان، لا حدوداً إدارية ولا دليلاً على نجاح الاستقرار الدائم.

النقطة الملوّنة موضعٌ يذكره نصّ أورهونلو في إجراءات الإسكان، والحلقة قريةٌ شغلتها جماعةٌ «خارج الدفتر»، والنقطة الرمادية موضعٌ على خرائطه لم نجده في نصّه. والمواضع منقولة عن خرائطه بتقريب، والبحيرتان في الصورة الفضائية حديثتان.

ثم ينتقل باروت إلى صعود زعامة الملّيين، فيكتب أن «كلّش المعروف بمحمود الأول» ترك عمله الحكومي في الآستانة ليصبح «رئيساً دون منازع للملليين»، وأن اسمه في المدوّنات العربية هو «تيمور باشا الملّي». ويضيف أن أسرته حكمت

19 باروت، ص54.

20 باروت، ص55، الحاشية 58، نقلاً عن أورهونلو ص87–104 و133–127.

ماردين وراثياً ابتداءً من سنة 1735، وأن نفوذها امتدّ في الرقة وديار بكر وحلب، حيث فرضت الخوّة (إتاوة حمايةٍ يدفعها الأضعف للأقوى مقابل ألّا يُغار عليه) على الفلاحين والعشائر، والضرائب على القوافل.[21]

لكنّ كلش ومحمود وتيمور ليسوا شخصاً واحداً. فقد وثّقت الدراسات التركية الحديثة، بالعودة إلى السجلات العثمانية، تعاقب ثلاثة أجيال من بيت كلش عفدي. يظهر كلش عفدي آغا زعيماً للملّيين سنة 1724، ثم يرد ابناه بشار ومحمود في وثائق منتصف القرن الثامن عشر. وكان بشار رئيساً للإسكان سنة 1751، ثم تولّى أخوه محمود المنصب بعده، قبل أن يُقبض عليه ويُعدم سنة 1760. أما تيمور باشا، الذي اتسع نفوذه في العقود التالية، فكان من الجيل اللاحق.[22]

أما الخلاف في نسب تيمور باشا، فلا يمسّ حقيقة أن كلش عفدي ومحمود وتيمور شخصيات تاريخية مختلفة. فقد رجّح محمد رزان إكينجي أن تيمور ابن كلش عفدي مباشرة، مستنداً إلى تقرير عثماني يفيد بأنه راكم ثروته على مدى واحد وثلاثين عاماً، واستنتج منه أن نشاطه القيادي بدأ نحو سنة 1761. غير أنّ هذه القرينة الزمنية لا تثبت الأبوة. وفي المقابل، يرى عبد الله إكينجي ومراد بولات أن تيمور ابن محمود بك، ابن كلش عفدي، مستندين إلى وثائق عثمانية تذكر هذه القرابة. ويؤيد إرجان غوموش هذا الترجيح، ويميّز بين محمود الذي أُعدم سنة 1760، وابنيه تيمور ودرويش المحمود، وبين سعدون ابن بشار، الذي كان ابن عم تيمور ومنافسه على الزعامة، لا شقيقه كما ذهب محمد رزان إكينجي.[23]

ولم يقتصر أثر هذا الالتباس عند إكينجي على إعادة بناء شجرة النسب، بل امتدّ إلى تفسير الأحداث. فقد ربط إعدام محمود سنة 1760 بدعمه تمرّد تيمور باشا، بينما يرفض غوموش هذه الصلة، ويرى أنها نتجت من الخلط بين محمود وابنه درويش المحمود، الذي قُتل سنة 1791 في سياق المواجهة المتعلقة بأخيه تيمور. وهكذا أدى الخلط بين جيلين إلى إقامة علاقة سببية بين أحداث تفصل بينها عقود.[23]

وليس تكرار الأسماء أمراً هيّناً في هذا التاريخ. فقد كشفت دراسة أخرى لغوموش عن تيمور باشا من فرع البازكوري/البهادرلو، هو ابن عمر آغا، وتولى بكلربكية زنجان سنة 1730. وهذا تيمور آخر، لا يصحّ الخلط بينه وبين زعيم الملّيين الذي برز في أواخر القرن الثامن عشر.[24]

واللافت أن باروت نفسه يفصل بين كلش وتيمور حين يعود إلى نسب إبراهيم باشا في الصفحة 88. فهو يورد سلسلةً تبدأ بإبراهيم بن محمود بن تيمور، وتنتهي بعبدي الملقب بكلش آغا. أي إن كلش وتيمور شخصان تفصل

---

21 باروت، ص55–56.

22 Ercan Gümüş, "Osmanlı Ayanlık Devri'nde Milli Keleş Abdi Hanedanı," «**Mukaddime**» 14/2 (2023): 284–313، النصّ. ولا سيما ص303 وص308–309.

23 Mehmet Rezan Ekinci, «**Osmanlı Devleti Döneminde Milli Aşireti (XVIII.–XIX. YY.)**», 2017، و. 134–133صAbdullah Ekinci ve Murat Polat, "XVIII. Yüzyılda Şark Valilerinin İktidar Oyunları ve Bir Feodalin Güç Devşirmesi: Millilü Timur Paşa," «**Osmanlı Medeniyeti Araştırmaları Dergisi**» 14 (2022): 95–118، ص98. الدراسة، وغوموش 2023، ص308–309، الحاشيتان 18 و19. الدراسة.

23 Mehmet Rezan Ekinci, «**Osmanlı Devleti Döneminde Milli Aşireti (XVIII.–XIX. YY.)**», 2017، و. 134–133صAbdullah Ekinci ve Murat Polat, "XVIII. Yüzyılda Şark Valilerinin İktidar Oyunları ve Bir Feodalin Güç Devşirmesi: Millilü Timur Paşa," «**Osmanlı Medeniyeti Araştırmaları Dergisi**» 14 (2022): 95–118، ص98. الدراسة، وغوموش 2023، ص308–309، الحاشيتان 18 و19. الدراسة.

24 Ercan Gümüş, "Kalebend Mahkumu Bir Bölükbaşının Beylerbeyliği Payesine Yükselmesi: Milli Pazkuri/Bahaeddinlü Ömer Ağazade Timur Paşa ve Onun Yükselişine Dair Bir Değerlendirme," «**Şarkiyat**» 16/2 (2025): 1106–1122. المقالة.

بينهما أجيال في النسب الذي ينقله باروت نفسه، بعدما جعلهما شخصاً واحداً في الصفحة 56. وتختلف إعادة بناء هذه السلسلة في الدراسات الحديثة، لكنّ الاختلاف لا يعيد الشخصيات الثلاث إلى رجلٍ واحد.[25]

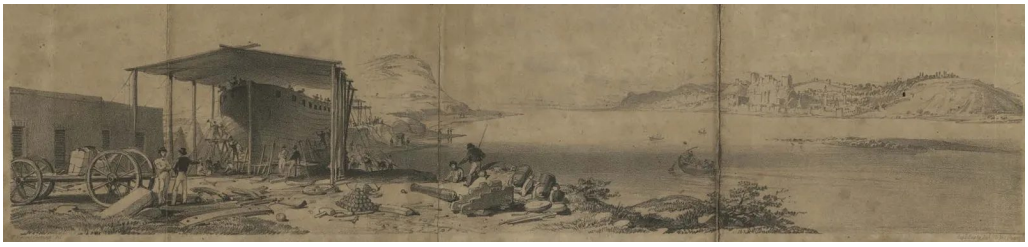
ولا ينفي هذا التصحيح اتساع نفوذ الملّيين أو صعود أسرة قوية حكمت زعامتها أجيالاً متعاقبة. لكنه يغيّر تاريخ هذا الصعود: فلم تنشأ القوة كلها على يد زعيمٍ واحد، بل توزعت بين أجيالٍ دخلت في تحالفاتٍ وصراعاتٍ متبدلة مع الدولة والعشائر والمدن. كما أن نفوذ الأسرة في ماردين وفرضها الضرائب والإتاوات في مناطق واسعة لا يثبتان، من دون شاهدٍ إضافي، أنها حكمت مدينة ماردين حكماً وراثياً منذ سنة 1735. فالزعامة العشائرية، والنفوذ على الريف والطرق، وتولّي الإدارة العثمانية، أمورٌ متصلة لكنها ليست شيئاً واحداً.

5 سنة 1835، ما رآه شاهدُ عيانٍ على الفرات

5.1 مَن هو لينش، وما قيمة شهادته

سنة 1835 أرسلت الحكومة البريطانية بعثةً بقيادة العقيد فرانسيس رودون تشيسني لمسح نهرَي الفرات ودجلة، واختبارِ طريقٍ بخاريٍّ إلى الهند. وفي ملاحق تقرير البعثة المنشور سنة 1868 تقريرٌ مستقلُّ التأليف لأحد ضباطها، هنري بلوس لينش، عنوانه «تقرير جولةٍ من البيرة إلى الدير».[26]

وقيمة هذا التقرير أنه شهادةُ معاينةٍ مباشرة، مكتوبةٌ في حينها، من داخل البعثة نفسها التي يستشهد بها باروت. وتاريخُ انطلاق لينش المذكور في نصّ التقرير 1 أيلول 1835، على خلاف ما يوحي به عنوان الملحق (1836).



لوحة · 1868 **ميناء وليم وبلدة البيرة**. موقع البعثة على الفرات عند البيرة، ومن البيرة بدأ لينش جولته إلى الدير.

Francis Rawdon Chesney, Narrative of the Euphrates Expedition, London: Longmans, Green, and Co., 1868.

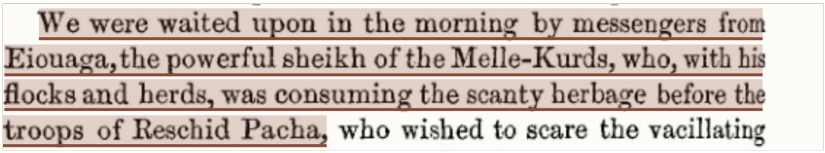
5.2 ماذا رأى

في مسيرٍ واحدٍ من البيرة على الفرات الأعلى إلى دير الزور، سجّل لينش ما يلي:

25 باروت، ص88، الحاشية 174، نقلاً عن زكريا، «**عشائر الشام**»، ج2 ص665؛ وص56. وانظر شجرة الأسرة عند Cihan Yapıştıran، «**Tanzimat Sonrası Devlet-Aşiret İlişkisinde Ekonomik Motivasyonun Etkileri: Milli Aşireti (1839–1914)**»، أطروحة دكتوراه، جامعة مرمرة، 2020، ص41.

26 Henry Blosse Lynch, "Report of a Tour from Bir to El-Deir," Appendix V in Francis Rawdon Chesney, «**Narrative of the Euphrates Expedition**», London: Longmans, Green & Co., 1868, pp. 432–438.

أولاً، كرد الملّان وقطعانهم قرب حرّان (ص434):



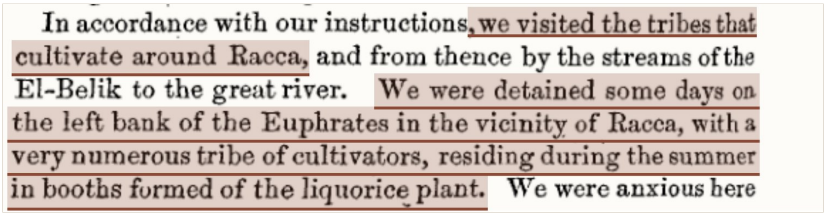
We were waited upon in the morning by messengers from Eiouaga, the powerful sheikh of the Melle-Kurds, who, with his flocks and herds, was consuming the scanty herbage before the troops of Reschid Pacha, who wished to scare the vacillating

تقرير لينش، ص434

الترجمة«وفي الصباح وفد علينا رسلٌ من أيو آغا، شيخ كرد الملّان القويّ، الذي كان بقطعانه وماشيته يرعى الكلأ الشحيح قُبيل وصول قوات رشيد باشا...»

ثانياً، سياسة إسكانٍ قسريةٍ جارية (ص433–434): يصف إجبار رشيد باشا، وهو الوالي العثماني، جماعاتٍ متنقلةً قرب أورفا وحرّان على أن «تثبّت نفسها في قرى صغيرة وتصير مزارعة»؛ ويصف أكواخ فلاحين في حرّان، وقنواتٍ قديمةً جافّةً على السهل.

ثالثاً، قبائل تزرع حول الرقة (ص434): «زرنا العشائر التي تزرع حول الرقة... وبقينا بضعة أيامٍ على الضفة اليسرى للفرات قرب الرقة، عند عشيرةٍ كبيرة العدد من المزارعين، تقيم في الصيف في عرائش من نبات عرق السوس».



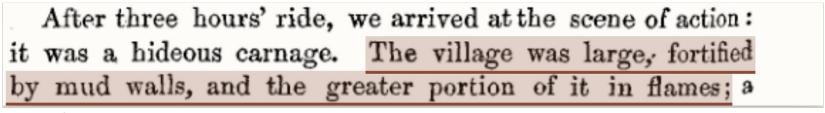
In accordance with our instructions, we visited the tribes that cultivate around Racca, and from thence by the streams of the El-Belik to the great river. We were detained some days on the left bank of the Euphrates in the vicinity of Racca, with a very numerous tribe of cultivators, residing during the summer in booths formed of the liquorice plant. We were anxious here

تقرير لينش، ص434

الأصل الإنكليزي لما تنقله الفقرة السابقة، والمظلَّل ما تترجمه.

رابعاً، يهودٌ في الدير وخبرٌ عن يهودٍ على الخابور (ص435): «فوجئنا بكثرة اليهود هنا؛ وعلمنا كذلك أنّ آخرين يقيمون مع بعض القبائل التي تشغل ضفاف الخابور». ويجب التمييز بين المعاينة المباشرة في الدير والخبر المنقول عن الخابور.

خامساً، وهذه أهمّ ما في الشهادة (ص436–437): وصل الدير خبرُ هجومٍ على «إحدى قراها التابعة»، بصيغة الجمع، فخرج لينش فعاين:



After three hours' ride, we arrived at the scene of action: it was a hideous carnage. The village was large, fortified by mud walls, and the greater portion of it in flames; a

تقرير لينش، ص436

الترجمة«كانت القرية كبيرة، محصّنةً بأسوارٍ من طين، وأكثرها تلتهمه النيران.»

وتبيّن أنّ المهاجمين قواتٌ مصريةٌ تابعةٌ لإبراهيم باشا المصري، لا غزاةٌ من عنزة كما شاع أولاً.

سادساً، محاصيل الضفة اليمنى (ص437): «ويُزرع هنا القطن والذرة والأرز».

Our success, in our intercourse with the tribes occupying the right bank of the river, was greater than we had reasons at first to expect. Cotton, indian-corn, and rice are cultivated here. The tribes are numerous, and say that they are able to

تقرير لينش، ص437

الأصل الإنكليزي لما تنقله الفقرة السابقة، والمظلَّل ما تترجمه.

وفي متن تشيسني نفسه (ص249–251) وصفٌ للدير بنحو «ألف» منزلٍ طيني، ودخولٌ بمركبٍ صغيرٍ في مجرى الخابور مسافةً محدودة، وأطلال قرقيسيا عند المصبّ.[27]



لوحة · 1868 **«هجومٌ عربيٌّ على الملازم لينش ورفاقه قرب الدير»**، بعنوان اللوحة. رسمها إستكورت، أحد ضباط البعثة. ولا تصوّر القرية المحروقة التي وصفها لينش.

Francis Rawdon Chesney, Narrative of the Euphrates Expedition, London: Longmans, Green, and Co., 1868.

27 Chesney, «**Narrative**», pp. 249–251.

5.3 ما تثبته هذه الشهادة وما لا تثبته

تثبت أنّ في مجال مسيرٍ واحدٍ سنة 1835 تتزامن: زراعةٌ مستقرة، ومساكنُ صيفيةٌ موسمية، وقطعانٌ متنقلة، وقريةٌ كبيرةٌ محصّنةٌ مأهولة، وعنفٌ عسكريٌّ يحرقها، وجماعةٌ كرديةٌ ملّيةٌ بقطعانها، وجاليةٌ يهودية، وزراعةُ قطنٍ وأرز.

ولا تثبت شكل الاستيطان في كل القرن التاسع عشر، ولا تصف الخابور الأعلى ولا سهول الحسكة، ولا تقول شيئاً عن استمراريةٍ عبر القرون.

والنتيجة المنهجية: لا نحتاج إلى الاختيار بين «كل المنطقة عامرة» و«كل المنطقة خالية». كان العنف والعمران في المكان نفسه والسنة نفسها.

6 شمّر وطيّ، من جاء متى، وبأيّ دليل

6.1 شمّر

شمّر اتحادٌ عشائريٌّ عربيٌّ كبير، أصله من جبل شمّر في نجد (أجا وسلمى)، وهاجرت أقسامٌ منه شمالاً إلى الجزيرة. وينقسم في القرن التاسع عشر قسمين: شمّر الغربية (سنجارة، ومركزها الموسمي نصيبين، وزعيمها فارس الجربا المتوفى 1902)، وشمّر الشرقية (صايح وعبدة والخرصة، وزعيمها فرحان المتوفى 1880، في منطقة الموصل).[28]

ومتى وصلت الجزيرة؟ يسجّل باروت في حاشيةٍ مطوّلة التاريخَ الشفوي الذي جمعه الأديب عبد السلام العجيلي في الخمسينيات، ويصف فيه قدومَ شمّر إلى الجزيرة بوصفه «غزو الجزيرة»، وأنّ عشائرها الخمس «قصدت أرض عشائر طيّ، لا ضيوفاً يطلبون الرعاية، بل غزاةً ينوون التملّك بالحرب»، و«دخلت الجزيرة غازيةً باطشةً متملّكة».[29]

فقدوم شمّر إلى الجزيرة موصوفٌ في مصدر الكتاب نفسه بأنه غزوٌ وتملّكٌ بالقوة.

6.2 طيّ

طيّ عشيرةٌ عربيةٌ كبيرة، تنتشر اليوم جنوب القامشلي وشرقها. ويقسمها باروت نحو 12 فخذاً و40 فرعاً.[30]

ومتى وصلت؟ يقول باروت في ص38 إنّ طيّ «من أقدم من قطن في الجزيرة من العشائر العربية؛ إذ هاجرت في القرن الثاني الميلادي من حدود اليمن الشمالية إلى شمال الجزيرة العربية»، وأسّست، على حدّ تعبير أوبنهايم، كياناً عربياً في الشمال، «في أرضٍ خصبةٍ نسبياً في أجا وسلمى والعوجا».[31]

ويلزم الانتباه: أجا وسلمى جبلان في نجد، في شمال الجزيرة العربية، لا في الجزيرة الفراتية. فما تقوله ص38 هو أنّ طيّ انتقلت في القرن الثاني إلى شمال شبه الجزيرة العربية.

---

28 باروت، ص86، نقلاً عن بلنت وأوبنهايم وزكريا.

29 باروت، حاشيةٌ مطوّلة ضمن ص56 وما بعدها، نقلاً عن عبد السلام العجيلي.

30 باروت، ص121، الحاشية 306، نقلاً عن ماردیني ص58–68 وزكريا ص638.

31 باروت، ص38، الحاشيتان 6–7، نقلاً عن أحمد وصفي زكريا، «**عشائر الشام**»، ج2 ص76، وأوبنهايم.

ثم يقول في ص60، عن محافظة الحسكة تحديداً، إن «مجيء طيّ إلى القامشلي سبق مجيء الجبور بقرون، ويعود ذلك إلى ما قبل الفتح العربي – الإسلامي للشام والجزيرة»، ثم يضيف في آخر الجملة نفسها تحفّظاً. والجملة كاملةً في القصاصة الأولى أدناه، وإلى جانبها ما يقوله في ص48 عن رواية الأصل العربي لعشائر كردية.[32]

روايتان عن الأصل، ومعياران

رواية طيّ عن أصلها

بغداد والعشائر الكرديّة الجبليّة[79]، لكن مجيء طيّ إلى القامشلي سبق مجيء الجبور بقرون، ويعود ذلك إلى ما قبل الفتح العربي – الإسلامي للشام والجزيرة[80]، مع أن لا دليل غير الدليل الأنثروبولوجي المتعلق بفهم الجماعة لأصولها وهويّتها وأصلها، يؤكد علاقة متصلة بين طيّ هذه وطي التي قَدِمَتْ منذ القرن الثاني الميلادي على الأقل إلى الجزيرة.

باروت، ص60

ما يفعله باروت: يعدّ دليلها أنثروبولوجياً لا غير، ثم يبني عليها أسبقية طيّ في الجزيرة.

رواية عشائر كردية عن أصلٍ عربي

نوع رابطة «العصبية» التي «تتوهّم» أو تبني تخيّلًا لهويتها يقوم على الأصل الدموي المشترك تتعين هنا في نوع الرابطة العشائرية، إذ الشعور بوحدة الدم والأصل، أو بلغة ابن خلدون «صلة الرحم»، والانتساب إليه هو نتاج «الولاء والحلف»، «بمعنى أن النسب إنما فائدته هذا الالتحام الذي يوجب صلة الأرحام حتى تقع المناصرة والنعرة، وما فوق ذلك مستغنى عنه، إذ النسب أمر وهمي لا حقيقة له، ونفعه إنما هو في هذه الوصلة والالتحام»[39].

استمر تخيّل معظم العشائر الكردية الكبيرة لأصلها العربي وتمسّكها به قائمًا حتى العقود الأولى من القرن العشرين[40]، ما قبل تكريس معاهدة لوزان

باروت، ص48

ما يفعله باروت: يفسّرها بناءً متخيَّلاً للأصول، نشأ من الحاجة إلى التحالف والعصبية.

الدليل في الحالتين من نوعٍ واحد: رواية جماعةٍ عن أصلها. وباروت محقّ حين يقرأ روايات العشائر الكردية عن أصلٍ عربي بوصفها جزءاً من محاولة بناء هوية لعشيرة أو عائلة، لا دليلاً على النسب. لكنه لا يطبّق المعيار نفسه على رواية طيّ، فيجعلها أساساً لأسبقيتها في الجزيرة.

ويجب الإنصاف هنا قبل كل شيء: التحفّظ موجودٌ وصريح. يقول باروت بوضوحٍ إنّ الدليل الوحيد على اتصال طيّ الحديثة بطيّ القديمة هو «الدليل الأنثروبولوجي المتعلق بفهم الجماعة لأصولها»، أي رواية الجماعة عن نفسها.

لكن ثلاثة أمور تبقى قائمة:

الأول: الإثبات في الجملة الرئيسة والتحفّظ في جملةٍ تابعة، كما مرّ في الوقفة الثامنة من القسم الأول.

الثاني: الانتقال من «طيّ هاجرت في القرن الثاني إلى شمال الجزيرة العربية» (ص38) إلى «مجيء طيّ إلى القامشلي... قبل الفتح» (ص60) نقلٌ جغرافيٌّ من نجد إلى الحسكة لا يسنده نصّ.

الثالث، وهو الأهم: يقرّ باروت في ص121 بأنّ طيّ «ضمّت في تكوينها عشائر كردية غدت عشائر طائية متعرّبة» مثل الجوالة.[33] فالاسم العربي واللغة العربية لا يحدّدان نسب الأفراد، بشهادة الكتاب نفسه. وهي قاعدةٌ ممتازة يجب أن تُطبَّق بالقدر نفسه على الملّان والهفركية وشمّر.

---

32 باروت، ص60، الحواشي 79–81، نقلاً عن الحلبي ص331 و332، وأوبنهاي وبروننيلش وكاسكل ص266.

33 باروت، ص121، الحاشية 307، نقلاً عن زكريا ص639.

6.3 شاهدٌ من الكتاب نفسه: فخذ «حجي»

يذكر باروت أنّ فخذ «حجي» من طيّ كان «يقيم منذ ثمانية أجيال في خونيس على البليخ الأدنى ثم في أراضي قرية سلوك (جنوب حرّان) ويعمل بالزراعة»، ثم نقله إبراهيم باشا إلى ويران شهر لتوسيع المزروعات.[34]

فلو لم نعرف إلا خبر النقل، لظننّا أن هذا الفخذ وصل إلى ويران شهر حديثاً، وأنه لم يعرف الاستقرار قبلها. لكن باروت يذكر ما قبل النقل: ثمانية أجيال من الإقامة والزراعة. فالنقل هنا خبرٌ عن انتقال جماعةٍ مقيمة، لا عن أول وصولها.

أما الملّان، فيجعل باروت إسكانهم سنة 1701 نقطة البداية في روايته عنهم في الإقليم. مع أن وثيقةً عثمانية من سنة 1598 تذكر قبل ذلك بنحو قرن زعيماً للملّان يحمل صفة بك سنجق الخابور، كما مرّ في الوقفة الرابعة من القسم الأول.

فالقاعدة التي يقرأ بها باروت خبر طيّ، أي أن النقل أو الإسكان لا يدلّ على أول وجود، لا يطبّقها على الملّان.

7 إبراهيم باشا الملّي، صعودُ زعيمٍ وسقوطه، 1878–1908

هذه أطول حلقةٍ في الفصل الأول من الكتاب، وأغناها مادةً، وأكثرها احتياجاً إلى الشرح للقارئ غير المتخصص.

7.1 الحميدية: ما هي، ومتى أُنشئت

في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (حكم 1876–1909) أُنشئت وحداتٌ عسكريةٌ شبه نظامية من فرسان العشائر الكردية، سُمّيت «الأفواج الحميدية» نسبةً إليه. وكانت وظيفتها المعلنة حراسة الحدود مع روسيا، ووظيفتها الفعلية، كما تذكر الدراسات المتخصصة، إدماجَ الزعامات العشائرية في جهاز الدولة، وموازنةَ النفوذ الأرمني، ومكافأةَ الموالين بامتيازاتٍ ضريبيةٍ وعقارية.

ومتى أُنشئت؟ يقول باروت: «أنشأ السلطان عبد الحميد الثاني في عام 1885 كتائب شبه نظامية...»[35] والمراجع المتخصصة تؤرّخ بدء العمل بـ1890 والتشكيل بـ1891: دائرة المعارف الإسلامية التركية (جزمي أرسلان) تقول 1890، ودراسة محمد نوري شاندا المعتمدة على الوثائق العثمانية تقول 1891، وكذلك كودامان.[36] وباروت نفسه يعود في ص94 فيحدّد سنة 1891 نقطةَ صعود إبراهيم باشا المرتبطة بتطوير الكتائب.

---

34 باروت، ص92، الحاشية 191، نقلاً عن أوبنهايم ج1 ص277.

35 باروت، ص92، الحاشية 192، محيلاً إلى مالكوم ياب ص222–223.

36 Cezmi Eraslan, "Hamidiye Alayları," «**TDV İslâm Ansiklopedisi**» (1997). islamansiklopedisi.org.tr ؛ Mehmet Nuri Şanda (2022), dergipark.org.tr

7.2 صعود إبراهيم

تولّى إبراهيم آغا زعامة الملّان سنة 1878 بعد وفاة محمود بك، واعترفت به الدولة لمشاركته في هزيمة شمّر.[37] وبسط الأمن، بتعبير باروت، في «مجال التجوال التقليدي للعشائر المللية بحسب فصول السنة»، الممتدّ بين سفوح قره جه داغ قرب ديار بكر، وويران شهر، ورأس العين، وجبل عبد العزيز.[38]

وهذه العبارة من أهمّ ما في الكتاب لمسألتنا: فهي إقرارٌ مباشرٌ بوجود مجالٍ تقليديٍّ ذي مراكز محددة للملّان قبل صعود إبراهيم. و«إرساء الأمن» فيه ليس إثباتاً أنهم وفدوا إليه لأول مرة في تلك السنوات.

7.3 ويران شهر: من موطن للملّان الصغير إلى مركز للزعامة وبلدة تجارية

لم يبدأ ارتباط الملّان بمنطقة ويران شهر مع إبراهيم باشا أو والده محمود بك في القرن التاسع عشر، ولا مع إنشاء أفواج الحميدية سنة 1891. فبحسب رواية ينقلها ضياء كوك ألب، وتعيد عرضها دراسات تركية لاحقة، شهد اتحاد الملّان انقساماً في أوائل القرن السادس عشر، ارتبط بالتنافس على الزعامة؛ فاتجه أحد فرعيه إلى ماردين، وعُرف بالملّان الكبير، بينما استقر الفرع الآخر في منطقة ويران شهر، وعُرف بالملّان الصغير. وتربط بعض الروايات هذا الانقسام بأحداث نحو سنة 1520، وإن لم تتوافر حتى الآن وثيقة معاصرة تثبت تاريخ الانتقال بدقة أو طبيعة الاستقرار الذي أعقبه.[39]

وتقدم الوثائق العثمانية اللاحقة شاهداً على قِدم وجود الملّان الصغير في هذا المجال الإقليمي. ففي وثيقة مؤرخة في 23 تشرين الثاني 1718، يرد ذكر جماعة منهم تحت قيادة كتهدا يُدعى عيسى، بوصفهم من المقيمين منذ القدم في ناحية ترجيل، والمسجلين ضمن رعايا التيمار. ولا تحدد الوثيقة تاريخ بداية إقامتهم، كما لا يجوز مساواة ناحية ترجيل بمدينة ويران شهر قبل التحقق من جغرافيتها التاريخية. لكنها تؤكد أن تاريخ الملّان الصغير في المنطقة لا يمكن اختزاله في صعود أسرة إبراهيم باشا خلال القرن التاسع عشر.[40]

أما تحوّل ويران شهر إلى مركز بارز لزعامة الملّان، فقد شهد مرحلة جديدة في عهد محمود بك، والد إبراهيم باشا. فبحسب إعادة البناء التاريخية التي يقدمها يوست يونغيردن، أعاد محمود تجميع قوى الملّان في ويران شهر خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، بعدما تراجعت قوتهم ولجأت مجموعات منهم إلى قره جه داغ. واستعاد محمود نفوذه وثروته، وبنى قلعة في البلدة دمرتها لاحقاً القوات القادمة من ديار بكر. ثم تولى ابنه إبراهيم الزعامة، وفق هذه الرواية، سنة 1863، لا سنة 1878 كما يذكر باروت، وواصل تطوير ويران شهر لتصبح مركزاً إقليمياً ينافس ديار بكر.[41]

---

37 باروت، ص89، الحواشي 179–181.

38 المصدر نفسه، ص89.

39 ضياء كوك ألب، «**Kürt Aşiretleri Hakkında Sosyolojik Tetkikler**»، بحسب إحالة Mehmet Rezan Ekinci، ص38–39 و59، «**Osmanlı Devleti Döneminde Milli Aşireti (XVIII.–XIX. YY.)**». 2017، الحواشي 347–349، ص97.

40 غوموش 2023، ص294، الحاشيتان 8 و9، الدراسة، نقلاً عن BOA, C.DH, 138/6866.

مجالٌ «تقليديّ»، بكلمة باروت



الهالات تدلّ على المعالم الأربعة التي يسمّيها باروت في ص89، لا على حدود المجال، فالمصدر لا يحدّد أطرافه.

والمعيّنات شواهد مؤرّخة: إسكانا 1701 و1711 من ص55، وأيو آغا من تقرير لينش (ص434)، والأسر المسيحية في ويران شهر من يونغيردن (ص64–65).

مواضع المدن بأسمائها اليوم. مجاري الأنهار معاصرة، والصورة الفضائيّة من NASA Blue Marble.

وطّد إبراهيم باشا سلطته، وفرض الأمن في مجال التجوال التقليدي للعشائر المليّة بحسب فصول السنة بين سفوح جبل قره جه داغ، وويران شهر قرب ديار بكر، والسهل الغربي المحيط برأس العين وحتى جبل عبد العزيز

تكبير ↙

باروت، ص89

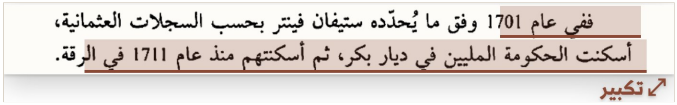
1. 1598

وثيقةٌ عثمانية تذكر زعيماً للملّان يحمل صفة بك سنجق الخابور.

41 Joost Jongerden, "Elite Encounters of a Violent Kind: Milli İbrahim Paşa, Ziya Gökalp and Political Struggle in Diyarbekir at the Turn of the 20th Century," in «**Social Relations in Ottoman Diyarbekir, 1870–1915**», Leiden: Brill, 2012, pp. 65–66. الدراسة.

أكداغ، ص465، كما في الوقفة الرابعة من القسم الأول

1701 .2



باروت، ص55

1878 .3

إبراهيم باشا يفرض الأمن في «مجال التجوال التقليدي للعشائر المِلّية».

باروت، ص89، القصاصة أعلاه

فالمجال الذي يسمّيه باروت تقليدياً سنة 1878، يجعل بدايته في روايته إسكانَ سنة 1701، وتسبق وثيقةُ 1598 ذلك بنحو قرن.

ويورد باروت في الحاشية 187 شاهداً على شبكة التجارة التي مرّت بهذا المجال: رسالةٌ محفوظةٌ عند حفيد مرعي باشا الملاح، مؤرخةٌ 28 آب 1876، عن صفقة أغنامٍ ومواقيت انتقالها من أرضروم عبر ديار بكر إلى حلب. وهي شاهدٌ معاصرٌ على شبكة تجارةٍ قائمةٍ قبل امتيازات الحميدية بخمسة عشر عاماً.[42]

وتسارع النمو الحضري في عهد إبراهيم باشا، ولا سيما بعد انضمامه إلى نظام الحميدية. فقد أسس سوقاً، وشجع التجار والحرفيين المسيحيين على الاستقرار، واستقطب حركة القوافل والسلع والأموال. ويذكر يونغيردن أن ويران شهر ضمت نحو ستمئة أسرة مسيحية، معظمها من الأرمن الكاثوليك، إلى جانب السريان الكاثوليك والأرثوذكس والأرمن الغريغوريين وقلة من الكلدان، دون احتساب سكان القرى المحيطة. ولا يتضح من هذا التقدير تاريخ الإحصاء الدقيق أو ما إذا كان مستنداً إلى تعداد رسمي.[43]

ولم تكن حركة الاستقرار هذه تجارية وحدها. فقد وصف مارك سايكس سنة 1907 إيواء إبراهيم باشا آلاف المسيحيين الفارين من العنف في ديار بكر وأورفا، وتقديم الطعام لهم، ثم تخصيص أراضٍ لمن اختار البقاء. وتشير شهادته إلى أن بعض الوافدين استقروا في الزراعة، بينما أسهم آخرون في التجارة والحرف. غير أن شهادة سايكس تحتاج إلى قراءتها ضمن منظور صاحبها ومقارنتها بشهادات محلية مستقلة.[44]

وهكذا لم يكن عمران ويران شهر في أواخر القرن التاسع عشر ثمرة السلطة العسكرية للملّان وحدها، بل نشأ من تفاعل زعامة عشائرية وفّرت الحماية والموارد، وجماعات تجارية وحرفية وزراعية شاركت في إنشاء اقتصادها الحضري. ولا يلغي هذا الدور العمراني ممارسة الزعامة للإتاوات والسيطرة على الطرق والمراعي، أو صراعاتها على

42 باروت، ص91، الحواشي 186–189.

43 Jongerden 2012، pp. 64–65.

44 Mark Sykes, "Journeys in North Mesopotamia" (1907)، pp. 385–386، نقلاً عن Jongerden 2012.

الأرض والموارد. كما لا يجوز تحويل تنوع سكان البلدة إلى تنوع في الأصول النسبية لاتحاد الملّان نفسه؛ فالإقامة تحت نفوذ زعامة عشائرية لا تعني الانتماء إلى نسبها.

ومن ثم ينبغي التمييز بين ثلاثة مسارات تاريخية متصلة، لكنها ليست متطابقة: وجود جماعات من الملّان في منطقة ويران شهر منذ قرون، وإعادة تشكّل مركز زعامتهم في عهد محمود بك خلال القرن التاسع عشر، ثم توسع البلدة تجارياً وسكانياً في عهد إبراهيم باشا. ولا تسمح الأدلة المتاحة بتحديد تاريخ دقيق لبداية إقامة أسرة إبراهيم باشا في ويران شهر، أو بإثبات صلتها النسبية المباشرة بالفرع الذي تذكر الروايات انتقاله إليها نحو سنة 1520، لكنها تمنع اختزال تاريخ الوجود الملّي في المنطقة في عهد الحميدية.

ويظل رقم السبعة آلاف نسمة الذي ينقله باروت نحو 1914–1915 بحاجة إلى التحقق من أصله الإحصائي، ولا سيما أن إبراهيم باشا توفي سنة 1908، بعد مواجهة عسكرية أنهت سلطته الشخصية في ويران شهر. ولذلك ينبغي فصل النمو الذي تحقق في عهده عن التطورات السكانية والاقتصادية التي شهدتها البلدة بعد وفاته، بما فيها أثر التحولات السياسية وأحداث الحرب العالمية الأولى.[45]

7.4 الصدام مع أعيان ديار بكر: صراع على الثروة والسلطة ومستقبل الإقليم

يقدّم باروت الصراع الذي انتهى بسقوط سلطة إبراهيم باشا الملّي بوصفه «الصراع الحاد الحديث بين الأعيان المدينيين والقبليين»، ويضع في مركزه التنافس على «الاستحواذ الريعي بالفائض الأكبر من الإنتاج الزراعي».[46] ولهذا التفسير أساس اقتصادي واضح، لكنه لا يكفي وحده لفهم جذور الصراع، ولا طبيعة القوى المشاركة فيه، ولا الظروف السياسية التي حدّدت نهايته. فالدراسات المتخصصة تكشف مواجهة أقدم وأوسع، تتداخل فيها علاقات الأسر الحاكمة والملكية الزراعية والتجارة والسلطة العسكرية، مع تنافس النخب المحلية على موقعها داخل النظام العثماني.

ولم يبدأ التنافس بين الملّان وأعيان ديار بكر مع إبراهيم باشا، ولا مع أفواج الحميدية سنة 1891. فإبراهيم أوزجوشار يتتبّع بعض جذوره إلى أواخر القرن الثامن عشر، حين كانت أسر الأعيان، ولا سيما آل شيخ زاده، تسيطر على مواقع مهمة في إدارة المدينة، وتتنازع النفوذ فيما بينها ومع الولاة المعيّنين من إسطنبول. ففي سنة 1792 أُسند تأديب الملّان إلى مسؤولي ديار بكر، وكُلِّف متسلّمها إبراهيم شيخ زاده بتأديب زعيمهم تيمور باشا، الذي مرّ الكلام على نسبه في القسم 4.2. فأفرط في العنف حتى نُفي، ثم عُفي عنه وعُيّن متسلّماً للرقة بالمهمة نفسها، فاضطُرّ تيمور إلى اللجوء إلى والي بغداد. ثم تجدّدت المواجهة سنة 1819، حين عُيّن بهرام باشا، وهو من الملّان، والياً على ديار بكر. فثار عليه حافظ محمد شيخ زاده وحلفاؤه، فاستعان الوالي بالملّان وقمع الثورة بمساعدة أيوب بك، رئيس الإسكان فيهم. فالدولة العثمانية نفسها كانت تستعمل أحياناً قوة الزعامات العشائرية للحدّ من نفوذ أعيان المدينة، قبل ظهور إبراهيم باشا بعقود طويلة.[47]

---

45 باروت، ص90، الحواشي 182–185، نقلاً عن زكريا ج2 ص40، والغزي ج3 ص479، وترنون ص83–84 و115 و118.

46 باروت، ص99، الحاشية 220.

غير أن هذا التسلسل لا يعني صراعاً متصلاً بلا انقطاع، ولا تحالفاتٍ عائلية وسياسية ثابتة طوال أكثر من قرن. فالربط بين واقعة 1792 ومواجهة 1819 تفسيرٌ يقدّمه أوزجوشار لتراكم الخصومة، ولا يثبت وحده عداوةً موروثة بين أفراد الأسرتين. ولا يبيّن أوزجوشار صلة القرابة بين إبراهيم شيخ زاده سنة 1792 وحافظ محمد شيخ زاده سنة 1819. وخصوم إبراهيم باشا في تسعينيات القرن التاسع عشر، عنده هو نفسه، من أسرة بيرانجي زاده، لا من آل شيخ زاده.

ثم أعادت سياسات التنظيمات المركزية تشكيل هذه العلاقات خلال القرن التاسع عشر، وقلب عهد عبد الحميد الثاني جانباً مهماً من موازينها. فقد منح إنشاء أفواج الحميدية زعماء عشائريين، وفي مقدمتهم إبراهيم باشا، قوةً عسكرية وامتيازات وصلاتٍ مباشرة بمراكز القرار، فوسّعوا نفوذهم على حساب السلطات المحلية وأعيان المدن. وصار التنافس على من يوظّف سلطة الدولة ومؤسساتها لمصلحته.[48]

وكانت النخبتان أقرب اجتماعياً وإثنياً مما توحي به الثنائية بين «الأعيان المدينيين والقبليين». فقد بيّن يوست يونغيردن أن طرفي الصراع كانا في الغالب من الكرد: زعامة عشائرية ريفية يقودها إبراهيم باشا، ونخبة من أعيان ديار بكر تضم أسرة بيرانجي زاده وغيرها، وترتبط بها شخصيات مثل ضياء كوك ألب.[49] وكان هؤلاء الأعيان يملكون أراضي وقرى واسعة، ويمارسون التجارة، ويتولّون المناصب الإدارية. ويورد باروت نفسه أن عارف بيرانجي زاده كان يملك ثلاثين قرية قرب ديار بكر، وآل جميل باشا أكثر من عشرين قرية، وضياء كوك ألب خمس قرى، وتربطه مصاهرة ببيرانجي زاده.[50] فالمواجهة كانت بين نخبٍ تتنافس على موارد مشتركة، وإن اختلفت مؤسساتها وأساليب ممارستها للسلطة.

ولم يقتصر نفوذ إبراهيم باشا على المراعي والقرى وجباية الإتاوات. فبحسب يونغيردن، سعى إلى السيطرة على الطرق التجارية المؤدية إلى حلب وسيفرك، ومدّ نفوذه إلى الأراضي المحيطة بديار بكر، وجعل من ويران شهر مركزاً اقتصادياً ينافسها. فتوسّع سلطته شمل التحكّم في حركة السلع والطرق والأسواق، لا انتزاع حصة أكبر من المحصول وحدها.[51] وبنى بذلك سلطةً إقليمية واسعة، تستقلّ استقلالاً فعلياً كبيراً عن الإدارة المحلية، لكنها تستمدّ جزءاً أساسياً من قوتها وشرعيتها من رعاية السلطان عبد الحميد الثاني. وكان هذا كافياً لإثارة مخاوف النخب المدينية على مكانتها ومصالحها وقدرتها على التأثير في إدارة الإقليم.

---

47 İbrahim Özcoşar, "Town and Tribe: The Conflict Between Aşiret (Tribe) and Eşraf (Nobility) in Ottoman Diyarbekir (1891–1909)," ص44–60، ولا ص684–685؛ وثورة 1819 وأيوب بك في ص48–49 نقلاً عن Beysanoğlu 1994، ص241، و Beysanoğlu 1957، سيما ص47–49؛ واقعة 1792 في ص48 نقلاً عن Ahmed Cevdet Paşa, «**Tarih-i Cevdet**»، ج6، ص2655.

48 أوزجوشار، ص49–51؛ ويونغيردن 2012، ص63–67.

49 يونغيردن 2012، ص55–56، الدراسة.

50 باروت، ص100–102، الحواشي 221–239.

51 يونغيردن 2012، ص64–67؛ وأوزجوشار، ص51 وما بعدها.

طرفا الصدام



إبراهيم باشا الملّي
زعيم الملّان



عارف بيرانجي زاده
من أعيان ديار بكر



ضياء كوك ألب
من وسط أعيان ديار بكر
المرتبط بالحركة الدستورية

مصادر الصور غير محدّدة.

وظهرت كذلك اختلافات مهمة في علاقات الطرفين بالجماعات المسيحية. ففي أثناء العنف الذي شهدته ديار بكر وأورفا سنة 1895، تذكر مصادر تناولها يونغيردن اتهامات لبعض أعيان المدينة بالمشاركة في التحريض ضد الأرمن، بينما تشير شهادات أخرى إلى أن إبراهيم باشا حمى جماعات مسيحية واستقبل لاجئين، ثم ساعد بعضهم على الاستقرار في ويران شهر. ويذهب يونغيردن إلى أن هذه السياسة كان لها أثر في حماية المسيحيين المحليين، ويطرح فرضية أن دور ضياء كوك ألب في التعبئة السياسية المعادية للأرمن كان أكبر مما تعترف به بعض الروايات اللاحقة. غير أن هذه النتائج تحتاج إلى التمييز بين الوقائع الموثقة والاتهامات والشهادات والتفسيرات البحثية. ولا تسمح بتعميم سلوك إبراهيم باشا على جميع أفواج الحميدية، ولا باعتبار حمايته للمسيحيين دليلاً على خلوّ سلطته من العنف والإكراه.[52]

وفي المقابل، اكتسب المعسكر المعارض لإبراهيم باشا تنظيماً سياسياً جديداً بارتباط عدد من أعيان ديار بكر بالحركة الدستورية وجمعية الاتحاد والترقي، وكان عارف بيرانجي زاده وضياء كوك ألب من أبرز وجوه هذا الوسط. وهنا اتصل النزاع بمستقبل النظام السياسي العثماني نفسه: فقوة إبراهيم باشا قامت على علاقته بالسلطان والمؤسسات الحميدية، وخصومه وجدوا في الحركة الدستورية وسيلة لمواجهة امتيازاته وإعادة تشكيل علاقات السلطة في الإقليم. ولم تكن الأصول الكردية المشتركة لكثير من هؤلاء تعني وحدةً في مواقفهم السياسية أو مشاريعهم الفكرية.[53]

52 يونغيردن 2012، ص55–56، ومواضع من ص70–76.

53 يونغيردن 2012، ص55–56، ومواضع من ص70–79.

ثم جاءت الثورة الدستورية في تموز 1908، فانهارت شبكة الحماية السياسية التي قامت عليها سلطته، كما يأتي في القسم 7.6.

وعليه، فالمشكلة ليست في تفسير باروت الاقتصادي بحدّ ذاته، فالتنافس على الفائض الزراعي كان فعلاً أحد عناصر الصراع. المشكلة أن يُتّخذ هذا التفسير إطاراً كافياً لفهم المواجهة. فهو وحده لا يوضّح الخصومات بين بيوت السلطة المحلية منذ أواخر القرن الثامن عشر، ولا صعود ويران شهر مركزاً منافساً لديار بكر، ولا تحوّل التحالفات بين الدولة والأعيان والزعامات العشائرية، ولا اختلاف مواقع النخب الكردية من النظام الحميدي والحركة الدستورية. فصراع إبراهيم باشا مع أعيان ديار بكر حلقةٌ متأخرة في تاريخ أطول من التنافس بين القوى المحلية على السلطة والموارد والعلاقة بالدولة العثمانية. وقد يصلح وصف باروت لبعض جوانب المواجهة في أواخر القرن التاسع عشر، لكنه لا يحيط بها كلها.

وتكتسب هذه النتيجة أهمية أوسع في قراءة التكوين التاريخي للجزيرة. فزعامات الملّان كانت فاعلاً سياسياً واقتصادياً يفاوض المركز الإمبراطوري، ويواجه أعيان المدن، ويسهم في إعادة توزيع السكان والموارد وفي نشوء مراكز عمرانية جديدة، وليست جماعاتٍ قبلية تتحرك في فضاءٍ تعيد الدولة إعماره وتنظيمه فحسب. غير أن هذا الدور لا يجيز الخلط بين امتداد نفوذ الزعامة والسيادة السياسية، ولا بين سلطة اتحاد عشائري والانتماء الإثني لجميع سكان المناطق الواقعة تحت نفوذه. وهكذا يصير تاريخ إبراهيم باشا مدخلاً لفهم التفاعل بين المجتمع والدولة والعمران، لا فصلاً أخيراً في صراع القبيلة والمدينة.

7.5 أزمتا 1905 و1907: الجراد والريع والسلطة في رواية باروت

يتابع محمد جمال باروت في الصفحات 103–105 و110 تصاعد المواجهة بين إبراهيم باشا الملّي وأعيان ديار بكر، فيعرض احتجاجات سنة 1905 والشكاوى من اعتداءات الجماعات الخاضعة لزعامته على القرى والممتلكات، ثم تجدد الأزمة سنة 1907، مع إغلاق المحال التجارية واحتلال مكتب التلغراف وتصاعد التهديد العسكري. ويندرج هذا العرض في تفسيره السابق للصراع بوصفه تنافساً بين الأعيان المدينيين والقبليين على الاستحواذ على الحصة الأكبر من فائض الإنتاج الزراعي.[54]

ولا يفتقر هذا التفسير إلى أساس تاريخي. بل إن صامويل دولبي، في دراسته البيئية الحديثة عن الجزيرة، يؤكد أن الصراع بين إبراهيم باشا وأعيان ديار بكر كان في جوهره تنافساً بين قوى محلية على الجباية والإتاوات المفروضة على القرى. ويذهب إلى أن الاختلاف بين الطرفين لم يكن بقدر ما توحي به اللغة التي استخدمها الأعيان في وصف خصمهم، لأنهما اشتركا في السعي إلى السيطرة على موارد الريف، وإن اختلفت وسائل كل منهما في ممارسة تلك السيطرة.[55]

---

54 باروت، ص99، الحاشية 220؛ وص103–105، الحواشي 235–245؛ وص110، الحواشي 256–258.

55 Samuel Dolbee, «**Locusts of Power: Borders, Empire, and Environment in the Modern Middle East**», Cambridge: Cambridge University Press, 2023. ص84–134، الفصل الثاني، الحواشي 210–216؛ وهنا ص119.

لكن تفسير الصراع بالتنافس على الريع لا يفسر وحده الظروف التي أدت إلى تفجر أزمة سنة 1905. فبحسب وثيقة عثمانية يوردها دولبي، اعترف والي ديار بكر ناظم بك نفسه، في برقية مؤرخة في 20 تموز 1905، بأن أسراب الجراد قضت على المراعي في جهة البادية، واضطرت جماعات الملّان إلى الاقتراب من القرى الواقعة على أطراف الولاية. وأكدت مراسلات لاحقة في 31 تموز و4 آب انعدام الكلأ وما أصاب البادية من كارثة. وهذه الشهادات ذات أهمية خاصة، لأنها صادرة عن الإدارة التي دخلت لاحقاً في مواجهة مباشرة مع إبراهيم باشا، وليست مجرد رواية دفاعية قدمها الزعيم الملّي لتبرير تحركاته.[56]

غير أن الاعتراف بكارثة الجراد لم يحسم الخلاف بشأن دوافع التحرك. فقد اشتبه الصدر الأعظم في أن إبراهيم باشا تعمد عدم التوجه إلى مراعيه الصيفية المعتادة في قره جه داغ، واقترب بدلاً من ذلك من الأراضي الزراعية لإظهار قوته والتهرب من إرساله إلى اليمن. أما أعيان ديار بكر فوصفوا تفسير الجراد بأنه «ذريعة الجراد» (çekirge bahanesi)، واتهموا إبراهيم بتجنيد جماعات من الزور والموصل وحلب، وتوسيع نفوذه على حساب القرى والأراضي الخاضعة لسيطرتهم.[57]

وفي المقابل، نقل قائد الجيش الرابع زكي باشا في آب 1905 دفاع إبراهيم باشا، مؤكداً أن كارثة الجراد جعلت العودة إلى مناطق تفتقر إلى الماء والعلف أمراً غير معقول. ثم كتب إبراهيم نفسه في أيلول أن موعد الانتقال باتجاه البادية قد حلّ، في وقت كان بعض أتباعه يواجهون خطر المجاعة.[58]

ولا ينبغي التعامل مع هذه الروايات بوصفها بدائل متنافية. فقد تكون كارثة الجراد قد أوجدت بالفعل حاجة ملحّة إلى الحركة، فيما استثمرت الزعامة المسلحة تلك الظروف لتوسيع نفوذها أو تعزيز مواقعها التفاوضية. وثبوت الضرورة البيئية لا ينفي الاعتداء على المحاصيل والممتلكات، مثلما لا يسمح وقوع الاعتداءات باعتبار جميع التحركات تعبيراً عن نزعة عدوانية مستقلة عن ظروف العيش والإنتاج.

وهنا تصبح صورة الاقتصاد العشائري أكثر تركيباً من مجرد التعارض بين رعاة متنقلين وفلاحين مستقرين. فالجراد يهدد المحاصيل الزراعية والمراعي معاً، لكن القدرة على نقل القطعان تتيح لبعض الرعاة الاستجابة للكارثة بوسائل لا تتاح للمزارعين. وفي المقابل، قد يؤدي انتقال القطعان إلى أراضٍ زراعية إلى تحميل الفلاحين كلفة الأزمة البيئية. ولذلك تتوزع الخسائر والمكاسب بصورة متفاوتة بين الزعامة العشائرية وأتباعها، وبين أصحاب الأراضي وسكان القرى، ولا تكفي معاملة كل طرف باعتباره كتلة اقتصادية واحدة.[59]

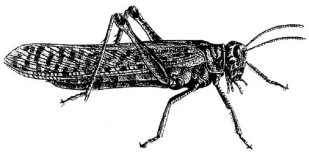
---

56 دولبي، ص116، الحاشيتان 195–196، نقلاً عن BOA, DH.ŞFR 349/38؛ BEO 2635/197608؛ Y.PRK.ASK 231/87.

57 دولبي، ص117، الحواشي 197–200.

58 Oktay Bozan, "20. Yüzyılın Başında Eşraf-Aşiret Çatışması: Milli Aşireti Ve Diyarbakır Eşrafı Örneği," «**Atatürk Araştırma Merkezi Dergisi**» 33/96 (2017), ss. 1–46، الحواشي 54–67، ص16–19. و دولبي، ص120، الحاشيتان 217–218؛ النصّ.

59 دولبي، المقدمة، ص16–17؛ والفصل الثاني، ص116–120.



الجراد المغربي

أكثر أنواع الجراد شيوعاً في الجزيرة، بحسب دولبي



«چكركه» (الجراد)، إسطنبول 1911

جريدة ساخرة: محرّرها «الجراد» ورسّامها «الزرزور»

الرسم الأول من Amédée Maurin, Invasion de sauterelles, Paris 1866؛ والثاني ترويسة جريدة صدرت بعد الأزمتين بأربع سنوات. ويوردها دولبي شاهداً على أن الجراد صار في تلك السنوات لغةً للكلام في السياسة. كلاهما عن Dolbee, Locusts of Power, 2023. الشكلان 2 و11.

ويتضح من مراسلات سنة 1905 أيضاً أن اتحاد الملّان لم يكن بالضرورة جماعة واحدة متجانسة من حيث الأصول والقرابة. فقد اتهم أعيان ديار بكر إبراهيم باشا باستقطاب جماعات من ولايات مختلفة، وتوسيع قوته إلى الحد الذي بات، في نظرهم، ينافس سلطة الحكومة نفسها. ولا يكفي هذا الاتهام لإثبات أصول تلك الجماعات أو تواريخ انضمامها، لكنه يضع أمامنا صورة اتحاد عشائري يمكن أن يتوسع بالتحالف والانضواء السياسي والعسكري، لا بالنسب المشترك وحده.[60]

وتضيف دراسة دولبي جانباً مهماً إلى طبيعة السلطة الاقتصادية التي بناها إبراهيم باشا. ففي تموز 1907، زاره القنصل البريطاني قرب ويران شهر، وذكر في تقريره أن إبراهيم تحدث عن تسجيل مساحات واسعة من الأراضي باسمه على مسار سكة حديد بغداد المستقبلية، وعن إنشاء طاحونة دقيق تعمل بالنفط. وتكشف هذه الشهادة عن زعيم مهتم بتملك الأرض والاستثمار في التجارة والتقنية الحديثة، إلى جانب إدارة القطعان وتحصيل الإتاوات. لكنها تبقى شهادة على ما صرح به إبراهيم للقنصل، ولا تغني عن فحص سجلات الملكية لتحديد مقدار تلك الأملاك وطبيعة حقوقه فيها.[61]

أما احتجاجات 1907، فقد اتخذت لغة سياسية وأخلاقية مشحونة. إذ شبّه بعض خصوم إبراهيم باشا سلطته بالقبائل الجرمانية التي أنزلت البؤس بالإمبراطورية الرومانية، وبجنكيز خان وتيمورلنك، بل عدّوه أشد خطراً من الطاعون والكوليرا. وتكشف هذه التشبيهات عن الطريقة التي صاغ بها المعسكر المديني صورة خصمه، لكنها لا تصلح في ذاتها دليلاً على حقيقة ممارساته. وفي برقية مؤرخة في 17 تشرين الثاني، استعاد رجال دين من طوائف مختلفة ونحو مئة موقّع آخرين ذاكرة الإصلاحات العثمانية التي حدّت من نفوذ بعض الأسر الحاكمة والزعامات العشائرية، وأشادوا بسياساتٍ ضمنت، بتعبيرهم، «انتشار الأراضي المزروعة في البادية، لا انتشار البادية في الأراضي المزروعة».[62]

60 دولبي، ص117؛ وبوزان 2017، ص14–15، الحاشية 50.

61 دولبي، ص123، الحاشيتان 241–242، نقلاً عن TNA, FO 424/213، تقرير Heard المؤرّخ 17 تموز 1907.

أما إبراهيم باشا، فأرسل في 29 تشرين الثاني 1907 برقيةً إلى السرعسكرية يدافع فيها عن نفسه، ويتّهم أعيان ديار بكر بأنهم هاجموا، مع جنود نظاميين، قرىً تقيم فيها جماعات من عشائره المنتسبة إلى الحميدية، وسمّى منها Karahan وHarende وHabeṣ وVankırang، ونحو عشرين قرية أخرى حولها، ونهبوا أموالها.[63] وهذه روايةُ طرفٍ في النزاع، لا شهادة محايدة. لكنها، ومعها شكاوى الأعيان من «نهب القرى»، تدلّ على قرى مأهولة وممتلكات منتجة ومتضرّرة، لا على أرضٍ خالية، وتذكر قرىً يقيم فيها أتباع زعامة عشائرية.

ولم تكن الإدارة العثمانية صاحبة موقف واحد من إبراهيم باشا. فقد واصل زكي باشا الدفاع عنه، واتهم أعيان ديار بكر بتغليف مصالحهم الخاصة بالشكاوى العامة. وفي الوقت نفسه، أثار اتساع سلطته قلق مسؤولين آخرين، خصوصاً مع تعذر استدعائه وإخضاع تحركاته للرقابة بسبب تنقله بين المجالات الإدارية للزور وأورفا وديار بكر. وتكشف مراسلات كانون الأول 1907 أن السلطات أرسلت برقيات إلى أكثر من مركز إداري بحثاً عنه، بعدما أصبح تحديد موقعه وإيصال الأوامر إليه مشكلة قائمة بذاتها.[64]

وتكشف تطورات ربيع 1908 أن سلطة إبراهيم باشا لم تكن ثابتة الحدود أو المكونات. فقد تحرك في وادي الخابور جنوب رأس العين، وظهرت إلى جانبه فروع من شمّر، على الرغم من تاريخ طويل من المواجهات بينهما. كما تحدثت التقارير عن محاولاته استقطاب البقارة والجبور والشرابيين. وهذه شواهد على تبدل التحالفات ومجالات النفوذ، لكنها لا تثبت انتقال جميع أفراد هذه الجماعات إلى أراضٍ جديدة، أو انضمامهم جميعاً إلى نسب الملّان.[65]

ويزداد تعقيد المشهد إذا أخذنا في الحسبان أن لجنة التحقيق التي نظرت في الشكاوى أصدرت في ربيع 1908 نتيجة لصالح إبراهيم باشا، بينما عبّر القنصل البريطاني عن خشيته من أن تؤدي إزالته إلى اضطراب واسع في جنوب ولاية ديار بكر. ولا يعني ذلك انتفاء الأضرار التي تعرض لها سكان القرى، لكنه يبيّن اختلاف تقديرات الجهات المعنية بشأن مسؤولية إبراهيم باشا وعواقب إنهاء سلطته.[66]

وتكشف المقارنة أن تفسير باروت للصراع على فائض الإنتاج الزراعي يستند إلى عنصر حقيقي ومهم، تؤكده دراسة دولبي نفسها. لكن هذا التفسير، إن اتُّخذ إطاراً كافياً لفهم أزمتي 1905 و1907، لا يحيط بالعوامل التي جعلت الجماعات تتحرك أو تتصادم، ولا بتفاوت مصالحها، ولا بالدور الذي أدته الحدود الإدارية والبيئة في تشكيل موازين القوة.

والأهم بالنسبة إلى تاريخ تكوّن الجزيرة أن هذه الوقائع تمنع التعامل مع حركة الجماعات العشائرية بوصفها مرادفاً للهجرة السكانية الأولى، أو مع اتساع نفوذ زعيم بوصفه دليلاً على تغير الأصول الإثنية للسكان. فقد تتحرك الجماعات بحثاً عن المراعي، أو تتوسع تحالفاتها دون انتقال جميع أفرادها، أو تمارس الزراعة والرعي في مراحل

---

62 دولبي، ص125–126، الحواشي 243–250.

63 بوزان 2017، الحاشية 104، في عرض برقية إبراهيم باشا إلى السرعسكرية، 29 تشرين الثاني 1907، النصّ.

64 دولبي، ص126–127، الحواشي 251–257.

65 دولبي، ص127، الحواشي 258–260، نقلاً عن BOA, Y.PRK.ASK 255/26؛ Y.MTV 307/90.

66 دولبي، ص127–128، الحاشية 260.

موسمية متعاقبة. ومن ثم فإن تاريخ السلطة العشائرية لا يمكن استخدامه بديلاً عن التحقيق المستقل في تاريخ السكان وأنماط إقامتهم.

وهذا هو الحد الذي ينبغي عنده اختبار معالجة باروت: ليس ما إذا كان قد أخطأ في نقل الاعتداءات أو في تحديد أهمية الريع الزراعي، بل ما إذا كان يجعل تلك الوقائع جزءاً من تفسير أشمل يأخذ بالاعتبار البيئة والحركة والتحالفات والحدود، أم يبقيها ضمن سردية يغلب عليها التنافس بين الأعيان والقبائل.

7.6 النهاية: سقوط سلطة إبراهيم باشا والعنف الذي أعقبها

لم تنتهِ المواجهة بين إبراهيم باشا الملّي وأعيان ديار بكر بتفوق أحد الطرفين في الصراع على موارد الريف وحده، بل بتغير النظام السياسي العثماني الذي كانت زعامته تستمد منه جانباً أساسياً من قوتها.

وقد تراجعت الدولة أمام الأعيان قبل أن تتخلّى عن حليفها. فبحسب باروت، أرسلت إسطنبول بعد احتلال مكتب التلغراف في ديار بكر سنة 1907 مبعوثاً فوق العادة، هو الفريق طلعت باشا، ليحقّق في «السلوك غير الملائم» لإبراهيم باشا. لكن التحقيق انقلب على منظّمي الاحتجاج: اعتُقل الدرويش محمد عبد الفضل، أحد شيوخ الطرق الصوفية، ومات تحت التعذيب في إسطنبول، ونُفي آخرون إلى طرابلس، وجرّمت الحكومة عارف بيرانجي زاده وثلاثة من الأعيان معه. ثم أبرقت إلى ديار بكر في 30 آذار 1908 بعفو سلطاني عنهم، وهو ما يسمّيه باروت اعترافاً من الحكومة بالهزيمة.[67]

ثم تقرر، بعد سنوات من الشكاوى والتحقيقات والتدخلات السلطانية، إبعاد إبراهيم باشا عن مجال الصراع المحلي في مهمة عسكرية لحماية سكة حديد الحجاز، بمشاركة فوج حميدي يقوده ابنه إسماعيل. وقد غادر ويران شهر في أواخر حزيران 1908، ووصل دمشق في أواخر تموز، قبيل التحول الدستوري الذي أنهى احتكار السلطان عبد الحميد الثاني للسلطة.[68]

ولم يكن أثر الثورة الدستورية على إبراهيم باشا محسوماً منذ البداية. فقد أقام ابنه احتفالاً في دمشق بمناسبة إعادة العمل بالدستور، وفق تقرير بريطاني ينقله دولبي. لكن علاقة إبراهيم الوثيقة بالقصر الحميدي، وبقائد الجيش الرابع زكي باشا، جعلت موقعه موضع شك في النظام الجديد. واستُدعي الرجلان إلى إسطنبول؛ فتظاهر إبراهيم بالامتثال، ثم غيّر اتجاهه في 30 آب، وعاد شرقاً، وعبر الفرات قرب تل أحمر في 2 أيلول. وتبع ذلك حشد قوات عثمانية من الرقة وعينتاب ودير الزور وديار بكر وماردين وخربوط وسروج وميديات لملاحقته.[69]

وعندما وصل ويران شهر، تجمع حوله نحو ثلاثة آلاف مقاتل مسلحين بأسلحة حكومية، بحسب تقرير إداري عثماني مؤرخ في 27 أيلول. لكن التحالفات التي أقامت سلطته بدأت تتفكك، حتى إن متصرف الزور أبلغ بأن بعض حلفائه العشائريين تخلوا عنه وشرعوا في الاستيلاء على قسم من مواشيه وممتلكاته. ويذكر دولبي أن أمراً بالقبض

---

67 باروت، ص111 و114–115، الحواشي 259–261 و274؛ وفي الحاشيتين 259 و261 يحيل إلى BOA, İrade Dâhiliye 1325. L. 19/19، وفي 260 إلى Kansu، ص70.

68 دولبي، ص127–129، الحواشي 255 و264 و267–269.

69 دولبي، ص129–130، الحواشي 270–275.

عليه حياً أو ميتاً صدر في 19 أيلول، وأن بعض الشهادات اتهمت القوات العثمانية بإطلاق النار على رجال عُزّل أثناء محاولة للتسليم، مما أدى إلى تجدد القتال. وهذه الأخيرة رواية منسوبة إلى مراقبين، لا واقعة محسومة بمصدر مستقل.[70]

ثم انسحب إبراهيم باشا من ويران شهر، ولجأ إلى حسين كنجو وجماعة الشرقيات، قبل أن يواصل التحرك شرقاً بعد اضطرار حلفائه إلى الاستسلام. ولم يتمكن الجيش العثماني من أسره حياً. ويذكر دولبي، استناداً إلى تقرير بريطاني مؤرخ في 10 تشرين الثاني 1908، أنه توفي بمرض الزحار في أثناء انسحابه، بين تل أسود والحسكة قرب نهر الجغجغ. ويضيف أن السلطات العثمانية نبشت قبره للتحقق من وفاته، بعدما راجت شائعات بأنه دبّر خبر موته للفرار من الملاحقة.[71]

وفي المقابل، يورد باروت أخباراً عن مقتله في تشرين الأول 1908 قرب تل شرابة، مستنداً إلى مصادر مختلفة.[67] ويستدعي اختلاف الروايات التمييز بين تاريخ الوفاة وسببها ومكانها، بدلاً من دمجها في خبر واحد. كما لا يصح اتخاذ تاريخ تقرير بريطاني لاحق تاريخاً للوفاة نفسها. ولا تؤيّد رواية باروت المصادرُ التي رجعنا إليها، ومنها دولبي.

ومن التفاصيل التي يحفظها باروت عن هذه المرحلة خبر شيخ عربي من العمور رفض المشاركة في قتل إبراهيم باشا، محتجاً بما بينهما من «الخبز والملح»، وفق ما ينقله عن «الاتحاد العثماني» بتاريخ 19 تشرين الأول 1908.[72] وإذا صحت الواقعة كما أوردتها الصحيفة، فهي تكشف أن العلاقات الشخصية والتزامات الضيافة والتحالف كانت قادرة على تجاوز خطوط الصراع العسكري بين الجماعات. ولا تجيز تعميم موقف هذا الشيخ على العمور جميعاً أو على العرب، لكنها تذكّر بأن المواجهات لم تكن محكومة بانقسام إثني ثابت بين الكرد والعرب.

ولم يؤد موت إبراهيم باشا إلى استقرار المنطقة أو توقف العنف. بل يصف دولبي كيف استغلت جماعات كانت متحالفة معه أو معادية له انهيار سلطته، وتحركت إلى الأراضي التي كانت تقع تحت نفوذه، ووقعت أعمال نهب وقتل واعتداءات على السكان. وترد هذه الوقائع في تقارير بريطانية وشهادات معاصرة، من بينها تقرير القنصل البريطاني المؤرخ في 10 تشرين الثاني 1908.[73]

وفي هذا السياق يورد دولبي رواية بالغة الخطورة عن قتل إيزيديين من عشيرة الشرقيات. ففي رسالة مؤرخة في 23 تشرين الثاني 1908، أبلغ حسين كنجو وبشار من الشرقيات السلطات العثمانية بأن نحو مئة وخمسين إيزيدياً من جماعتهم أُسروا وحُبسوا في كهف، ثم قُتلوا بأمر من عارف بيرانجي زاده، أحد أبرز أعيان ديار بكر وخصوم إبراهيم باشا، وأن ثلاثة عشر منهم نجوا ونقلوا الخبر. ويورد دولبي تفاصيل شديدة القسوة عن طريقة القتل، بوصفها جزءاً من الرواية الواردة في الرسالة.[74]

---

70 دولبي، ص130، الحواشي 275–279.

71 دولبي، ص130–131، الحواشي 280–286.

67 باروت، ص111 و114–115، الحواشي 259–261 و274؛ وفي الحاشيتين 259 و261 يحيل إلى BOA, İrade Dâhiliye 1325. L. 19/19، وفي 260 إلى Kansu، ص70.

72 باروت، ص114، الحاشية 273، نقلاً عن «**الاتحاد العثماني**»، 19 تشرين الأول 1908، ص3.

73 دولبي، ص131، الحاشيتان 287–288.

74 دولبي، ص131، الحاشية 289، نقلاً عن BOA, DH.MKT 2670/55، رسالة حسين كنجو وبشار من عشيرة الشرقيات، 10 تشرين الثاني 1324 (23 تشرين الثاني 1908).

ولا يجوز تحويل هذه الرواية، لمجرد نقل دولبي لها، إلى حكم تاريخي نهائي بمسؤولية عارف بيرانجي زاده. فالرسالة صادرة عن طرف ارتبط بإبراهيم باشا، ولم تُقابل في هذه المراجعة بمحاضر تحقيق مستقلة أو برد من المتهم أو بشهادة أخرى تثبت تفاصيل الحادثة. لكن أهميتها لا تسقط بسبب انحياز محتمل لدى أصحابها؛ فهي اتهام معاصر محدد، يسمي المتهم والضحايا ويصف الواقعة، ويستحق التحقيق بوصفه شاهداً على العنف الذي أعقب انهيار السلطة الملّية.

ويضع دولبي هذا الخبر إلى جانب اللغة التي استخدمها المبشر الأميركي أندروس في وصف الجماعات المتحركة بعد سقوط إبراهيم باشا؛ فقد شبّهها بأسراب الجراد التي اجتاحت البلاد. غير أن شهادة أندروس، المؤرخة في 4 تشرين الأول 1908، لا تثبت بذاتها حادثة الشرقيات الواردة في رسالة تشرين الثاني. وقيمة المقارنة هنا ليست إقامة علاقة إثبات بين الوثيقتين، بل كشف الفارق بين لغة تنسب العنف إلى جماعات قبلية متحركة، ورواية معاصرة تتهم أحد كبار أعيان المدينة بإصدار أمر بالقتل.[75]

وهنا تتضح حدود المقابلة المبسطة بين الأعيان المدينيين والزعامات القبلية. فقد كان الطرفان قادرين على استخدام القوة المسلحة، وعلى إقامة التحالفات، وعلى الاستحواذ على الموارد. ولم يكن سقوط إبراهيم باشا انتصاراً تلقائياً للقانون على العنف، أو للمدينة على القبيلة؛ بل أفضى انهيار سلطته إلى إعادة توزيع القوة، وفتح المجال أمام انتقامات وتنافسات جديدة، كان المدنيون من المتضررين منها.

ولا ينقض ذلك تفسير باروت للصراع على الفائض الزراعي، لكنه يبيّن أن نهايته لا تُفهم دون إدخال التحول الدستوري، وتفكك التحالفات المحلية، واستمرار العنف بعد زوال الزعامة التي كانت تمثل أحد أطرافه. وإذا كان تفسير باروت يمنح إسقاط إبراهيم باشا موقع النهاية الطبيعية لمواجهة الأعيان والقبائل، فإن متابعة ما حدث بعد موته تكشف أن الصراع على السلطة والموارد لم ينتهِ بزواله، وإنما دخل طوراً جديداً.

وتكتسب هذه النتيجة أهميتها في دراسة التكوين التاريخي للجزيرة لأن نفوذ إبراهيم باشا لم يكن مرادفاً لوجود جماعات الملّان في المنطقة، كما أن انهيار سلطته لم يكن خروجاً جماعياً لكل من انضوى تحت زعامته. فقد تغيرت التحالفات والسلطات التي حكمت المجال، بينما بقي تاريخ السكان وإقامتهم وعلاقاتهم بالأرض مسألة أخرى تستلزم أدلة مستقلة.

8 اقتصادُ الأرض والائتمان، من يملك ومن يزرع

انتهى الفصل السابق بسقوط إبراهيم باشا، وكان الصراع بينه وبين أعيان ديار بكر في جوهره صراعاً على موارد الريف: من يجبي غلّة الأرض، ومن يحميها، ومن يملكها. ويعود هذا الفصل خطوةً إلى الوراء ليسأل عن الأرض

75 دولبي، ص131، الحواشي 287–290، و TNA-UK, FO 424/217، Andrus to Harris، 4 تشرين الأول 1908.

نفسها: كيف صارت حقاً يُسجَّل ويُباع بعد قانون 1858، ومن سجّلها باسمه، ومن بقي يزرعها، وكيف ربط الدَّين بعض المزارعين بمن يُقرضهم ورفع آخرين إلى صفّ المُلّاك. ثم ينظر في محاولات فتح الفرات للملاحة.

8.1 الأرض والطابو: من تسجيل الحقوق إلى الصراع على موارد الريف

يربط باروت توسّع ملكيات تجار حلب في وادي الفرات بأمرين: طفرة القطن، والإصلاحات العقارية العثمانية. فيذكر أنهم «حصلوا من خلال ذلك على مساحاتٍ شاسعةٍ من الأراضي السلطانية في وادي الفرات»، ويشير إلى إنشاء دائرة الطابو في حلب سنة 1866 برئاسة راغب أفندي الجابري.[76]

وفي إحالة باروت موضعٌ يحتاج إلى تدقيق. فهو يحيل في ذلك إلى أبابسا ص31–32 والطباخ ج3 ص367. أما أبابسا فلا تسمّي راغب أفندي، وتؤرّخ الاستحواذ الواسع على امتداد الفرات بعبارة «dès 1881»، أي ابتداءً من 1881 لا 1866، وتذكر أنّ المسح العقاري في الجزيرة السورية نفسها تأخّر إلى ما بعد الانتداب. فيبقى الطباخ (ج3 ص367) سندَه الوحيد لاسم راغب أفندي ولسنة 1866.

ويحتاج الأمران اللذان يربط بينهما باروت إلى ترتيبهما في الزمن. فقانون الأراضي العثماني صدر سنة 1858، قبل طفرة القطن، ونظّم تسجيل حقّ التصرف في الأرض في سجلات الطابو. وكانت نتيجته المعروفة في بلاد الشام أن أعيان المدن سجّلوا باسمهم أراضي كانت حيازتها جماعية، أحياناً بموافقة فلاحين ظنّوا أنهم ينجون بذلك من الضرائب والتجنيد.[77]

ثم جاءت الحرب الأهلية الأميركية (1861–1865)، فانقطع القطن الأميركي عن مصانع أوروبا وارتفعت أسعاره، فتوسّعت ولاية حلب في زراعته لتنتفع بهذا الارتفاع: من ألف بالة سنة 1862 بقيمة 8503 ليرات، إلى عشرة أضعافها سنة 1863، ثم إلى 22 ألف بالة سنة 1864 بقيمة 119,727 ليرة.[78] فلما انتهت الحرب وعاد القطن الأميركي إلى الأسواق انهارت الأسعار، فوجّه تجار حلب ما جمعوه من أرباح إلى تملّك الأراضي على الفرات. فالقانون فتح باب التسجيل، والقطن وفّر المال الذي اشتُريت به الأرض.

وهذا الربط بين التجارة والإصلاح العقاري وتوسّع ملكيات الأعيان له أساس تاريخي إذن، لكنه لا يوضح وحده طبيعة الحقوق التي انتقلت، ولا علاقة أصحاب السندات بمن كانوا يزرعون الأرض أو ينتفعون بها.

وتتيح أطروحة فييس كارابولوت (2024)، المستندة إلى مراسلات وتحقيقات عثمانية، إعادة بناء جانب من هذه العلاقات في شرقي ولاية حلب. ففي مزرعة جبل عيسى السلطانية (Cebel-i İsa Çiftlik-i Hümayunu)، التي أُنشئت سنة 1851 بستّ عشرة قرية، ثم امتدت تدريجياً إلى مناطق مسكنة والباب والرقة، لم تكن الأرض مجرد مساحة تنتظر دخول الملكية الفردية، بل كانت تضم قرى وفلاحين ومحاصيل وعلاقات مشاركة زراعية والتزامات مالية متنازعاً عليها. وخلال أزمة الجراد في ستينيات القرن التاسع عشر، اشتكى سكان المزرعة من القروض التي قدمها

---

76 باروت، ص71، الحاشية 109، محيلاً إلى أبابسا ص31–32 والطباخ ج3 ص367.

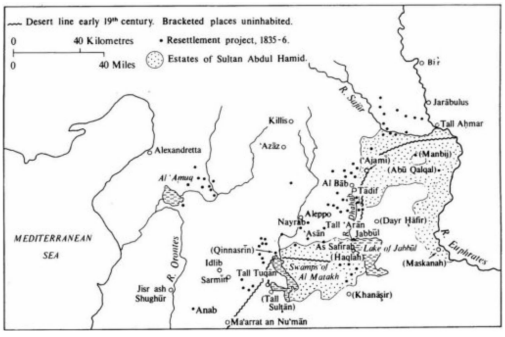
77 Ababsa، نقلاً عن Métral 1996 المرجع نفسه، الفقرة 12، ص93.

78 Myriam Ababsa, «**Raqqa: territoires et pratiques sociales d'une ville syrienne**», Beyrouth: Presses de l'Ifpo, 2009، الفصل الأول، الفقرة 11. books.openedition.org نقلاً عن Lewis 1987 ص47.

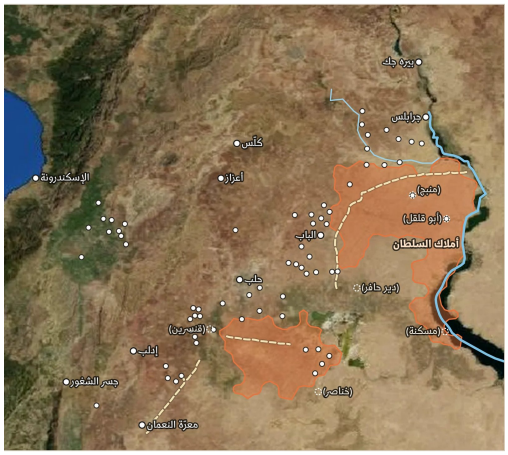
مديرها ومن الفوائد المفروضة عليها، ومن تحصيل الديون بالإكراه. وتكشف التحقيقات عن نزاع بين المنتجين المباشرين ومن يملكون سلطة الإدارة والجباية، لا عن عملية إعمار زراعي تبدأ بمجرد منح السندات.[79]

وتكشف المراسلات المتعلقة ببيع أراضي المزرعة أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر عن مشكلة أخرى: فقد خافت بعض الجهات الإدارية من أن يؤدي عرض الأراضي للبيع إلى استحواذ الأعيان الأغنياء عليها وتحول المزارعين إلى مستأجرين في الأراضي التي يعملون فيها. وفي المقابل، كان توسيع المزرعة السلطانية نفسها يثير نزاعات على الإيرادات والسلطة، ويلاحظ كارابولوت أن بعض المخاوف المعلنة من استحواذ الأعيان كانت مبالغاً فيها، وأنها ساعدت على تسويغ توسيعها: فقد ارتفع عدد قراها من 16 سنة 1851 إلى 168 سنة 1878، ثم إلى 400 سنة 1884.[80]

خريطة لويس الأصلية



Lewis 1987، ص16



عن خريطة نورمان لويس **أملاك السلطان عبد الحميد الثاني حول حلب**. المساحة الملوّنة أملاك السلطان، والنقاط البيضاء مواضع مشروع الإسكان في 1835–1836، والخطّ المتقطّع حدّ البادية في أوائل القرن التاسع عشر، والأسماء بين قوسين مواضع غير مأهولة بحسب مفتاح الخريطة.

طابقنا خريطة لويس على ثلاث عشرة مدينة معروفة الموضع، والخطأ نحو 2 كم. فالمواضع تقريبية. رُسمت المدن المرجعية في مواضعها الحقيقية، وبقية العناصر كما وضعها لويس. ويقطع حدّ البادية عند لويس عددٌ من الأسماء، فنقلنا مقاطعه الظاهرة ولم نصل بينها. والبحيرتان في الصورة الفضائية حديثتان. المصدر: Norman N. Lewis, Nomads and Settlers in Syria and Jordan, 1800–1980, Cambridge 1987, p. 16، نقلاً عن Karabulut 2024، الخريطة 3.2، ص151.

ويقدم نزاع نافع الجابري مثالاً ملموساً على تعقيد هذه العمليات. فقد نظرت لجنة تحقيق سنة 1909–1910 في سندات وحقوق ادعاها على أجزاء من أراضي المزرعة السلطانية، وناقشت إلغاء سندات سابقة، والتعويضات المدفوعة، والإيرادات التي حصلها من السكان. ولم يكن النزاع على مساحة الأرض وحدها، بل على مشروعية الحقوق والتصرفات المالية والإدارية التي نشأت خلال عقود سابقة.[81]

79 Veyis Karabulut, «**Governors, Notables and Land Disputes in the Province of Aleppo, 1880s–1910s**»، أطروحة دكتوراه، 2024، الفصل الثالث، ص109–121، نقلاً عن BOA, HH.İ 46-22 (1868–1867 تحقيقات).

80 كارابولوت، ص130–133 وص150–151، نقلاً عن BOA, İ.ŞD 44-2374؛ وBOA, ML.EEM 45-33؛ وY.A.RES 26-33.

81 كارابولوت، ص205–206، الحاشيتان 101–102، نقلاً عن BOA, BEO 3738/280331.



خريطة عثمانية · 1886 **مزرعة جبل عيسى السلطانية في 17 نيسان 1886.** الخطّ الأصفر حدود المزرعة كما رسمتها الإدارة، وقد صار في داخلها معظم قضاءَي الباب ومنبج وناحية أبي قلقل حتى الفرات. وفي الأصل يظهر هذا الخطّ باهتاً، فأعدنا رسمه فوق موضعه دون أن نكمله حيث ينقطع. وأزلنا الأسماء اللاتينية التي أضافها كارابولوت، وإطار اللوحة.

أرشيف المديرية العامة للطابو والمساحة في تركيا، TKG.KK.VKF.Cd.57، بتاريخ 17 نيسان 1886؛ عن Karabulut 2024، الخريطة 3.1، ص137.

ومن ثم ينبغي التمييز بين تسجيل حق التصرف، واكتساب الملكية، وامتلاك سلطة الجباية، والعمل الزراعي الفعلي، والحيازة السابقة. فقد تنتقل الحقوق القانونية إلى أحد الأعيان من دون أن يتغير السكان الذين يزرعون الأرض، وقد يُفضي انتقالها إلى تحويل الفلاحين إلى مستأجرين أو إلى انتزاع حقوق كانوا يمارسونها. كما قد يكون التوسع الزراعي جديداً بالفعل في حالات أخرى. ولا يجوز استنتاج أي من هذه الاحتمالات من سند الطابو وحده. وحين يمنح ثريا باشا سندات «خاقانية» لأسر دير الزور سنة 1864–1866، بمساحاتٍ من 12 إلى أكثر من مئة دونم،[82] فإنّ وجود تلك الأسر سابقٌ منطقياً على تسجيل حقوقها.

وهذه هي النقطة التي ينبغي اختبارها في معالجة باروت: هل يتتبع انتقال الملكية بوصفه تحولاً في علاقات الإنتاج والسلطة بين الدولة والأعيان والفلاحين، أم يكتفي بوصف توسع الأملاك المسجلة؟ وما الأثر الذي يرتبه

82 باروت، ص70، الحاشية 106.

على ذلك في تفسير العمران والاستقرار السكاني؟ فالمصادر الحديثة لا تنقض وقوع انتقالات واسعة في حقوق الأرض، لكنها تمنع مساواة التوسع العقاري بإنشاء استيطان جديد، أو اعتبار تسجيل الأرض بداية تاريخ سكانها.

8.2 من الرعي إلى الزراعة: الشوايا والائتمان وتفاوت الثروة في ريف الفرات

نبدأ بما يقوله باروت. ففي الصفحتين 74–75 يصف باروت ريف دير الزور: كبار الملاك وأصحاب رؤوس الأموال يسيطرون على وسائل الري والإقراض، وفوائد القروض تبلغ 50٪ وأحياناً 100٪، و«الشاوي» تسميةٌ يُحتقر بها الفلاح. ويقرّ بأن تحويل البدو إلى فلاحين لم ينفصل عن التبعية للرأسمال المديني وملكية الأرض.[83] وفي الصفحة 71 يذكر أن أرسلان باشا، قائمقام دير الزور، بنى في أواسط الستينيات أول مدرسة ابتدائية ومستشفى وعشرات القرى لإسكان البدو، وأن الجنود الذين وضعهم لحراسة هذه القرى اضطروا إلى المغادرة نحو البادية الشامية، فهجرها البدو.[84]

وهذا وحده يجيب جزئياً عن السؤال الذي انتهى إليه القسم السابق: فباروت لا يكتفي بوصف توسع الأملاك، بل يذكر أثره في علاقات الإنتاج. والانتقال إلى الزراعة عنده لم يكن تحولاً تقنياً أو سكانياً فحسب، بل تغيّراً في الملكية والمكانة الاجتماعية أيضاً.

ونضيف إلى عرضه أربعة أمور، من مصادر لا يستعملها.

أولاً، لم يكن الانتقال إلى الزراعة تخلياً عن الرعي. فقد بيّنت فرانسواز ميترال أن الجماعات التي عُرفت بالشوايا في وادي الفرات جمعت بين الري التقليدي بجرّ المياه بالقربة الجلدية، أو «الناصبة»، وزراعة الحبوب بعلاً على المصاطب، وتربية الأغنام في المراعي المحيطة.[85] فلا يصح تصوّر الزراعة والرعي نمطَي عيش متنافيين، ولا اعتبار الإقامة في القرية دليلاً على ترك المجال الرعوي.

ثانياً، الدَّين أقدم من الزمن الذي يصفه باروت على الأرجح. فقد رأينا في القسم 8.1 أن سكان مزرعة جبل عيسى، قرب حلب، اشتكوا في ستينيات القرن التاسع عشر من الحبوب التي أُقرضوها بفوائد عالية ومن تحصيل الديون بالإكراه، بعد أن أتلف الجراد محاصيلهم. أما الربا الذي يصفه باروت في ريف دير الزور فيقرنه هو نفسه بتطوّر أدوات الري «إلى الغرّاف»، والغرّاف عند هانوير حلّ محلّ الناصبة نحو 1930، وهو يؤرّخ انتشار الربا هناك بقدوم الفرنسيين. فالصورة التي يرسمها باروت صورة زمن الانتداب.[86]

ثالثاً، لم يكن الدَّين المصير الوحيد لمن تحوّلوا إلى الزراعة. ويظهر ذلك فيما جرى بعد نهاية العهد العثماني بعقود، وهو خارج موضوعنا، لكنه يمنع تعميم صورة الفلاح المدين. فمنذ أواخر الأربعينيات، ثم مع طفرة القطن في

---

83 باروت، ص74–75، الحواشي 119–123. ولا يؤرّخ باروت نسبة الربا بسنة، لكنه يقرنها بأدوات الري «التي أخذت تتطوّر إلى الغرّاف»، ويحيل فيها إلى عيّاش والصليبي.

84 باروت، ص71، والحاشية 108، وفيها يحيل إلى الترجمة العربية لكتاب آن بلنت (**«قبائل بدو الفرات»**، تعريب أسعد الفارس ونضال خضر معيوف، دمشق 1978)، وإلى «Hannoyer, p. 123» دون أن يسمّي العمل.

85 Françoise Métral، 1987، ص112؛ Jean Hannoyer, «Essai d'histoire socio-économique des villages de la basse vallée de l'Euphrate», **Revue de géographie de Lyon** 54، «الناصبة». وفي 1979، ص271–273، «nasba»، «العدد 3، عند هانوير: قربة جلدية على بكرة يجرّها ثور أو بغل. وكانت الأرض التي تسقيها وحدةً تُجبى عليها الضريبة.

الخمسينيات، اتجه أصحاب رؤوس الأموال في المدن إلى الزراعة، ونصبوا المضخات الآلية على الفرات. وصار صاحب المضخة يأخذ حصةً من المحصول لأنه يملك الماء، ولو كانت الأرض لغيره والعمل على الفلاح. ولم يغيّر الإصلاح الزراعي ذلك كثيراً، فبقيت المضخات والآلات في أيدٍ قليلة.[87] وسجّلت بعثة البنك الدولي سنة 1955 فوائد على بعض القروض الزراعية من خارج المصارف في سورية بين 50٪ و100٪، أي النسبة نفسها التي يذكرها باروت، في حين كانت شروط الاقتراض أفضل لمن استطاع الوصول إلى المصارف. ويميّز حنّا بطاطو بين أشكال من الاستدانة، منها بيع المحصول سلفاً بأقل من سعر السوق ورهن حقوق الأرض ضماناً للدين، فيمكن أن يصير الدين وسيلةً لنقل المحاصيل والحقوق العقارية.[88] لكن الطفرة نفسها أغنت ملّاكاً متوسطين من الشوايا على الفرات، فصاروا ينازعون المشايخ القدامى هيمنتهم، كما تبيّن ميريام أبابسا.[89] فأنتج التحول الزراعي تفاوتاً داخل الجماعات الريفية نفسها، لا مساراً واحداً من الرعي إلى الفلاحة ثم إلى التبعية.

رابعاً، لم تكن «الشاوي» وصفاً محايداً لطريقة العيش. فقد ارتبطت برعي الشياه، واستُعملت للتمييز بين جماعات تربّي الأغنام وتزرع بدرجات مختلفة، وجماعات بدوية أكثر اعتماداً على الإبل والتنقل. لكن سلطات الانتداب الفرنسي وظّفت هذا التمييز في تنظيم الإدارة والضرائب والامتيازات، كما تبيّن كاتارينا لانغه، فصار تراتباً اجتماعياً وإدارياً.[90]

أما ما نستنتجه، فأوّله يخصّ القرى التي بناها أرسلان باشا لإسكان البدو. فهي عند باروت قرى سُكنت ثم هُجرت حين رحل الجنود الذين يحرسونها، ومن مصادره فيه الرحّالة آن بلنت. لكن بلنت تروي غير ذلك. فقد مرّت في شتاء 1877–1878 بأطلال أكواخ طينية على الفرات تُدعى أبو غرارة، وكتبت أنها واحدة من سلسلة قرى أمر ببنائها «أصلان، الباشا المقدام» قبل نحو أربع سنوات، لعنزة، ظنّاً منه أنه أقنعهم بترك الترحال أو أرغمهم عليه، وأن الأكواخ «لم تُسكن قطّ».[91] فالقرى عندها لم تُهجر بعد سكنى، بل لم تُسكن أصلاً، وهي لعنزة تحديداً، وتأريخها أقرب إلى منتصف السبعينيات، ولا ذكر عندها لجنود ولا لانسحابهم. وأيّاً كانت الرواية الأصحّ، فإخفاق قرى أنشأتها الإدارة لا يعني هجر الإقليم، ولا يقول شيئاً عن سكان الضفاف الذين كانوا هناك قبلها.

---

86 Hannoyer 1979، ص272–273: الغرّاف يحلّ محلّ الناصبة نحو 1930، والربا ينتشر بقدوم الفرنسيين.

87 Métral، 1987، نقلاً عن Hannoyer، 1982، ص412، الحاشية 7.

88 IBRD, «**The Economic Development of Syria**», 1955، ص89–91؛ Hanna Batatu, «**Syria's Peasantry, the Descendants of Its Lesser Rural Notables, and Their Politics**», 1999، ص54–55.

89 Myriam Ababsa, «Agrarian Counter-Reform in Syria (2000–2010)»، في Raymond Hinnebusch وآخرين، «**Agriculture and Reform in Syria**», St Andrews Papers on Contemporary Syria، 2011، نقلاً عن S. Khalaf, «**Family, Village and Political Party**», 1981، ص85–87.

90 Katharina Lange, «"Bedouin" and "Shawaya": The Performative Constitution of Tribal Identities in Syria during the French Mandate and Today», «**Journal of the Economic and Social History of the Orient**» 58، 2015، 2011 وعن تبنّي بعض الشوايا التسمية بعد ص207–213 وص217–224. هويةً يعتزّون بها، وهو أمر معاصر لا يُسقط على القرن التاسع عشر: Haian Dukhan, «From Shame to Pride: The Politics of Shawi Identity in Contemporary Syria», «**Middle East Journal of Culture and Communication**» 15، 2022، ص377–384.

91 Lady Anne Blunt, «**Bedouin Tribes of the Euphrates**», لندن 1879، ج1، ص84. archive.org

وقيمة صفحات باروت هذه ليست في أنها تثبت فشل الاستقرار الزراعي أو تنقض التوسع العمراني، بل في أنها تفتح سؤالاً عن العلاقات الاجتماعية التي نتجت عنه. فالتوسع في الزراعة قد يرفع الإنتاج ويمنّي الأسواق، وقد يعيد توزيع الثروة والسلطة على نحو غير متكافئ، وقد يتيح صعود فئات ريفية جديدة.

والسؤال إذن ليس هل تجاهل باروت الاستغلال، فهو يذكره صراحة، بل هل يمنحه وزناً في تفسير تكوّن الجزيرة، أم يجعله نتيجة جانبية لعملية يعرّفها أساساً بالهجرة والإسكان والانتقال من البداوة إلى الزراعة. ولا يُحسم ذلك إلا بمقارنة هذه الصفحات باستعماله مفاهيم الإعمار والاستقرار والتبدون في بقية الكتاب، وهو ما يتناوله القسم الثالث.

8.3 الملاحة النهرية: بين مشروعات الإعمار والتشغيل الفعلي

وكما قرأنا الأرض بما جرى عليها لا بما أرادته الإدارة، نقرأ النهر كذلك. فباروت يجعل تطوير «طرق المواصلات النهرية الفراتية» بين مسكنة والفلوجة جزءاً مما يسمّيه «إحياء الجزيرة السورية»، الذي أدّى بحسب عبارته «دوراً رئيسياً في ربط شرق السلطنة بغربها».[92] والسؤال هنا: ما الذي تحقّق من هذا الطموح على النهر نفسه؟

ويلزم لذلك التمييز بين أربع مراحل: استكشاف صلاحية النهر للملاحة، وتسيير باخرة في رحلة تجريبية، وإنشاء خدمة موسمية محدودة، وإقامة خط تجاري منتظم. ولا تثبت إحداها بالضرورة تحقّق الأخرى.

بدأت أشهر المحاولات البريطانية ببعثة فرانسيس رودون تشيسني في 1835–1836، التي أرادت اختبار طريق بخاري يصل البحر المتوسط بالخليج، بوصفه احتمالاً لربط بريطانيا بالهند. وقد جُمعت الباخرتان «فرات» (Euphrates) و«دجلة» (Tigris) قرب بيره جك، ثم بدأتا النزول في النهر. وفي 21 أيار 1836 غرقت «دجلة» في عاصفة، وواصلت الأخرى الرحلة. ولم تؤدِّ التجربة إلى خط تجاري منتظم، لكنها أسهمت في مسح النهر وإنتاج معلومات جغرافية وملاحية استعملتها المشاريع اللاحقة.[93]

وفي سنة 1841 وصلت باخرتا «نيتوكريس» (Nitocris) و«نمرود» (Nimrod)، بقيادة الكابتن كامبل، صعوداً إلى مسكنة بعد عوائق شديدة في المجرى. فأثبتت الرحلة إمكان بلوغ هذا الموضع تقنياً، وكشفت صعوبة تحويل هذا الإمكان إلى خدمة تجارية منتظمة.[94]

أما تجربة مدحت باشا فتوثّقها شهادة بريطانية. ففي تقرير نُشر سنة 1888 عن جولة جرت في شتاء 1886–1887، ذكر المقيم البريطاني في بغداد وليم تويدّي أن مدحت باشا صعد في أيار 1872 بالباخرة الحكومية العثمانية «فرات» (Furât) من السقلاوية إلى مسكنة، بصحبة الكابتن باول، الذي كان ضيفاً على الباخرة. ونقل تويدّي عن دفتر رحلة باول تكرار جنوح السفينة، وتعطّل عجلة الجدف، والاضطرار إلى تخفيف حمولتها، والاستعانة بسكان

---

92 باروت، ص65.

93 British Library, IOR/L/MAR/C/574؛ ومكتبة قطر الرقمية، «Steaming Ahead: The Euphrates Expedition 1835–36». qdl.qa.

94 تويدّي، ص38؛ **Encyclopædia Britannica**، الطبعة الحادية عشرة، مادة «Euphrates».

ضفاف النهر لتجاوز بعض المواضع الصعبة.[95] فكانت الرحلة اختباراً عملياً كشف أن الباخرة لا تعمل باستقلال عن المعرفة المحلية والعمل البشري.



الباخرتان «فرات» و«دجلة» على الفرات
عند موضع ثابساقوس القديم



غرق «دجلة»، 21 أيار 1836
في عاصفة على النهر

لوحتان من كتاب Francis Rawdon Chesney, Narrative of the Euphrates Expedition, London 1868، وعنواناهما فيه Steamers passing Thapsacus وLoss of the Tigris steamer.
وهما رسمان منشوران مع الرواية، لا صورتان فوتوغرافيتان.

وتتّفق هذه الشهادة مع ما يورده أبو بكر جيلان عن اهتمام مدحت باشا بتحسين مجرى الفرات وتطوير النقل بين بغداد وحلب والإسكندرونة، في سياق مشاريع الأشغال العامة في ولايته. ويذكر جيلان أيضاً، نقلاً عن لورير، أن شركة فرنسية تقدّمت سنة 1864 بطلب تسهيلات للملاحة في دجلة والفرات أسوةً بالشركات البريطانية.[96] لكن هذا الطلب لا يثبت أن شركة فرنسية شغّلت الباخرة العثمانية سنة 1872.

ومن هنا يحتاج خبر باروت إلى نظر. فهو يورد في حاشية طويلة أن «أولى عمليات الإبحار من مسكنة إلى الفلوجة» جرت في ولاية مدحت باشا (1869–1872) «بواسطة شركةٍ فرنسيةٍ للمراكب البخارية»، وأن «انقلاب بعض السفن» بسبب كثرة الشرائط الرملية أنهى المحاولة. والحاشية تحيل إلى عيّاش، وقد قرأنا الصفحات المحال إليها فوجدناها عن بالس ومسكنة والتجارة القديمة، لا عن الملاحة البخارية.[97] فنسبة الرحلة إلى شركة فرنسية لا يؤيدها تويدّي ولا جيلان، ولا تسندها الصفحات التي قرأناها من إحالاته. ووصفها بأنها «أولى» عمليات الإبحار لا يستقيم مع نزول باخرتي تشيسني سنة 1836، وصعود باخرتي كامبل إلى مسكنة سنة 1841. أما اختلاف اتجاه الرحلة، من مسكنة إلى الفلوجة عند باروت ومن السقلاوية إلى مسكنة عند تويدّي، فلا يكفي وحده دليلاً على الخطأ، فقد يصف باروت رحلة العودة نزولاً. ولا يجوز كذلك مساواة السقلاوية بالفلوجة دون تحديد المسار.

وفيه ينقل تويدّي دفتر رحلة qdl.qa :British Library, Mss Eur F112/384, f. 28v تقرير منشور سنة 1888 عن جولة 1886–1887، ص38. William Tweedie **95**
باول.

ص192–195؛ وص271، الحاشية 64، نقلاً عن لورير، 2011. Ebubekir Ceylan, «**The Ottoman Origins of Modern Iraq**» **96**

باروت، ص65، والحاشية 94. والحاشية تبدأ بالإحالة إلى عبد القادر عيّاش، «**حضارة وادي الفرات**»، ص362 و364، ثم تعرض بعثة تشيسني وخبر الشركة الفرنسية وانقلاب السفن، وتنتهي بـ«قارن مع: فرا ودوهوفل، ص49–50». قرأنا صفحات عيّاش 361–364 بالصور، وهي عن بالس ومسكنة والتجارة القديمة، ولا تذكر تجربة مدحت باشا ولا شركة فرنسية. **97**

ولم تكن العقبات تقنية فحسب. فقد وصف تويدّي عوائق أحدثتها منشآت الري التقليدية، من سدود حجرية ونواعير ترفع الماء إلى الأراضي المزروعة، وتحدّث عن فتح ثغرات في بعضها لتمرّ البواخر. لكنه لم يحسم هل تراجع عدد النواعير العاملة بسبب تلك التدخلات أم لأسباب أخرى أضعفت الزراعة.[98] وهذه شهادة تكشف احتمال التعارض بين هدفين من أهداف «الإعمار»: تحسين النقل النهري، والحفاظ على البنية القائمة للري.

ويضيف تويدّي أن السلطات العثمانية سيّرت باخرة صغيرة بصورة متقطعة بين الحلّة ومسكنة في موسم ارتفاع المياه، من نيسان إلى تموز، لا لأهداف تجارية وحدها، بل لإظهار سلطة الدولة أمام العشائر المقيمة على ضفاف النهر، وأن هذه المحاولات كانت قد توقفت قبل تقريره بسنوات. ولا يُعتمد تقديره لدوافع الحكومة تفسيراً وحيداً، فهو مراقب بريطاني في سياق التنافس على النفوذ في العراق. لكنه يذكّر بأن الملاحة كانت مشروعاً سياسياً وعسكرياً أيضاً، لا مجرد وسيلة لخفض كلفة نقل البضائع.

وتؤيد شهادة فيتال كوينيه أن المشروع بقي في أواخر القرن التاسع عشر أمراً مأمولاً. ففي وصفه لولاية حلب، المنشور سنة 1891، رأى أن تراجع مكانة المدينة التجارية بعد افتتاح قناة السويس يستدعي إنشاء السكك الحديدية وخدمات الملاحة البخارية على الفرات، ليعود وصل حلب بالتجارة الممتدة نحو الخليج، وعرض ذلك ضرورةً لم تتحقق، لا شبكةً قائمة.[99] وكتب في وصفه لمتصرفية الزور: «بسبب عدم صيانة الأشغال، عادت الحال إلى ما كانت عليه، وتوقّفت خدمة البواخر عن العمل تماماً».[100]

ولا يعني تعثّر الملاحة البخارية في الفرات الأعلى أن البواخر لم تعمل في العراق. فقد قامت خدمة تجارية منتظمة على دجلة بين بغداد والبصرة منذ نحو سنة 1860، تديرها مصالح عثمانية وبريطانية متنافسة. وتوضح دراسة كاميل ليانز كول أن الخزينة الخاصة للسلطان عبد الحميد الثاني حصلت على امتياز واسع شمل الملاحة من القرنة حتى مسكنة على الفرات وحتى الموصل على دجلة، لكنها لم تنفّذ كل التوسعات التي تصوّرها مسؤولوها. وبين 1893 و1908 رُفضت طلبات ستة اتحادات تجارية محلية على الأقل، ومعها بلدية بغداد، للاشتغال بالملاحة، بحجة احتكار الخزينة الخاصة.[101]

وتكشف دراسة كول جانباً أعمق من علاقة الملاحة بفكرة الإعمار. ففي مذكرة للخزينة الخاصة مؤرخة في 9 تشرين الثاني 1887، عُرضت البواخر وسيلةً لنقل المحاصيل الموجودة فعلاً، ثم توقّعت المذكرة أن يزيد تطوير الملاحة العمران والرخاء. وفي مذكرة لوزارة الداخلية سنة 1888، ارتبط مشروع النقل بتوسيع المحاصيل التجارية، وشقّ الطرق، وإقامة خطوط تربط مسكنة بحلب، وتشجيع إسكان العشائر.[102]

وهنا ينبغي التمييز بين ما تصفه الوثائق من واقع اقتصادي قائم، وما تتوقعه المشروعات من تحولات. فإقرار الإدارة بوجود محاصيل تحتاج إلى النقل يثبت نشاطاً إنتاجياً سابقاً على مشروع الملاحة. أما الحديث عن زيادة العمران

---

98 تويدّي، الموضع نفسه، ص38.

99 Vital Cuinet, «**La Turquie d'Asie**»، ج2، باريس: Ernest Leroux، 1891، ص155.

100 Vital Cuinet, «**La Turquie d'Asie**», t. II, Paris: Ernest Leroux, p. 292.

101 Camille Lyans Cole, «Nafia for the Tigris», 2024 (نُشر إلكترونياً 2021). ص489–490 وص495 وص499–505. journals.sagepub.com

102 كول، ص497–499، نقلاً عن BOA, ML.EEM 323.61؛ وDH.MKT 1586.94.

أو إسكان العشائر فيكشف أهداف السلطة وتصوراتها، ولا يثبت أن الأراضي كانت خالية من السكان، ولا أن خططها أُنجزت، ولا أن كل استقرار لاحق نتج منها.

ويتّضح هذا الفرق أكثر بعد الثورة الدستورية سنة 1908. فقد انتقلت امتيازات الخزينة الخاصة إلى مؤسسات حكومية أخرى، وأُجيز بين 1909 و1913 لست شراكات محلية على الأقل العمل في الملاحة البخارية، واستمرت المشاريع الكبرى الرامية إلى ربط الملاحة بالسكك الحديدية والري والتجارة. لكن التراخيص ونصوص الامتيازات لا تثبت أن المسارات المقترحة صارت خطوطاً منتظمة. ويصدق ذلك على مسوّدة امتياز سنة 1913 للملاحة من مسكنة والموصل إلى القرنة: فنصّ الامتياز وحده لا يثبت أنه نُفّذ، ولا يذكر سفناً ولا رحلات.[103]

وتستدعي هذه الوقائع تمييزاً آخر: فتعثّر البواخر لا يعني توقف النقل النهري بوسائل أقدم، كالقوارب والأطواف. فلا يساوي توقف الخط البخاري توقف التجارة النهرية، كما لا يثبت مرور باخرة عابرة نشوء شبكة مواصلات مستقرة.

طموحٌ متّصل، وتشغيلٌ متقطّع

محاولات جعل الفرات صالحاً للملاحة البخارية. ما خُطّط له بالرمادي، وما جرى فعلاً على النهر بالأحمر.

1835 طموحٌ وإجراء
بعثة تشيسني تختبر طريقاً بخارياً إلى الهند

21 أيار 1836 ما جرى على النهر
غرق الباخرة «دجلة»، وتواصل «فرات» النزول
ولم يُنشأ خطٌّ تجاريٌّ منتظم.

1841 ما جرى على النهر
باخرتا كامبل تصعدان إلى مسكنة
بعد عوائق شديدة في المجرى.

1864 طموحٌ وإجراء
شركةٌ فرنسية تتقدّم بطلب تسهيلات للملاحة
ولا إثبات أنها أدارت تجربة 1872.

أيار 1872 ما جرى على النهر
مدحت باشا يصعد بالباخرة «فرات» من السقلاوية إلى مسكنة
الجنوح، وتعطّل عجلة الجدف، والاستعانة بالسكان.

قبل 1886 ما جرى على النهر
باخرة صغيرة متقطّعة بين الحلّة ومسكنة، من نيسان إلى تموز
توقّفت قبل جولة تويدّي بسنوات.

1887–1888 طموحٌ وإجراء
مذكّرات عثمانية تربط الملاحة بالعمران وإسكان العشائر
تصف أهدافاً، لا ما تحقّق.

1891 ما جرى على النهر
كوينيه: «توقّفت خدمة البواخر عن العمل تماماً»
بسبب عدم صيانة الأشغال. والسنة سنة نشر كتابه.

103 كول، ص505–508. ومسوّدة امتياز 1913: British Library، ملفات سكة حديد بغداد، qdl.qa

1893–1908 طموحٌ وإجراء
الخزينة الخاصة للسلطان ترفض طلبات ستّ مجموعاتٍ محلية فأكثر وبلدية بغداد
بدعوى احتكار النقل.

1909–1913 طموحٌ وإجراء
تراخيص لستّ شراكات محلية على الأقل
والترخيص ليس إثباتاً لخطٍّ منتظم.

1913 طموحٌ وإجراء
مسوّدة امتيازٍ من مسكنة والموصل إلى القرنة
ووجود المسوّدة ليس إثباتاً للتنفيذ.

التواريخ كلّها من هذا القسم وحواشيه. «قبل 1886» تقدير من عبارة تويدّي أن المحاولات توقّفت قبل جولته بسنوات.

وعليه، لا تُختزل مراجعة معالجة باروت للملاحة في تصحيح اتجاه رحلة أو جنسية شركة. فالقضية الأوسع هي العلاقة بين الخطاب الإصلاحي وقدرة الدولة الفعلية على تنفيذ مشروعاتها. لقد وُجدت محاولات تقنية ومشاريع تجارية ومنافسات على الامتيازات، لكن تحقيقها ارتبط بظروف النهر، ومصالح التجار، والتمويل، والبنية الزراعية القائمة، وعلاقات الدولة بالجماعات المحلية.

وتكتسب هذه النتيجة أهميتها في قراءة التكوين التاريخي للجزيرة: فمشروع الملاحة لا يقدّم بذاته مقياساً لحجم السكان أو أصولهم أو تاريخ استقرارهم، وفشله لا يثبت انقطاع النشاط الاقتصادي أو خلوّ ضفاف النهر. لكنه يكشف كيف تصوّرت الإدارة العثمانية إعادة تنظيم المجال، وكيف حاولت إخضاع الحركة التجارية والزراعية لمشروعات أشمل للسيطرة والجباية والإعمار. وتبقى المسافة بين تلك التصورات ونتائجها الفعلية هي ما ينبغي أن يحقّق فيه المؤرخ، بدلاً من التعامل مع خطط الدولة بوصفها وصفاً مباشراً للواقع الذي أرادت تغييره.

9 الدولة ترسم حداً — متصرفية الزور 1871

انتهى الفصل السابق إلى التمييز بين ما أرادت الدولة العثمانية إنشاءه على النهر وما استطاعت تحقيقه. ويظهر التمييز نفسه في إعادة تنظيم الزور إدارياً سنة 1871. فهنا لم تكن الدولة تغيّر وسائل النقل، بل ترسم من جديد حدود سلطتها على مجالٍ تتداخل فيه المدن والقرى والمزارع ومسارات الرعاة. ويجعل باروت هذا الترسيم بدايةَ ما يسمّيه «مركزية دير الزور»، التي يبني عليها سرده لإعمار الجزيرة.[104] ولفهم أثره يلزم الفصل بين ثلاثة أمور: إنشاء الوحدة الإدارية، وقدرة الدولة على ممارسة سلطتها داخلها، وتاريخ السكان الذين شملتهم حدودها.

«السنجق» وحدةٌ إدارية عثمانية دون الولاية، و«المتصرفية» سنجقٌ يتصل مباشرةً بإسطنبول لا بوالي الولاية. وكانت الزور بين 1855 و1869 ناحيةً تابعة لحلب يديرها قائمقام، ثم صارت سنة 1870 سنجقاً مركزه دير الزور ومتصرّفه أرسلان باشا. وبطلبٍ منه صدرت في 24 آذار 1871 إرادةٌ سلطانية باستقلال السنجق عن حلب. وبقي

104 باروت، ص67–68، الحواشي 98–101.

مستقلاً حتى 1876، ثم عاد إلى حلب بين 1877 و1882، ثم استقلّ من جديد بإرادة 19 حزيران 1882، وصُنّف سنة 1888 متصرفيةً ممتازة.[105]

ولماذا أرادت الدولة هذا الترسيم؟ يجيب صامويل دولبي من المراسلات العثمانية نفسها. ففي مذكرة مطلع 1871 لاحظ المسؤولون أن شمّر تستفيد من وقوع البادية بين ولايات بغداد وحلب وديار بكر: كلما عوقبت في ولاية انتقلت إلى أخرى، ولا أحد أبرع في ذلك من شيخها عبد الكريم. فرأوا أن جمع البادية تحت إدارة واحدة يجلب «فوائد كثيرة».[106] وفي أوامره إلى أرسلان باشا في آذار 1871 عرّف الصدر الأعظم محمد أمين عالي باشا الزور بأنها «بلاد البادية بين بغداد وديار بكر وحلب»، تمتد من قرب الموصل إلى الفرات، ومن سنجار والخابور إلى رأس العين، وطلب أن تصير متصرفيةً خاصة.[107] فضُمّت إلى الزور، التابع لحلب من قبل، رأسُ العين ونصيبين من ولاية ديار بكر، وسنجار من ولاية بغداد، وعددٌ من العشائر التي كانت تتبع حلب.[108] فالغاية أن تقترب حدود الإدارة من مجال حركة الجماعات التي تريد الدولة إخضاعها، فتصير هذه الحركة نفسها قابلةً للمراقبة والجباية والتدخل العسكري.



خريطة حديثة **متصرفية الزور الخاصة سنة 1871.** المساحة الرمادية حدود المتصرفية كما يرسمها دولبي: من ويران شهر ورأس العين شمالاً إلى تدمر جنوباً، ومن الرقة غرباً إلى الخابور شرقاً، وخارجها ماردين ونصيبين وسنجار والموصل.

Samuel Dolbee, Locusts of Power, 2023، ص57، الشكل 8.

ووصفت هذه المراسلات البادية بأنها «خالية من الزراعة»، واتهمت شمّر وعنزة بمحو «آثار العمران»، وربطت إصلاحها بإخضاعهم وحملهم على الاستقرار.[107] وهذه أوصافٌ تكشف كيف رأت الإدارة المجال الذي تريد إصلاحه، لا ما كان فيه. فهي لا تثبت خلوّه من البشر، ولا غياب حقوق الرعي والانتفاع الموسمي فيه. واختلاف طريقة استغلال الأرض عن الزراعة التي تفضّلها الإدارة لا يعني أن تلك الطريقة لم تكن موجودة.

105 İdris Bostan, «Zor Sancağı'nın İmâr ve Islâhı ile Alâkalı Üç Lâyiha». «**Osmanlı Araştırmaları**» 6، إسطنبول 1986، ص164–166؛ وبوستان، «Deyrizor». «**TDV İslâm Ansiklopedisi**» 9، 1994. islamansiklopedisi.org.tr

106 Samuel Dolbee, «**Locusts of Power**», Cambridge 2023، نقلاً عن BOA, İ.MMS 40/1654 (5 كانون الثاني 1871)، ص55–56.

107 دولبي، ص56–57، نقلاً عن BOA, ŞD 2434/69 (15 آذار 1871).

108 دولبي، ص58–59.

107 دولبي، ص56–57، نقلاً عن BOA, ŞD 2434/69 (15 آذار 1871).

ولم تستقبل الجماعات المشروع بطريقةٍ واحدة. فقد ثار قسمٌ من شمّر صيف 1871 بقيادة عبد الكريم. وتتباين الروايات في السبب المباشر للثورة، لكن دولبي ينقل عن المؤرخ أوكتاي كارامان أن عبد الكريم غضب من إلحاق رأس العين ونصيبين بالزور، ورأى فيه تمهيداً لإجبار البدو على بناء البيوت وفلاحة الأرض.[109] فلم تكن مقاومته رفضاً لسلطةٍ إدارية جديدة فحسب، بل دفاعاً عن حرية الحركة والانتفاع بالمراعي. ولم تكن شمّر كتلةً واحدة: فقد أراد مدحت باشا، والي بغداد، أن يستفيد من التنافس بين عبد الكريم وأخيه غير الشقيق فرحان، وعرض أن تُعطى شمّر الأراضي غير المزروعة على الضفة اليمنى لدجلة بين تكريت والموصل.[110] فلم تكن الحدود الجديدة إقراراً بحركةٍ قائمة، بل وسيلةً لإعادة تشكيل الولاءات وأنماط العمل.

ولم يكن السكان المستقرون مادةً صامتةً في هذا الترسيم. فقد عرض المؤرخ أحمد غولنتش وثيقةً عثمانية تتعلق بالنقاش الذي أُثير في 19 أيار 1871 حول إلحاق رأس العين ونصيبين بالزور. وفيها أن تجار القضاءين ومزارعيهما اعترضوا، وأرسلوا برقيات يطلبون إعادتهما إلى سنجق ماردين، أو إلحاق سنجق ماردين كله بالزور معهما.[111] فقبل الحدود بنصف قرن كان في هاتين البلدتين تجارٌ ومزارعون يرفعون رأيهم إلى الدولة، ووجهتهم ماردين في الشمال، لا دير الزور في الجنوب. ولم يكن المسؤولون أنفسهم متفقين: فأرسلان باشا، متصرف الزور، رأى أن لا فائدة من إلحاق ماردين ورأس العين ونصيبين بمتصرفيته، وأن بقاء الوضع القديم أنسب.[111]

ولا تقول البرقيات كم يمثّل أصحابها من السكان، ولا نسبة المستقرين إلى الرحّل في القضاءين، ولا متى أُنشئت القرى التي زرعها هؤلاء، ولا أصولهم. لكنها تمنع تصوير الإقليم فضاءً عشائرياً خالياً من التجارة والزراعة والمصالح المحلية قبل إنشاء المتصرفية.

أما الإدارة فرأت غير ذلك. ففي كانون الثاني 1873 أثنى تقريرا قضاءَي نصيبين ورأس العين على ارتباطهما بالمتصرفية الجديدة، كما ينقل دولبي.[112] والتقريران صادران عن موظفي القضاءين لا عن تجارهما ومزارعيهما، فهما رأي الإدارة في ترسيمها، لا رأي السكان.

ويورد باروت في السياق نفسه معلومةً لها وزنٌ في هذه الدراسة: أن الإدارة نظّمت سنة 1870 «أماكن تمركز عشائر كيلي والمللّية وخلجان الكردية نواحيَ مرتبطةً بقضاء رأس العين».[113] ولا نعرف عشيرةً باسم «كيلي» في هذه المنطقة، والأرجح أنها «كيكي» صُحّفت في الطباعة. ففي جدولٍ لنواحي ولاية ديار بكر في تنظيم 1867، مستخرجٍ من وثيقة عثمانية، ترد تحت رأس العين نواحٍ بأسماء الجماعات، منها المللّي و«كيكي چركان» و«كيكي خلجان».[114]

---

109 دولبي، ص59، نقلاً عن Oktay Karaman، ص242.

110 دولبي، ص58، نقلاً عن BOA, İ.DH 630/43847 (آذار 1871).

111 Ahmet Gülenç, «Administrative Structure of Diyarbekir in the Ottoman Empire (1515–1876)», في Ö. M. Budak (محرر), «**The Research on History I**», ISTES, 2023، ص90، نقلاً عن BOA, ŞD 1453/25.

111 Ahmet Gülenç, «Administrative Structure of Diyarbekir in the Ottoman Empire (1515–1876)», في Ö. M. Budak (محرر), «**The Research on History I**», ISTES, 2023، ص90، نقلاً عن BOA, ŞD 1453/25.

112 دولبي، ص64، نقلاً عن BOA, ŞD 2213/38 (تقرير قضاء نصيبين، 25 كانون الثاني 1873؛ وتقرير قضاء رأس العين، 23 كانون الثاني 1873).

113 باروت، ص67.

114 Ali Fuat Örenç, «1867 Vilayet Düzenlemesinden I. Dünya Savaşı Başlarına Kadar Diyarbakır'da Mülkî Yapı», في «**Tanzimat'tan Günümüze Diyarbakır**», ج1، أنقرة 2019، الجدول الثالث، ص87–91، نقلاً عن BOA, MVL 739/86.

فثلاثية باروت هي الملّي وفرعا الكيكية. وكانت قرى الكيكية، بفرعيها، قد عُدّت ناحيةً في ديار بكر بين 1846 و1847، أي قبل التاريخ الذي يذكره باروت بنحو ربع قرن.[115]

لكن تسمية الجماعة «ناحية» لم تكن تعني دائماً وحدةً إقليمية بمركزٍ وموظفٍ وقرىً محددة. فالمصدر نفسه يبيّن أن الإدارة العثمانية كانت تعدّ أماكن إقامة بعض العشائر «قضاءً» أو «ناحية» لأغراض الجباية، دون أن تكون كذلك فعلاً.[115] فورود اسم الملّية أو الكيكية في تقسيمٍ إداري يثبت أن الإدارة عرفت هذه الجماعات في أماكنها وأدخلتها في نطاق سلطتها. ولا يثبت وحده متى وصلت إلى المنطقة، ولا أن أفرادها جميعاً استقروا فيها، ولا أن كل المنضوين تحت الاسم من نسبٍ واحد.

ولم تستطع إدارة الزور أن تثبّت حدودها بسهولة. ففي سنة 1874 نشبت نزاعات بينها وبين حلب على موضع الحدّ بينهما، وعلى من يجبي ضريبة الأغنام، حتى ضاعت على الخزينة أموالٌ كثيرة بسبب «فوضى الحدود». ثم عادت الزور إلى حلب، وأُعيدت نصيبين إلى ديار بكر، وسنجار إلى الموصل.[116] فلم تكن الحدود خطوطاً تحدد تبعية المدن والقرى فحسب، بل كانت تحدد أيضاً من يجبي الضرائب، ومن يلاحق الجماعات المتنقلة، ومن يملك السلطة على طرق الحركة والمراعي.

ولم تتخلّ الإدارة عن الفكرة. ففي سنة 1890 اقترح قائد الاحتياط العسكري في أورفا، الفريق شوكت، ومتصرف الزور أحمد توفيق، أن تُرفع الزور إلى مرتبة الولاية، وأن تُعاد إليها سنجار ونصيبين وويران شهر والرقة، وأن تُسمّى «ولاية البادية». وتصوّرا أن تصير موطناً لنحو مليون نسمة من المهاجرين والبدو المحمولين على الاستقرار، ووصفاها بأنها «نقطة حكمٍ طبيعية». ولم يُنفَّذ المشروع.[117] فالخريطة التي رُسمت له ترسم ولايةً لم تقم، والمليون الذي تحدّثت عنه لم يكن إلا أملاً، وهذا مثالٌ آخر على وجوب التمييز بين خطة الدولة والواقع.

ولم تكن هذه الصعوبات تعني أن المشروع لم يحقق شيئاً. فدير الزور، التي كانت بلدةً من ثلاثمئة إلى خمسمئة بيت على تلٍّ عند الفرات، صارت في عهد متصرفها عمر شوقي باشا مدينةً فيها بساتين ونواعير وطواحين ودار ضيافة ومقاهٍ وحمّامٌ ومبانٍ حكومية.[118] فيجب الفصل بين نموّ المدينة، وهو تحوّلٌ عمراني واقتصادي ملموس، وقدرة متصرفيتها على فرض إدارةٍ مستقرة على المجال الأوسع الذي أُلحق بها.

---

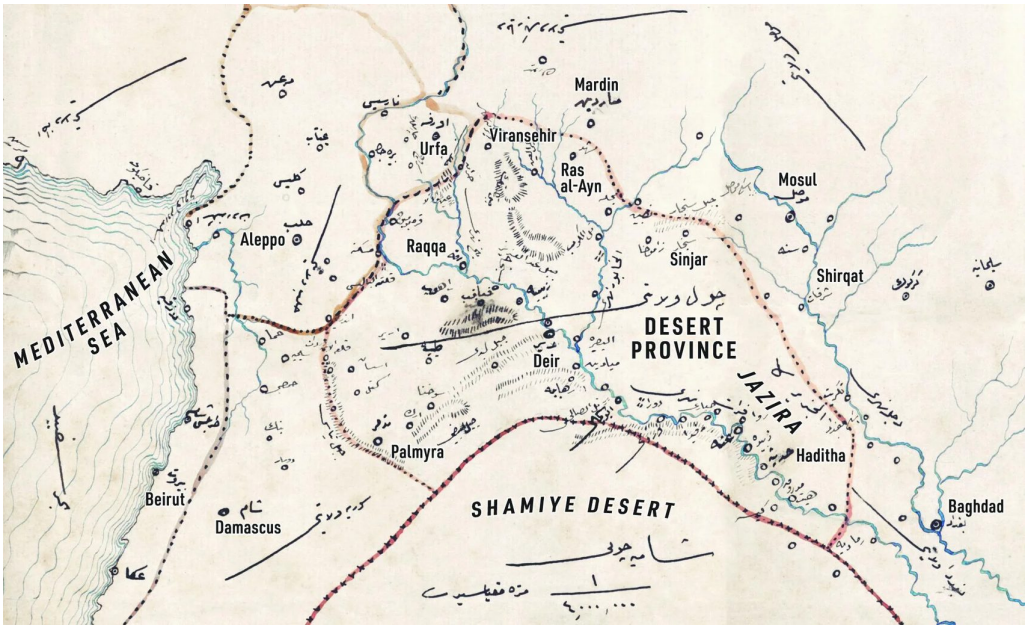
115 «**Geçmişten Günümüze Göç**»، ص38، نقلاً عن سجل محكمة ديار بكر الشرعية رقم 352، 2017، ج2، ص1293.

115 «**Geçmişten Günümüze Göç**»، ص38، نقلاً عن سجل محكمة ديار بكر الشرعية رقم 352، 2017، ج2، ص1293.

116 دولبي، ص65.

117 دولبي، ص81–82، نقلاً عن BOA, Y.A.RES 55/38 (تقرير الفريق شوكت، 6 تشرين الثاني 1890؛ وتقرير متصرف الزور أحمد توفيق، بلا تاريخ).

118 بوستان 1986، ص166، نقلاً عن عرض عمر شوقي باشا، 2 حزيران 1873.



خريطة عثمانية · 1890 **مشروع «ولاية البادية»**. خريطة رُسمت مع اقتراح 1890. الخطّ المنقّط الأحمر حدود الولاية المقترحة: من ويران شهر شمالاً إلى عانة وحديثة على الفرات، ومن الرقة وتدمر غرباً إلى سنجار والشرقاط شرقاً. والأسماء اللاتينية أضافها دولبي.

الأرشيف العثماني، BOA, Y.A.RES 55/38؛ عن Dolbee, Locusts of Power, 2023، ص82، الشكل 9.



صورة جوّية · 1922 **دير الزور من الجوّ، من الجنوب الغربي**. في أسفل الصورة بيوت المدينة المتلاصقة، ثم الفرات وجزيرته وبساتينه والجسر، وفي أعلاها ضفّة الجزيرة المزروعة. هذه المدينة بعد إنشاء المتصرفية بنصف قرن، والصورة لا تحسم أرقام السكان التي يناقشها الفصل التالي.

تصوير النقيب روبيني، رحلة الاستطلاع الجوّي «من البقاع إلى الفرات»، 20 آذار 1922. أرشيف الخارجية الفرنسية، مركز لا كورنوف، أوراق هنري غورو، الصورة A004287 · Capitaine © Robini.

ومن هنا تأتي أهمية مراجعة «مركزية دير الزور» عند باروت. فإن كان المقصود نشوء مركزٍ إداري جديد أعاد توجيه بعض علاقات السلطة والجباية والنقل، فهذه عمليةٌ تاريخية حقيقية تؤيدها الوثائق. أما إن رُبط هذا التحوّل بنشأة عمرانٍ إقليمي جديد، دون تمييزٍ بين السكان الموجودين قبله، والجماعات المتنقلة، ومشروعات الإسكان، والتوسع الزراعي الذي تحقق فعلاً، فإن الترسيم الإداري يصير في السرد أكثر مما تستطيع الوثائق إثباته. ويذكر باروت نفسه أن دير الزور كانت سنة 1696 «قرية فقيرة، لكنها مركز لواء يتبع إدارياً إلى ديار بكر».[119] وتبعيتها لمركزٍ آخر لا تجعل تطورها اللاحق شكلياً. فالتحولات الإدارية والعمرانية قد تكون عميقة في مناطق مأهولة منذ زمن طويل، لكنها لا تُكتب بدايةً لتاريخ سكانها.

وهكذا تكشف سنة 1871 عن عمليةٍ مزدوجة: دولةٌ أعادت رسم الحدود لتُحكم إدارتها للبادية وتعيد تنظيم الحركة والإقامة والإنتاج، وجماعاتٌ محلية مختلفة تفاوضت معها أو قاومتها أو حاولت تعديل ترتيباتها. ولم تُنشئ الحدودُ السكانَ الذين شملتهم، لكنها غيّرت بعض الشروط التي عاشوا وتحركوا وعملوا في ظلّها. والسؤال الذي يطرحه ذلك على بناء باروت: هل «مركزية دير الزور» عنده وصفٌ لتحوّلٍ في سلطة الدولة وعلاقات الإقليم، أم نقطةُ بدايةٍ يُعاد منها تفسير تاريخ الجماعات والعمران؟ فتاريخ إعادة تنظيم الإقليم ليس بالضرورة تاريخ نشوء سكانه، ولا بداية استغلال أرضه.

10 سنة 1907 — تقديرُ سكاني يفتح أسئلة جديدة

انتهت مراجعة إنشاء متصرفية الزور إلى أن نموّ دير الزور الإداري والعمراني كان تحوّلاً تاريخياً حقيقياً، لكنه لا يصلح وحده دليلاً على نشوء سكان الإقليم أو بداية استغلال أراضيه. ويطرح هذا الفصل سؤالاً أدقّ: كم بلغ سكان المدينة في مطلع القرن العشرين، ومن كانوا، وما العلاقة بين نموّها قبل الحرب العالمية الأولى وترحيل الأرمن إليها سنة 1915؟

يورد باروت تقديراتٍ متباينة لسكان دير الزور: نحو تسعة آلاف في أوائل القرن العشرين، ونحو خمسة عشر ألفاً سنة 1910، ثم ما بين عشرين وخمسة وعشرين ألفاً سنة 1916، ويربط الزيادة الأخيرة بالترحيل القسري للأرمن من ولايات الأناضول الشرقية. ويذكر من السكان 800 سرياني و600 أرمني كاثوليكي و200 يهودي. ويسجّل في حواشيه تقديراتٍ أخرى، منها 5600 نسمة سنة 1912، وما بين عشرة آلاف وخمسة عشر ألفاً نحو سنة 1910.[120]

وليس هذا التفاوت مسألةً ثانوية. فتفسير نموّ المدينة يتوقف على عدد سكانها قبل الحرب، وعلى معرفة ما تحصيه كل رواية: المقيمين في المدينة، أم القادمين إليها مؤقتاً، أم نطاقاً جغرافياً أوسع منها.

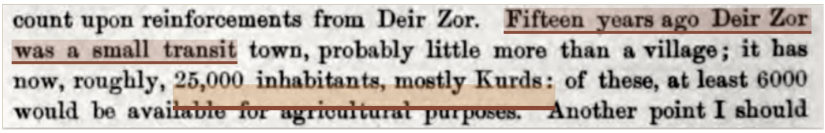
---

119 باروت، ص54، الحاشية 57.

120 باروت، ص76–77، الحاشية 128، نقلاً عن عيّاش ص150 وموسيل ص17 والصليبي ص18–19. وفي الحاشية نفسها تقديران آخران: 5600 سنة 1912 (Jean-Claude David)، ومن 10 إلى 15 ألفاً سنة 1910 (Christian Velud)، استناداً إلى بابان زاده).

10.1 شهادة مارك سايكس سنة 1907

في تشرين الأول 1907 نشرت «المجلة الجغرافية» البريطانية الجزء الثاني من تقرير مارك سايكس عن رحلاته في شمال بلاد ما بين النهرين. وفي الصفحة 394، وهو يناقش مشروع السكة الحديدية وإمكان توسيع الزراعة في الجزيرة، يكتب:



count upon reinforcements from Deir Zor. Fifteen years ago Deir Zor was a small transit town, probably little more than a village; it has now, roughly, 25,000 inhabitants, mostly Kurds: of these, at least 6000 would be available for agricultural purposes. Another point I should

سايكس، «The Geographical Journal»، 1907، ص394

الترجمة«علينا أيضاً التعويل على تعزيزاتٍ من دير الزور. قبل خمسة عشر عاماً كانت دير الزور بلدة عبورٍ صغيرة، وربما لم تزد كثيراً على قرية؛ أما اليوم فيبلغ سكانها بالتقريب 25 ألفاً، معظمهم من الكرد: ومن هؤلاء يمكن توفير ما لا يقلّ عن ستة آلاف للعمل الزراعي.»[121]

ولهذا الخبر أهمية مزدوجة. فهو يقدّم تقديراً مرتفعاً لسكان المدينة قبل ترحيل الأرمن سنة 1915، ويتضمّن وصفاً إثنياً صريحاً لا يظهر في الأرقام الدينية التي يوردها باروت عن السريان والأرمن واليهود.

لكن تقدير سايكس ليس تعداداً. فهو لا يبيّن طريقة الإحصاء، ولا مصدر الرقم، ولا حدود المدينة التي يقصدها. وتقديره ستة آلاف شخص للعمل الزراعي مرتبطٌ ببحثه عن أيدٍ عاملة لمشروعات السكك والاستصلاح، لا بإحصاءٍ للعمال الزراعيين. فيجب الفصل بين ما يقوله عن حجم السكان وتركيبهم وما يمكن إثباته من مصادر مستقلة.

ويزيد الحاجة إلى الحذر أن سايكس يكتب ضمن تصوّرٍ استعماري لتطوير الجزيرة اقتصادياً، ويصف العرب والكرد والترك بأحكامٍ عرقية تفاضلية: ففي الصفحة نفسها يرى أن اختلاط العرب بالكرد والترك «يصنع العجائب» في العرب.[121] وهذه الأحكام لا تسوّغ إسقاط شهادته، لكنها تمنع التعامل مع تصنيفاته الإثنية معطياتٍ محايدة.

10.2 هل بلغت دير الزور عشرين ألفاً قبل سايكس؟

لا يبقى تقدير سايكس منفرداً حين نرجع إلى مصادر أخرى.

فقد قدّر فيتال كوينيه سكان دير الزور بنحو عشرين ألفاً في كتابه المنشور سنة 1891، وجعلها المدينة الوحيدة في السنجق التي يزيد سكانها على ألفين. وينقل هذا الرقم جاستن مكارثي، ويورده إدريس بوستان في مادته الموسوعية عن المدينة، ويقابله بتقديرٍ لبابان زاده إسماعيل حقي يبلغ خمسة عشر ألفاً.[122] وهذا التقدير الأخير هو نفسه الذي يرد في حاشية باروت مصدراً لرقم «عشرة آلاف إلى خمسة عشر ألفاً».[120]

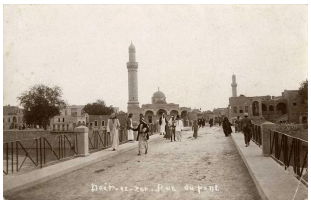
121 Mark Sykes، «Journeys in North Mesopotamia (Continued)»، «**The Geographical Journal**» 30/4 (تشرين الأول 1907)، ص394. doi.org . وانظر الترجمة التركية: Emrah Işık وKenan Bozkurt، «Kuzey Mezopotamya'ya Yolculuklar II»، «**Kurdiname**» 11 (2024)، ص194.

121 Mark Sykes، «Journeys in North Mesopotamia (Continued)»، «**The Geographical Journal**» 30/4 (تشرين الأول 1907)، ص394. doi.org . وانظر الترجمة التركية: Emrah Işık وKenan Bozkurt، «Kuzey Mezopotamya'ya Yolculuklar II»، «**Kurdiname**» 11 (2024)، ص194.

122 Vital Cuinet، «**La Turquie d'Asie**»، ج2، باريس، 1891، ص297–313؛ Justin McCarthy، «**Population History of the Middle East and the Balkans**»، 2010، الحاشية 2، ص197؛ İdris Bostan، «Deyrizor»، «**TDV İslâm Ansiklopedisi**»، 1994، ص268–269.

وتقدّم دراسة فيليب بيتريا (2021) تفسيراً اقتصادياً لهذا النمو. فهو يذكر ارتفاع سكان المدينة من نحو خمسة آلاف في مطلع ثمانينيات القرن التاسع عشر إلى عشرين ألفاً في أواخر تسعينياته، ويربط ذلك بازدهار تجارة القوافل، وتحسّن الأمن على طريق الفرات، واستقرار تجارٍ قدموا من الموصل وحلب وحماة ودمشق، ثم انتقال تجارٍ آخرين من السخنة وتدمر إلى المدينة. ويشير أيضاً إلى تصدير الحبوب والأغنام والجلود والصوف عبر شبكات التجارة الإقليمية والدولية.[123] لكن تقديره للنمو السكاني مأخوذ من نورمان لويس، لا من تعدادٍ مستقل. فلسنا أمام ثلاثة إحصاءات متطابقة، بل أمام تقديراتٍ وروايات تتقاطع في الإشارة إلى توسّعٍ مهم سبق سنة 1915.

وتبقى تقديراتٌ أقل بكثير: فالموسوعة البريطانية سنة 1911 تجعل السكان «8000 فأكثر، نحو عُشرهم مسيحيون»،[124] ودليلٌ سرّي عن بلاد ما بين النهرين أعدّه القسم التاريخي في وزارة الخارجية البريطانية في شباط 1919 يقدّرهم باثني عشر ألفاً.[125] ولا تُهمَل هذه الأرقام لأنها تخالف سايكس، ولا تُعتمد تلقائياً لأنها أقل منه. فقد يرجع الاختلاف إلى تفاوت مصادر المعلومات، أو إلى اختلاف حدود المدينة، أو إلى طريقة احتساب المقيمين والعابرين، أو إلى تغيّر السكان فعلاً في سنوات الاضطراب.



«شارع الجسر»

الشارع المؤدي إلى الجسر، وفي عمقه مسجد بقبة ومئذنة



سقّاؤون يملؤون صفائحهم

من صنبور عام، وحمار يحمل الصفائح المملوءة

صورتان · العشرينيات تقريبًا دير الزور بعد تقدير سايكس بعقدين تقريباً. لا يُعرف تاريخ الصورتين بدقة، وهما تُظهران شكل المدينة وحياتها اليومية، لا عدد سكانها ولا أصولهم.

الأولى من مجموعة صور دير الزور الأصلية من العشرينيات والثلاثينيات، معرض «Deir ez-Zor: Forgotten Faces»، موقع Photorientalist. وعليها: Deir-ez-zor. Rue du pont. والثانية بطاقة بريدية (9×14 سم) من مجموعة Norbert Schiller، وعنوانها Water carriers filling their containers in Der ez Zor, circa 1920s.

120 باروت، ص76–77، الحاشية 128، نقلاً عن عيّاش ص150 وموسيل ص17 والصليبي ص18–19. وفي الحاشية نفسها تقديران آخران: 5600 سنة 1912 (Jean-Claude David)، ومن 10 إلى 15 ألفاً سنة 1910 (Christian Velud، استناداً إلى بابان زاده).

123 Philippe Pétriat. «The Uneven Age of Speed: Caravans, Technology, and Mobility in the Late Ottoman and Post-Ottoman Middle East». **«International Journal of Middle East Studies»** 53/2 (2021). الحواشي 20–23، والموضع ص278، ص273–290. doi.org

124 «Deir». **«Encyclopaedia Britannica»**. الطبعة الحادية عشرة، 1911. en.wikisource.org

125 Foreign Office, Historical Section. **«Mesopotamia»**. شباط 1919، ص15: British Library, IOR/L/PS/20/C190, f. 13r. مكتبة قطر الرقمية. qdl.qa

ولا يُحسم ذلك من السجلات العثمانية. فمتصرفية الزور، كما يبيّن مكارثي، لم تُحصَ إحصاءً كاملاً قط: بعض أقضيتها لم يُعدّ أصلاً، وبعضها عُدّ جزئياً، وكثيرٌ من سكانها رُحّل. وهو نفسه يحذّر من دقة تقديراته لها، ومن تطبيقها على الأقضية منفردة.[126]

فتفسير نموّ دير الزور يتطلّب تاريخاً اقتصادياً وسكانياً للمدة الممتدة من ثمانينيات القرن التاسع عشر إلى الحرب العالمية الأولى، لا مقارنةً بين نقطتين زمنيتين منفصلتين.

10.3 سنة 1916: هل يفسّر ترحيل الأرمن ارتفاع عدد السكان؟

يقول باروت إن سكان المدينة بلغوا ما بين عشرين وخمسة وعشرين ألفاً «على حدّ تقدير أحمد وصفي زكريا» حين زارها سنة 1916، ويردّ الزيادة إلى «الهجرة الخارجية الكثيفة» التي رافقت الترحيل القسري للأرمن.[127] ويلزم اختبار هذا التفسير على مستويين.

الأول: وجود نموٍّ سابق على الترحيل. فتقديرات كوينيه وبابان زاده وسايكس، على اختلافها وتفاوت قيمتها، تجعل احتمال أن المدينة كانت كبيرة السكان قبل سنة 1915 احتمالاً لا يجوز تجاهله. فلا يكفي أن يُذكر رقم الخمسة والعشرين ألفاً سنة 1916 لنستنتج أن الزيادة جاءت أساساً من المرحّلين. وفي الصفحتين اللتين يعالج فيهما باروت سكان المدينة لا يرد تقدير سايكس ولا تقدير كوينيه.

الثاني: طبيعة الوجود الأرمني في الزور سنة 1915–1916. فقد كانت دير الزور ومحيطها مركزاً رئيسياً لترحيل الأرمن واعتقالهم وقتلهم الجماعي في الإبادة. ويبيّن ريمون كيفوركيان أن المرحّلين نُقلوا عبر سلسلةٍ من المخيمات على الفرات، وأن أعداداً كبيرة منهم هلكت بالجوع والأوبئة والقتل، خصوصاً سنة 1916، ويميّز بين مخيم المدينة ومخيمات المنطقة الأوسع، ومنها مرات ومركدة والشدادة.[128]

فيجب الفصل بين أربعة أعداد: الأرمن المرحّلون إلى منطقة دير الزور، والموجودون في المدينة في لحظةٍ معينة، والذين استقرّوا فيها، والذين نجوا أو انتقلوا إلى أماكن أخرى. فالترحيل الجماعي قد يرفع مؤقتاً عدد الموجودين في مكانٍ ما، دون أن يزيد سكانه المستقرين بالقدر نفسه. ولا ينفي هذا أن بعض الناجين استقرّ لاحقاً في المدينة أو في وادي الخابور، لكنه يجعل إثبات ذلك مسألةً منفصلة عن عدد المرحّلين في أثناء الإبادة.

ورقم زكريا سُجّل في سنة 1916 نفسها، أي في ذروة هذه العمليات. ولا يبيّن باروت هل يشمل المحتجزين في المخيمات والعابرين، ولا كيف استخلص منه أن الزيادة جاءت من الترحيل. فلا تُحسم المسألة بتفضيل رقم سايكس على رقم زكريا، ولا العكس.

---

126 مكارثي، ص197–199.

127 باروت، ص77، الحاشية 132، نقلاً عن أحمد وصفي زكريا، «**ذكرياتي عن وادي الفرات عام 1916**»، ص47. ويحيل في الحاشيتين 133 و134 إلى أنطابي وعثمان، ج1، ص152، وإلى Yves Ternon، ص223.

128 Raymond H. Kévorkian، «Earth, Fire, Water: or How to Make the Armenian Corpses Disappear»، في Élisabeth Anstett وJean-Marc Dreyfus (محرران)، «**Destruction and Human Remains: Disposal and Concealment in Genocide and Mass Violence**»، Manchester University Press، 2014، ص89–116. doi.org

10.4 هل كان معظم سكان المدينة كرداً؟

ينفرد سايكس، بين المصادر التي تورد أعداداً إجمالية أو تصنيفاتٍ دينية، بوصفٍ إثنيٍّ مباشر لسكان دير الزور: معظمهم كرد. ويخالفه باروت، فيجعل نحو 80٪ من سكان المدينة قادمين من عانة، ثم من راوة والموصل.[129]

ولا تحسم السجلات العثمانية بين الروايتين. فالمصادر السكانية التي حلّلها مكارثي تصنّف السكان بحسب الانتماء الديني والمذهبي، ولا تفصل الكرد المسلمين عن العرب المسلمين. وفيها كانت متصرفية الزور مسلمةً بنسبةٍ تزيد على 99٪.[126] فلا يجوز أن يُتّخذ غياب الكرد عن جدولٍ للطوائف غير المسلمة دليلاً على غيابهم، كما لا تكفي نسبة سايكس دليلاً على أكثريةٍ كردية في المدينة.

فشهادة سايكس صريحة، ويجب أن تؤخذ بجدّية في البحث عن التاريخ الاجتماعي للمدينة. لكنها لا تُعتمد حكماً نهائياً قبل مقابلتها بمصادر مستقلة عن الأحياء والأسر والحِرَف والتجارة. وكذلك رواية باروت عن أصول السكان.

10.5 آغا الكيكية: إقامةٌ سابقة ونزوحٌ وعودة

وفي الصفحة 394 نفسها ينقل سايكس عن كبير آغوات الكيكية، وهي عشيرةٌ كردية تتمركز اليوم حول الدرباسية، وكان نازلاً يومها على الجغجغ، قوله: «كنا نحن الكيكية نسكن هنا قرىً في الشتاء وخياماً في الصيف، لكن ثمّر أتلفت محاصيلنا وطردتنا إلى قره جه داغ، حيث نسكن البيوت في الشتاء. ومع ذلك نأتي إلى هنا لنرعى قطعاننا في الربيع، ولنُظهر أن لنا حقاً في الأرض.» ثم يربط العودة الواسعة بالسكة: «حين تأتي السكة سنصير أغنياء جداً. سأجلب قومي كلهم إلى هنا؛ وستُضطر الحكومة إلى حمايتهم؛ وقد نبني، ربما، خمسمئة قرية.»[130]

would be available for agricultural purposes. Another point I should like to make is that there are about 14,000 of the Milli and Kikieh Kurds on the slopes of the Karaja Dagh, who have every intention of settling along the banks of the Jag Jag and upper reaches of the Khabur whenever the railway comes. On this point I had the following statement from the chief Agha of the Kikieh Kurds—he was at the time encamped on the banks of the Jag Jag: "Formerly we Kikieh lived here in villages in winter and tents in summer, but the Shammar destroyed our crops and drove us up to the Karaja Dagh, where we

سايكس، «The Geographical Journal»، 1907، ص394

الأصل الإنكليزي لقول آغا الكيكية في الفقرة السابقة. مظلّلاً بالبرتقالي «كنا نحن الكيكية نسكن هنا قرىً في الشتاء وخياماً في الصيف»، وبالأحمر الأربعة عشر ألفاً من الملّية والكيكية على سفوح قره جه داغ، وما فعلته ثمّر.

129 باروت، ص76.

126 مكارثي، ص197–199.

130 سايكس، ص394؛ إشيك وبوزقورت، ص194.

وهذه شهادةٌ تستحق الوقوف، لأنها تمسّ مباشرةً تفسير الهجرة والاستقرار في الجزيرة. فالحركة التي يصفها الآغا ليست وصولاً أول لجماعةٍ لم تعرف المنطقة، بل انتقالاً من مجالٍ يقول إن جماعته أقامت فيه وزرعت إلى مجالٍ آخر، ثم عودةً موسمية إلى المراعي مع بقاء المطالبة بالحقوق السابقة.

ولقيمة الشهادة حدود. فهي رواية زعيم عشيرة ينقلها رحّالة، لا محاضر ملكية ولا سجلات ضريبية تحدّد القرى المقصودة. ولا تذكر متى وقع النزوح، ولا تثبت أن الكيكية كلهم أقاموا في الموضع نفسه، أو أن الجماعة حافظت على تركيبها النَّسَبي عبر الأجيال. والآغا نفسه صاحب مصلحة في الأرض التي يتحدث عنها.

وثمة شاهدان أقدم يوضعان إلى جانبها، دون تحميلهما ما لا يثبتانه. ففي 1861 سجّلت المراسلات القنصلية نزاعاتٍ بين شمّر وجماعاتٍ كردية نصف رحّالة في المنطقة، منها الكيكية والملّية، ونقلت أن شمّر جعلت مزروعات هذه الجماعات «مرعىً لحيواناتها».[131] وفي رسالةٍ مؤرخة في 19 نيسان 1864 كتب رؤساء العليان والدقورية والكيكية والملّية إلى الدولة عن الجراد الذي هاجم أطراف البادية خمس سنوات أو ستاً، وعن نقص المطر وهلاك المواشي.[132] فهذان الشاهدان يثبتان أن لهذه الجماعات مزروعاتٍ ومواشي، وأن رؤساءها ظهروا في ملفٍّ إداري قبل شهادة سايكس بأكثر من أربعين عاماً. لكنهما لا يحدّدان موقع قرى الكيكية الشتوية على الجغجغ، ولا تاريخ نزوحهم منها.

فشهادة سايكس لا تثبت تاريخاً متصلاً لسكان الجغجغ كلهم، لكنها مثالٌ محدّد على ضرورة التمييز بين الإقامة السابقة، والنزوح، والتنقّل الموسمي، والعودة، والوصول الأول. وهذا التمييز لا يُطبّق على الكيكية وحدها، بل على حركة الجماعات العربية والكردية وغيرها جميعاً.

10.6 خابورٌ قليل القرى، لكنه ليس إقليماً بلا تاريخ سكاني

ولا يصحّ أن نأخذ من سايكس شهادته عن قرى الكيكية الشتوية ونغفل حديثه عن ندرة الاستقرار الدائم على الخابور.

ففي الصفحة 395 يدافع عن مدّ السكة من رأس العين جنوباً على الخابور حتى الشدادة، ويقول إن ذلك سيُنشئ سلسلةً من القرى والحقول طولها نحو 160 كيلومتراً، «حيث لا يوجد اليوم أكثر من عشرين مسكناً دائماً». ويقدّر أن المنطقة تحتاج إلى نحو 312 قرية جديدة، وأن البكارة والولدة والعكيدات، ومن الكرد الكيكية و«دينار»، ومعهم العرب، يستطيعون أن يوفّروا سكانها مرتين، دون حساب القادمين من حلب وماردين والموصل.[133]

---

131 Samuel Dolbee، «**Locusts of Power**»، 2023، ص33، نقلاً عن CADC, 60CPC/3، 1861، قنصل حلب إلى وزارة الخارجية الفرنسية، 14 أيلول.

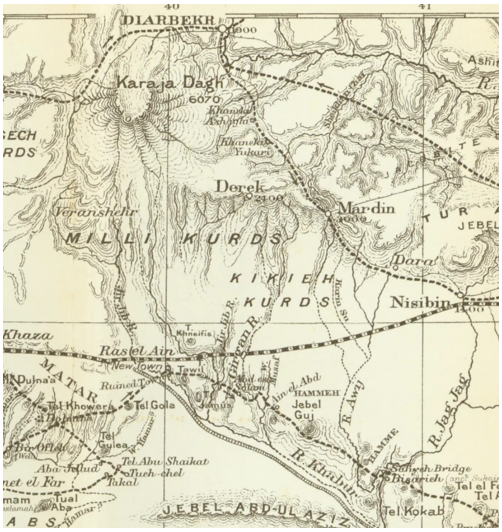
132 دولبي، ص43، الحاشيتان 87 و89، نقلاً عن BOA, İ.MVL 510/23021، 12 ذي القعدة 1280 (19 نيسان 1864).

133 سايكس، ص395. وفي الترجمة التركية (إشيك وبوزقورت، ص195) جاءت العبارة «%20 üzerinde bile yerleşime sahip olmayan»، أي نسبة استيطان لا تزيد على 20٪. والأصل الإنكليزي: «not above twenty permanent dwellings»، أي عشرون مسكناً دائماً.



خريطة بريطانية · 1907 **شمال بلاد ما بين النهرين كما رسمه سايكس**. الخطوط المتقطّعة مسارات رحلاته، والخطّ المزدوج التعديل الذي يقترحه على مسار سكة بغداد: نزولاً على الخابور، ثم شرقاً جنوب جبل سنجار إلى الموصل. وتكتب الخريطة اسم الكيكية بين رأس العين ونصيبين، واسم الملّية إلى الشمال الغربي منها.

Mark Sykes, «Journeys in North Mesopotamia», The Geographical Journal 30/3, September 1907, pp. 237–254. الخريطة المرافقة للجزء الأول.



تفصيل من الخريطة نفسها **قره جه داغ ورأس العين والخابور**. من ديار بكر وقره جه داغ شمالاً إلى رأس العين والخابور جنوباً. تكتب الخريطة «الملّية» (MILLI KURDS) جنوب قره جه داغ قرب ويران شهر، و«الكيكية» (KIKIEH KURDS) بين ماردين ورأس العين. ويظهر الجغجغ (Jag Jag) شرقاً، ويلتقي بالخابور قرب موضع الحسكة الحالية.

Sykes, The Geographical Journal 30/3, 1907، الخريطة المرافقة للجزء الأول.

ويجب هنا الفصل بين ثلاثة أمور: ندرة المساكن الدائمة التي يصفها سايكس، ووجود جماعاتٍ تستعمل المنطقة أو تطالب بحقوقٍ فيها، والقرى الجديدة التي توقّع نشوءها مع الأمن والسكة. فالقرى المقترحة لم تكن قائمةً حين كتب، وقلّة المساكن الدائمة لا تثبت خلوّ المراعي ممن يستعملونها، ولا انقطاع الزراعة الموسمية عنها.

ويقول سايكس نفسه، في الصفحة نفسها، إن الهجرة الزراعية انصرفت عن هذه الضفاف إلى تلال ماردين الصخرية لأن «غزوات العرب» دفعتها إليها.[133] فقلّة العمران الدائم مرتبطة في تفسيره بتاريخٍ من النزاع وانعدام الأمن، لا حكماً بأن المنطقة كانت دائماً قليلة السكان أو لم تُزرع من قبل.

ولا تُخلط الأرقام: خمسة وعشرون ألفاً في مدينة دير الزور، وأربعة عشر ألفاً من الملّية والكيكية يذكرهم سايكس في سفوح قره جه داغ،[130] وعشرون مسكناً على ضفاف الخابور، وثلاثمئة واثنتا عشرة قريةً مقترحةً لم توجد بعد.

133 سايكس، ص395. وفي الترجمة التركية (إشيك وبوزقورت، ص195) جاءت العبارة «üzerinde bile yerleşime sahip olmayan 20%»، أي نسبة استيطان لا تزيد على 20٪، والأصل الإنكليزي: «not above twenty permanent dwellings»، أي عشرون مسكناً دائماً.

130 سايكس، ص394؛ إشيك وبوزقورت، ص194.

10.7 ماذا يغيّر هذا في قراءة باروت؟

لا تكمن أهمية سايكس في أنه يثبت وحده أن سكان دير الزور بلغوا خمسة وعشرين ألفاً، أو أن معظمهم كانوا كرداً. فهو يقدّم تقديراتٍ تحتاج إلى التحقيق، ويكتب في سياق مشروعٍ استعماري لتطوير النقل والزراعة، وتظهر في أحكامه الاجتماعية والإثنية تحيّزاتٌ واضحة.

لكن شهادته تكتسب وزناً أكبر حين توضع إلى جانب تقديرات كوينيه وبابان زاده والدراسات الحديثة عن تجارة القوافل. فهذه المصادر تشير إلى أن نموّ دير الزور سبق ترحيل الأرمن سنة 1915، وتستدعي تفسيراً أوسع لزيادة السكان: التجارة، والأمن، وانتقال التجار، والتحولات الإدارية والاقتصادية.

أما روايته عن الكيكية فدليلٌ من نوعٍ آخر: ليست رقماً سكانياً، بل شهادة عن تغيّر مواضع الإقامة والرعي والزراعة بفعل النزاعات، وعن بقاء المطالبة بالحقوق في الأرض بعد النزوح.

وهنا يظهر السؤال النقدي المتصل ببناء باروت كله. هل تميّز روايته بين الجماعات التي قدمت أول مرة والجماعات التي عادت إلى مجالاتٍ كانت تستعملها، وبين انتقال النفوذ العشائري والتحوّل الفعلي في السكان؟ وهل تعالج نموّ دير الزور نتيجةً لتغيّر شبكات التجارة والسلطة والإقامة، أم تربطه بتفسيرٍ سكاني واحد يغلب على ما عداه؟ ففي معالجته سكانَ المدينة يتقدّم تفسيرٌ واحد هو الترحيل، دون مناقشة التقديرات التي تسبقه.

والنتيجة أن تاريخ المدينة والجزيرة لا يُقرأ إلا من مصادر متعددة، ولا يُستنتج تاريخ السكان من ترسيم الحدود أو إنشاء القرى أو مشاريع السكك وحدها. فتاريخ الحركة لا يساوي بالضرورة تاريخ الهجرة الأولى، وقلّة المساكن الدائمة لا تساوي غياب جماعاتٍ تستعمل الأرض أو تطالب بحقوقٍ فيها.

11 رأس العين وديريك — بين إحياء العمران ونقل تاريخ بلدةٍ إلى أخرى

في خريطة سايكس التي رأيناها في الفصل السابق اسمان يعودان في هذا الفصل: رأس العين على منابع الخابور، و«Derek» غرب ماردين. وتختلف المسألة هنا عن الحدود الإدارية والملاحة. فلا يتعلق الأمر بما أرادت الدولة العثمانية أو سلطات الانتداب إنشاءه، بل بما كان موجوداً قبل تدخلهما: متى بدأت الإقامة؟ ومتى أُنشئت القرى أو المراكز الحضرية؟ وهل تتحدث المصادر عن المكان نفسه الذي ينسب إليه باروت بياناتها؟

11.1 رأس العين: هل بدأ العمران بتوطين الشيشان سنة 1877؟

يكتب باروت أن رأس العين بقيت، «منذ الدمار التتاري وحتى ثمانينيات القرن التاسع عشر»، «خربة مهجورة»، إلى أن أحياها السلطان عبد الحميد الثاني سنة 1877 بإسكان المهاجرين الشيشان في محيط منابع الخابور، وكان عددهم حين

توطينهم «نحو 5000 بيت»، نقلاً عن أحمد وصفي زكريا. ثم يقول في الصفحة نفسها إن رأس العين كانت «مشتى تقليدياً» لبعض العشائر العربية والكردية الرحّل، أكبرها وأكثرها سطوةً عشائر الملّية.[134]

فما معنى «الخربة المهجورة» هنا؟ قد تدلّ العبارة على تراجع المركز العمراني القديم أو انقطاع وظائفه الحضرية، لكنها لا تثبت غياب الناس عن منابع الخابور ومحيطها. فالمشتى الذي يقرّ به باروت حضورٌ بشري موسمي، واستعمالٌ اقتصادي للأرض.

والوثائق العثمانية تضيف أكثر من ذلك. فقد رأينا في الفصل التاسع أن جدول نواحي ولاية ديار بكر لسنة 1867 يذكر تحت رأس العين نواحي الملّية وفرعي الكيكية. وفي أيار 1871 احتجّ تجار رأس العين ونصيبين ومزارعوهما على إلحاق القضاءين بالزور، وطلبوا إبقاءهما مع ماردين أو إلحاق ماردين نفسها بالمتصرفية الجديدة.[135] فقد كان فيها تجارٌ ومزارعون يناقشون الدولة في إدارتهم المحلية. ولا تعطينا هذه المراسلات عدد سكان البلدة ولا عدد قراها، لكنها تكفي لنفي صفة «المهجورة».

أما توطين الشيشان فبدأ قبل التاريخ الذي يذكره باروت بأكثر من عشر سنوات. فقد نشر فلاديمير حامد-ترويانسكي وثائق روسية وعثمانية عن نقل اللاجئين الشيشان إلى الدولة العثمانية بين 1865 و1870. وبحسب إحصاءٍ روسي ينقله، كان العثمانيون قد أسكنوا 13,648 شيشانياً في محيط رأس العين بحلول سنة 1868. والرقم عددُ أشخاص، لا بيوت ولا أسر، ويخصّ منطقة التوطين حول رأس العين، لا البلدة وحدها.[136]

وأوضح الشواهد التماسٌ بالعربية رفعه جانتمير، أحد زعماء المهاجرين الشيشان، إلى وزارة الداخلية العثمانية في 17 شباط 1870. وكان جانتمير قد استقرّ في بلدة رأس العين بعد 1865 بقليل، ثم اعتقلته سلطات الولاية ونفته إلى أكين. ويشكو في التماسه منازعاتٍ مع موظفي القضاء والولاية على سلاح المهاجرين وفساد الإدارة المحلية.[137] وتتتبّع غيزم قزاز مشاريع التوطين منذ ستينيات القرن التاسع عشر، وتذكر إنشاء مدرسةٍ لأبناء المهاجرين في قرية السفح سنة 1874.[138]

فسنة 1877 ليست بداية التوطين. وربما شهدت إجراءاتٍ لاحقة في عهد عبد الحميد الثاني، لكن البداية كانت في منتصف الستينيات. ولا يعني التوطين المبكر أن الشيشان أسّسوا بلدةً ازدهرت بلا انقطاع منذ وصولهم. وهذه مسألةٌ أخرى.

---

134 باروت، ص119–120، الحاشيتان 299–300، نقلاً عن أحمد وصفي زكريا، «**عشائر الشام**»، ج2، ص701.

135 غولنتش، ص90، نقلاً عن BOA, ŞD 1453/25. وعن جدول 1867: أورنتش، الحاشية 58[a].

136 Vladimir Hamed-Troyansky، «Population Transfer: Negotiating the Resettlement of Chechen Refugees in the Ottoman Empire (1865, 1870)»، في Eileen Kane وMasha Kirasirova وMargaret Litvin (محرّرون)، «**Russian-Arab Worlds: A Documentary History**»، Oxford University Press، 2023، doi.org

137 حامد-ترويانسكي، «Population Transfer»، ص64–68، وفيها ترجمة الالتماس: BOA, DH.MHC 1/40، الورقة 2 (16 ذي القعدة 1286 / 17 شباط 1870).

138 Gizem Kazzaz، «**Muhajir Politics of the Hamidian Era**»، رسالة ماجستير، Central European University، 2024، ص51–61 و78–79. etd.ceu.edu



قرية الشيشان في رأس العين، 1899
وأمامها بركة منابع الخابور والأشجار حولها، وفي الأفق الهضبة



«عائلة شركسية في رأس عين الخابور»
بحسب الكتابة على الصورة بالألمانية والعثمانية

صورتان · أواخر القرن التاسع عشر المستوطنة بعد التوطين بثلث قرن. وتسمّي الكتابة على الصورة الثانية أصحابها «شركساً»، مع أن أكثر المستوطنين حول رأس العين كانوا شيشاناً.

الأولى: Max von Oppenheim, Tell Halaf: A New Culture in Oldest Mesopotamia, 1933، اللوحة IIb، عن نضال درويش، «تل حلف والجزيرة من خلال مشاهدات البارون فون أوبنهايم»، مدارات كرد، 2020. والثانية: مكتبة جامعة إسطنبول، رقم 90567، وعليها: Tscherkessenfamilie. Rās el ʿĀin el Chābūr.

11.2 تراجع المستوطنات الشيشانية: المرض والبيئة والنزاع

يقول باروت إن المهاجرين الذين قُدّروا عند التوطين بخمسة آلاف بيت لم يبق منهم إلا ثلاثمئة بيت في أواخر العهد العثماني، ويردّ ذلك إلى «لعنة التيفوس».[139]

والدراسات الحديثة تجعل التراجع أبكر، وأسبابه أكثر. فبحسب حامد-تروياڤسكي انخفض عدد الشيشان في رأس العين إلى نحو خمسة آلاف شخص في أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر.[140] وتورد قزاز التماساً شيشانياً يذكر أن الأسر انخفضت من ألفين إلى مئتين، ويردّ جانباً كبيراً من الخسائر إلى انبعاثات الكبريت قرب منابع رأس العين، إلى جانب الأمراض وقسوة المناخ. وتتناول دراستها أيضاً الجفاف والجراد والكوليرا وصعوبة الزراعة، والنزاعات مع الجماعات المحلية، والتوترات التي أحدثتها سياسات الإسكان العثمانية. وتجعل تاريخ الالتماس سنة 1888، وتربط الملف نفسه بتقريرٍ رسمي سنة 1890.[141] ففي الحالين كان معظم التراجع قد وقع قبل الحرب العالمية الأولى بربع قرن.

ولا تُجمع هذه الأرقام في حسابٍ واحد. فلدينا عدد أشخاص عند التوطين، وعدد أشخاص باقين في أواخر السبعينيات، وعدد أسر في التماسٍ لاحق، وعدد بيوت ينقله باروت عن زكريا. وهي وحداتٌ ومصادر وأزمنة مختلفة، ولا تُستخرج منها نسبةٌ دقيقة للوفيات أو للمغادرة.

139 باروت، ص120–121، الحاشيتان 304–305، نقلاً عن ترنون ص252 و256، وزكريا ج2 ص702.

140 Vladimir Hamed-Troyansky، «**Empire of Refugees: North Caucasian Muslims and the Late Ottoman State**»، Stanford University Press، 2024، ص125.

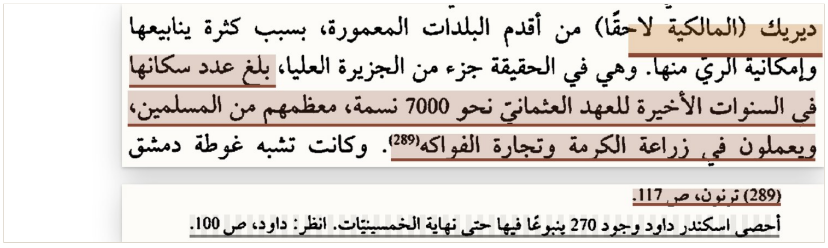
141 قزاز، ص62–65، نقلاً عن BOA, DH.MKT 1778/59.

لكنها تكفي لنتيجةٍ واضحة: تعرّض توطين الشيشان في رأس العين لخسائر مبكرة، ولم يكن انتقالاً ناجحاً متصلاً من أرضٍ مهجورة إلى قرىً عامرة. وردُّ تراجعه إلى مرضٍ واحد يُسقط عوامل بيئية واقتصادية وأمنية تظهر في مراسلات الفترة نفسها.

ولا يعني ذلك أن الشيشان كانوا ضحايا فقط، أو أن علاقتهم بجيرانهم كانت صراعاً دائماً. فقد دخلوا في تحالفاتٍ ومنافسات مع العشائر المحيطة، وتغيّرت مواقف الدولة منهم عبر العقود. وهذا كله جزءٌ من تاريخ مجتمع رأس العين، لا يُختزل في لحظة وصولهم ولا في تراجع أعدادهم.

11.3 ديريك: مصادر تتحدث عن بلدتين

يكتب باروت في الصفحة 118 أن «ديريك (المالكية لاحقاً)» كانت من أقدم البلدات المعمورة بسبب كثرة ينابيعها، وأن عدد سكانها بلغ في السنوات الأخيرة للعهد العثماني «نحو 7000 نسمة، معظمهم من المسلمين، ويعملون في زراعة الكرمة وتجارة الفواكه».



ديريك (المالكيّة لاحقًا) من أقدم البلدات المعمورة، بسبب كثرة ينابيعها وإمكانية الريّ منها. وهي في الحقيقة جزء من الجزيرة العليا، بلغ عدد سكانها في السنوات الأخيرة للعهد العثمانيّ نحو 7000 نسمة، معظمهم من المسلمين، ويعملون في زراعة الكرمة وتجارة الفواكه[289]. وكانت تشبه غوطة دمشق

(289) ترنون، ص 117.

أحصى اسكندر داود وجود 270 ينبوعًا فيها حتى نهاية الخمسينيّات. انظر: داود، ص 100.

باروت، ص118

في أعلاها، مظلّلاً بالبرتقالي، اسم البلدة كما يكتبه باروت: «ديريك (المالكية لاحقاً)». ومظلّلاً بالأحمر عدد السكان والكروم والفواكه، وحاشيتها 289: ترنون، ص117. ومظلّلاً بخطوط رأسية إحصاء إسكندر داود للينابيع، وهو عن ديريك السورية.

ثم يصفها بأنها «تجمعاً حضرياً كردياً متطوراً ومزدهراً»، ويجعلها استثناءً، فيقول: «في ما عدا ديريك اقتصرت البؤر الحضرية التي أنعشها برنامج الإعمار الحضري والأمن على بؤر محدودة».[142]

والحاشية 289، بعد «تجارة الفواكه»، تحيل إلى إيف ترنون. وترنون يخصّص في كتابه «Mardin 1915»، في الفصل الذي يتناول مذابح المسيحيين في سنجق ديار بكر، فقرةً لبلدةٍ يسمّيها «Direk [Dérik]»، ويصفها بأنها مركز قضاءٍ جنوب ديار بكر، على مسيرة نحو ثلاث عشرة ساعة منها. وينقل عن الأب جوزف تفنكجي أن سكانها سبعة آلاف، معظمهم مسلمون، ومنهم ستمئة أرمني رسولي ومئتا أرمني كاثوليكي وستون سريانياً كاثوليكياً وخمسون كلدانياً، وأنهم يزرعون الكروم ويتاجرون بالفواكه. ثم يروي ما جرى فيها سنة 1915: أوامر والي ديار بكر رشيد بك، وموقف قائمقام البلدة، والمذابح التي تعرّض لها مسيحيوها.[143]

142 باروت، ص118، الحاشية 289 (ترنون ص117؛ وإسكندر داود ص100)، والحاشيتان 290–291 (جكرخوين، «**سيرة حياتي**»، ص108–111).

143 Yves Ternon، «**Mardin 1915**»، فقرة «Direk [Dérik]»، الكتاب الأول، القسم الثاني، الفصل الثالث، ص100–101 من النص الفرنسي المنشور، نقلاً عن إحصاء جوزف تفنكجي لسنة 1914.

فهذه ديريك الواقعة في ولاية ديار بكر، في تركيا اليوم، وهي «Derek» على خريطة سايكس. ويؤكد ذلك موقعها وتبعيتها الإدارية والأحداث والأشخاص الذين يذكرهم ترنون.

أما بقية فقرة باروت فمن مصادر أخرى. ففي الحاشية نفسها ينقل عن إسكندر داود أنه أحصى في ديريك 270 ينبوعاً حتى نهاية الخمسينيات، وهذه ديريك السورية. ويستند في وصف أعيانها إلى سيرة جكرخوين.[142] فلا تقع الفقرة كلها في الخطأ. لكن المشكلة الأساسية واضحة: يجمع باروت تحت اسم «ديريك (المالكية لاحقاً)» عدد سكانٍ وتركيباً دينياً واقتصاداً مأخوذةً من ديريك أخرى، ثم يجعل الصورة الناتجة دليلاً على ازدهار البلدة السورية قبل الحرب العالمية الأولى.

11.4 ماذا نعرف عن نشأة ديريك السورية؟

تقدّم الدراسات الحديثة عن الحدود السورية التركية والانتداب الفرنسي تأريخاً أدقّ. فجوردي تيجل يضع ديريك بين المراكز التي نشأت في الجزيرة في العشرينيات ومطلع الثلاثينيات، ويؤرّخ نشأتها بسنة 1930. ويربط نموّ هذه المراكز بحركة اللاجئين وتغيّر شبكات التجارة والحدود بعد انهيار الدولة العثمانية، وبإنشاء مراكز سورية تقابل مدناً بقيت في الجانب التركي. ويورد إحصاءً فرنسياً يجعل سكان ديريك السورية نحو 1730 نسمة سنة 1938.[144]

ولا يُقارن هذا الرقم بالسبعة آلاف التي ينقلها ترنون، كأن المدينة تراجعت بين 1914 و1938، فالرقمان لبلدتين مختلفتين. ولا يعني تأسيس المركز سنة 1930 أن الموضع والقرى المحيطة كانت خالية قبل الانتداب.

وهذا ما تقوله سيدا ألتوغ. فهي تذكر أن المنطقة المزروعة الوحيدة في الجزيرة سنة 1925 كانت القرى القائمة من قبل على طول الشريط الحدودي بين رأس العين ودجلة، وحول جبل سنجار، وفي وادي الخابور، وأكثر سكانها كرد. ثم تذكر أن المراكز الصغيرة على الحدود، ومنها رأس العين والدرباسية وعامودا والقامشلي والحسكة وديريك وعين ديوار، أُسّست بين 1922 و1930 لتعوّض خسارة ماردين ونصيبين وجزيرة ابن عمر. وتجعل تأسيس ديريك وعين ديوار سنة 1930، بعد دخول القوات الفرنسية منطقة «منقار البطة»، لتقابلا جزيرة ابن عمر.[145] فتاريخ نشوء البلدة لا يحلّ محلّ تاريخ الريف المحيط بها.

فالسؤال ليس هل ديريك السورية «قديمة» أو «حديثة»، بل ماذا نؤرّخ: موضعاً معروفاً بينابيعه، أم قرىً سبقت البلدة، أم سوقاً محلية، أم مركزاً إدارياً أُنشئ في عهد الانتداب. ورقم السبعة آلاف، ما دام يخصّ ديريك التركية، لا يثبت وجود مدينةٍ سورية بهذا الحجم في أواخر العهد العثماني. لكن إسقاطه لا يثبت العكس، أي خلوّ محيط المالكية من السكان والزراعة قبل 1930.

---

142 باروت، ص118، الحاشية 289 (ترنون ص117؛ وإسكندر داود ص100)، والحاشيتان 290–291 (جكرخوين، «**سيرة حياتي**»، ص108–111).

144 Jordi Tejel، «**Rethinking State and Border Formation in the Middle East: Turkey, Syria, and Iraq in the 1920s**»، Cambridge University Press، 2023، والحاشية 107 نقلاً عن «**Rapport général de reconnaissance foncière de la Djézireh**»، 1939–1940، ص12.

145 Seda Altuğ، «**Sectarianism in the Syrian Jazira: Community, Land and Violence in the Memories of World War I and the French Mandate (1915–1939)**»، أطروحة دكتوراه، جامعة أوترخت، 2011، ص178–179 و206.

11.5 أثر الخطأين في بناء باروت

يختلف الخطآن في طبيعتهما. ففي رأس العين يؤخّر باروت بداية التوطين عن تاريخها الموثّق، ويصف المكان بالخربة المهجورة دون تمييزٍ بين تراجع العمران الحضري واستمرار الرعي والزراعة والإدارة المحلية. وتصحيح التاريخ لا يُنكر أثر الشيشان في تاريخ المنطقة، بل يضعه في تسلسلٍ أدقّ، ويعترف بالجماعات التي سبقتهم.

أما في ديريك فالخطأ في هوية المكان الذي أُخذت منه المعلومات. وهو أشدّ أثراً في الحجة، لأن هذه المعلومات تؤدي وظيفةً واضحة: تقديم ديريك السورية استثناءً حضرياً مزدهراً قبل الانتداب، ثم مقارنة بقية الجزيرة العليا بها. فإن كان حجم هذا الاستثناء وتركيبه الديني وبعض اقتصاده مأخوذاً من ديريك التركية، فصورة الاستثناء نفسها تحتاج إلى إعادة بناءٍ من مصادر محلية مستقلة. ولا يعني ذلك أن وصف ديريك السورية مركزاً كردياً ذا ينابيع وبساتين باطل، لكنه لا يستمدّ قوّته من تعدادٍ يخصّ بلدةً أخرى.

وتلتقي الحالتان في مسألةٍ تتكرر في الكتاب كله: التمييز بين تاريخ المكان وتاريخ الإدارة، وبين الإقامة السابقة ومشروع الإسكان، وبين استعمال الأرض وتأسيس المركز الحضري. فإنشاء قرىً للمهاجرين في رأس العين لا يبدأ به تاريخ المنطقة السكاني، كما أن نشوء مركز ديريك السورية في عهد الانتداب لا ينفي وجود سكانٍ وقرىً ومراعٍ قبله. وفي المقابل، فإن وجود سكانٍ سابقين لا يسمح بأن تُنسب إليهم مدينةٌ كبيرة أو تعدادُ بلدةٍ أخرى.

فلا يكفي أن يكون الخبر صحيحاً في ذاته. يجب أن يكون صحيحاً في زمانه ومكانه ووحدة قياسه، وأن يصلح دليلاً على النتيجة التي يُستخلص لها.

12 سجل 1930 – قرى الجزيرة العليا عند عتبة الانتداب

انتهى الفصل السابق إلى أن المراكز الحدودية في الجزيرة العليا أُسّست بين 1922 و1930، وأن القرى المزروعة على الشريط الحدودي كانت قائمة قبلها. وفي سنة 1930 نفسها أصدرت الإدارة الفرنسية جرداً للعشائر في سورية ولبنان، يذكر قرى الجزيرة العليا وأسرها ومراعيها وزعماءها. فهو صورةٌ للريف في اللحظة التي يجعل باروت ما بعدها زمن «التشكّل الحقيقي» للقرى. ونقرؤه هنا بشرطٍ واحد: أن نفصل ما رصدته الإدارة عمّا فسّرته به.

12.1 مصدرٌ استخباراتي، لا تعدادٌ سكاني

صدر الكتاب في بيروت سنة 1930 عن مديرية الاستخبارات في المشرق التابعة للمفوضية الفرنسية العليا، في 261 صفحة. والقسم الخاص بعشائر المنطقة الحدودية الشمالية في الصفحات 137–163، ويكمّله الملحق الرابع، ص220–221.[146]

146 Haut-Commissariat de la République française, Direction du service des renseignements du Levant. «**Les tribus nomades et semi-nomades des États du Levant placés sous mandat français**». بيروت: Imprimerie Jeanne d'Arc، 1930، 261 صفحة، ص137–163، والملحق الرابع ص220–221. gallica.bnf.fr

وللإدارة التي كتبته تصوّرٌ جاهز للتاريخ. ففي الصفحتين 5 و6، وهي تتحدث عن عشائر البادية العربية، تقسم حياة العشيرة ثلاث مراحل: تربية الإبل والتنقل الواسع، ثم تربية الأغنام بعد أن تضيق المراعي، ثم الزراعة وبناء القرى. وتجعل الانتقال من مرحلة إلى أخرى نتيجة موجات هجرة تأتي «كل قرنين تقريباً»، فتدفع الجماعات الوافدة الجماعات الأقدم إلى أطراف البادية حتى تستقر.[147] وتنسب الإدارة إلى بعض الجماعات أصولاً بعيدة بلا دليل، فتقول عن الحسنان والهفركية إنهم «كرد أصلهم من تركستان».

فهذا منظار الإدارة، لا دليلٌ على أصول السكان. ونأخذ من التقرير ما سجّله عن القرى والأسر والمراعي، ونترك تفسيره.

وأرقامه نفسها تحتاج إلى انتباه. فهو يعدّ مرةً بالأسر ومرةً بالخيام ومرةً بالقرى، ولا تتطابق مجاميعه دائماً مع تفصيلاتها: قرى العليان عنده 55، وما يفصّله منها 46. ومجال الجماعة لا يطابق حدود الدولة: فقد تقيم في جانبٍ وتملك قراها في الآخر، أو تتوزع قراها بين البلدين. فهو جردٌ إداري معاصر، لا تعداد.

12.2 القرى والأسر

الجماعة	ص	القرى والإقامة	الأسر أو الخيام
الميران (الكوچر)	137–138	رحّل بين مجالات جبلية وسهلية، وتغيّرت مساراتهم بعد 1925	650–700 خيمة
الحسنان	138–140	قرى وحقول قمح وشعير في سهل جزيرة ابن عمر، وبعض قراهم يملكها ملّاكون من المدينة	نحو 1200 أسرة
العليان	140–142	55 قرية بحسب المجموع، ويفصّل 36 سورية و10 تركية، منها 28 مهجورة	نحو 650 أسرة
الشيتية	142–144	28 قرية، منها 20 سورية، وقسمٌ يزرع وقسمٌ يتنقّل بالمواشي	نحو 800 أسرة
طيّ	144–147	اتحاد متعدد الفروع، يزرع القمح والشعير، والأرز في وادي الجغجغ قرب نصيبين، وله حركة رعوية واسعة	نحو 2000 خيمة
أطراف شهار	148	18 قرية، نصفها سورية، وتضم عناصر كردية وعربية على أراضٍ يملكها أعيان نصيبين	نحو 420 أسرة، منها 235 سورية
بو بيلان	148–149	10 قرى، منها 3 سورية، ولا يبتعد الرعاة كثيراً عن القرى	300 أسرة، منها 40 سورية
بينار علي	149–151	16 قرية، منها 13 تركية، وأراضٍ جيدة للقمح والشعير	نحو 600 أسرة، منها 525 سورية
المرسينية	151–152	11 قرية سورية شرقي عامودا، ويرعون حول القرى	نحو 283 أسرة

147 التقرير الفرنسي، ص5–6.

الجماعة	ص	القرى والإقامة	الأسر أو الخيام
الهفركية	152–155	280 قرية في مجال الاتحاد الواسع، منها 31 جنوب طريق نصيبين وجزيرة ابن عمر، بينها 20 خراباً	نحو 9000 أسرة في الاتحاد كله
الدقورية	155–156	22 قرية، منها 18 سورية، ويزرعون القمح والشعير	نحو 750 أسرة، منها 650 سورية
الملّية المحلية	156–158	21 قرية، منها 19 سورية، حول عامودا، ومراعٍ تمتد نحو الجغجغ والخابور	نحو 600 أسرة، منها 550 سورية
الكيكية	158–160	40 قرية، منها 9 سورية و31 تركية، ومراعٍ جنوب الدرباسية	نحو 1000 أسرة، منها 300 سورية
الاتحاد الملّي الأكبر	160–162	28 فخذاً، وحركة موسمية بين قره جه داغ ورأس العين وجبل عبد العزيز	لا يذكر عدداً للأسر
الخلجان	162–163	39 قرية، واحدة منها سورية، وتعبر الجماعة إلى الجانب السوري شتاءً	نحو 700 أسرة

ولا تُجمع هذه الأرقام لاستخراج عدد سكان الجزيرة السورية، لأن نطاقاتها ووحداتها مختلفة.[148] فالقرى الـ280 المنسوبة إلى الهفركية تخصّ مجال الاتحاد كله، ومنها 31 فقط جنوب الطريق القديم بين نصيبين وجزيرة ابن عمر، بينها عشرون خراباً.

12.3 الحدود قسمت جماعات، والسلطات هجّرت قرى

يقول التقرير صراحة إن ترسيم الحدود قسم الكيكية «إلى قسمين غير متساويين»، فصار هناك كيكية الشمال في تركيا وكيكية الجنوب في سورية، لكلٍّ زعامته، وبينهما نزاع.[149] فالحدّ الجديد لم يفصل بين جماعتين، بل شقّ جماعةً واحدة. ومثلها العليان والهفركية وبينار علي وأطراف شهار، ولكلٍّ منها قرى في الجانبين.

ويذكر التقرير أن قرى العليان المهجورة هُجرت بعد التدابير التي اتخذتها السلطات التركية إثر الانتفاضة الكردية، وأن القوات التركية دمّرت ديرون آغا، قرية زعيمهم، فانتقل إلى الجانب السوري في شباط 1926.[150] فالخراب هنا له سببٌ قريب ومعروف، ولا يدلّ على أن المكان لم يُسكن من قبل.

ويضيف الملحق الرابع أخباراً عن جماعات وفروع في أعالي الخابور، وعن زعماء ومخاتير صاروا لاجئين، ويذكر أن بعض هذه المعلومات قدّمه عضوٌ في لجنة ترسيم الحدود.[151] فهو مادةٌ لدراسة النزوح الذي رافق رسم الحدود.

---

148 التقرير الفرنسي، ص137–163.

149 التقرير الفرنسي، ص158–159.

150 التقرير الفرنسي، ص140–142.

151 التقرير الفرنسي، الملحق الرابع، ص220–221.

12.4 الخيمة لا تنفي القرية

يصف التقرير جماعاتٍ تجمع الزراعة والرعي في وقتٍ واحد. فالشيتية قسمٌ منها يزرع وقسمٌ يتنقّل بالمواشي جزءاً من السنة. والمرسينية وبو بيلان لا يبتعد رعيهم عن قراهم. والخلجان ينتقلون شتاءً إلى الجانب السوري، «إلا الفلاحين الذين يُتركون لحراسة القرى والمزروعات».[152]

فالقرية والقطيع والتنقل الموسمي ليست أحوالاً متنافية. والخيمة لا تدلّ على غياب القرية، ولا يدلّ الانتقال الموسمي على أن الجماعة وصلت إلى المكان أول مرة.

ويكشف التقرير أيضاً أن من يزرع الأرض ليس دائماً من يملكها. فبعض قرى الحسنان يملكها ملّاكون من جزيرة ابن عمر، وأطراف شهار مستقرون على أراضٍ يملكها أعيان نصيبين.[153]

12.5 العشيرة والاتحاد والزعامة

يفرد التقرير مادتين منفصلتين للملّية. الأولى للملّية حول عامودا: نحو 600 أسرة في 21 قرية، أكثرها في سورية، ولا زعيم واحد لهم، وإن كان إبراهيم آغا القادو أوسع رؤساء فروعهم نفوذاً. والثانية للاتحاد الملّي الكبير: 28 فخذاً، أكثرها كردي، وبعضها عربي وإيزيدي، يتنقّل بين قره جه داغ وسهل رأس العين وجبل عبد العزيز.[154] فلا تُدمج الجماعة المحلية في الاتحاد، ولا يُفهم نفوذ زعيم الاتحاد على أنه إقامة كل فروعه في مكانٍ واحد.

وطيّ عنده «اتحادٌ من عناصر تنتمي إلى عشائر مختلفة»، وليس من طيّ بالنسب إلا بعض أفخاذه. ويذكر أن زعيمها السابق كان له «نوعٌ من السيادة» على الشيتية والعليان، دون أن يأخذ منهم الخوّة.[155] والهفركية عنده نحو تسعة آلاف أسرة: 6500 سنية، و2000 مسيحية يعقوبية، و500 إيزيدية، يتزعمهم حاجو آغا، وينافسه آخرون على بعض الفروع في الجانب التركي.[156]

فالانتساب إلى العشيرة، والتحالف، والنفوذ، وملكية الأرض، ومكان الإقامة، أمورٌ مختلفة. ويُطبَّق هذا التمييز على الاتحادات العربية والكردية بالمعيار نفسه.

12.6 القرى التي مُنحت لحاجو آغا

في مادة الهفركية يقول التقرير إن حاجو آغا، بعد أن صار يتعاون مع الفرنسيين سنة 1926، مُنح «أربع قرى خراباً في منطقة قبور البيض»، ويسمّيها: خزيوك (Khezemok)، وقبور البيض (Kubur el Bid)، وكركيشامو (Gurchamo)،

---

152 التقرير الفرنسي، ص142–144، و148–152، و162–163.

153 التقرير الفرنسي، ص138–140 وص148.

154 التقرير الفرنسي، ص156–162.

155 التقرير الفرنسي، ص144–147.

156 التقرير الفرنسي، ص152–155.

وأوبك (Obek)، ويصفها بأنها «القرى الجديدة» في وادي نهر الجراحي التي «مُنحت له حديثاً».[157] فالتقرير يثبت منحةً حديثة لقرى خربة. ولا يذكر متى أُنشئت أول مرة، ولا متى هُجرت.

ولهذا الخبر صلةٌ مباشرة ببباروت. فحين يعترض على ترنون، يستدلّ بقرى كردية وسريانية كانت عامرة سنة 1915–1916، ويسمّي منها خزيوك وكركيشامو وقبور البيض، دون أن يذكر مصدراً لقائمته.[158] وهذه القرى نفسها خرابٌ في سجل 1930، أُعطيت لزعيمٍ بعد 1926. فلا تصلح وحدها دليلاً على عمران سنة 1915، كما لا تصلح دليلاً على العكس، فربما هُجرت في السنوات التي بين التاريخين.

12.7 دعوى فرسان الملّية في ترحيل الأرمن

في الصفحة 161 يقول التقرير إن الملّية قدّموا في الحرب العالمية الأولى ألفي فارس للجيش العثماني في جبهة القفقاس، و«مفرزةً من ألف فارس لمراقبة ترحيل الأرمن من ماردين وتل أرمن وأورفة».[159]

لا نُسقط هذه الرواية لأنها من تقرير استخباراتي فرنسي، ولا نعاملها وثيقةً عسكرية ثبتت تفاصيلها. فهي مكتوبة سنة 1930، ولا تذكر قادة المفرزة ولا ما فعلته. وتُقابَل بالوثائق العثمانية وشهادات الناجين ودراسات الإبادة، دون أن تتحول إلى حكمٍ على كل من انتسب إلى الاتحاد الملّي. وبالمعيار نفسه تُبحث أدوار الجماعات الأخرى في الترحيل والقتل والنهب، وفي الحماية والإنقاذ.

12.8 السجل في مقابل ما يقوله باروت

في كتاب باروت نفسه شواهد على قرى سبقت الانتداب. فهو يقول إن عامودا نشأت قريةً «منذ قرون عدة»، وبلغت نحو سبعين بيتاً في خمسينيات القرن التاسع عشر، ويذكر قرية القرمانية الكردية محطةً تجارية صغيرة بين رأس العين وعامودا.[160] ويقول إن أغنياء طيّ كانوا يملكون في نصيبين بيوتاً وبساتين منذ القرن الثامن عشر على الأقل، ومقبرتهم فيها.[161] ويعترض على ترنون بقرى كردية وسريانية في منطقة عامودا وعلى الشريط الحدودي.[158] ثم يصل إلى حكمٍ عام: أن طيّ والجبور «رسمت معالم عملية التحضر أمام العشائر الكردية البدوية ونصف الحضرية التي اضطرت إلى الهجرة»، وأن «التشكّل الحقيقي للقرى لن يتم قبل أواسط القرن العشرين».[162]

فإن قصد بذلك أن القرى كثرت واتسعت زراعتها في منتصف القرن العشرين، فهذا لا يتعارض مع وجود قرى قبلها. وإن قصد أن العمران الريفي في الجزيرة العليا بدأ حينها، فشواهده هو، ومعها سجل 1930، تنقض ذلك. ففي سنة 1930 كانت هناك قرى مزروعة وقرى مهجورة ومراعٍ وطرق تنقّل موسمي، وفلاحون يزرعون أرضاً يملكها أعيان

---

157 التقرير الفرنسي، ص153–155.

158 باروت، ص122–123، والحاشية 312 (ترنون، ص251).

159 التقرير الفرنسي، ص161.

160 باروت، ص119، الحواشي 292–295.

161 باروت، ص122، الحاشية 308، نقلاً عن Velud، ج4، ص131.

158 باروت، ص122–123، والحاشية 312 (ترنون، ص251).

162 باروت، ص123–124، والحاشية 313 (آزاد أحمد علي، ص221).

المدن، وزعماء يتنازعون على النفوذ. ولا يعني هذا أن الشبكة بقيت على حالها منذ القرن التاسع عشر، أو أنها لم تتسع بعد 1930. لكن اتساعها يُقاس بالسنين والأرقام، ولا يُختصر في انتقالٍ عام من البداوة إلى التحضر.

ويلفت النظر أن هذا الانتقال العام هو نفسه نموذج المراحل الثلاث الذي يعرضه التقرير الفرنسي في صفحاته الأولى: هجرةٌ تدفع من سبقها، فينتقل المدفوع من الرعي إلى الزراعة. وهو تصوّر الإدارة عن المجتمع الذي تحكمه. ونستطيع أن نأخذ من التقرير قراه وأرقامه دون أن نأخذ هذا التصور.

12.9 الخلاصة: ماذا كانت الجزيرة العليا عند عتبة الانتداب؟

يرسم سجل 1930 جزيرةً عليا مأهولة ومزروعة. ففي الجانب السوري وحده يعدّ عشرات القرى لكل جماعة: 36 للعليان، و20 للشيتية، و18 للدقورية، و19 للملّية حول عامودا، و11 للمرسينية. وفيها جماعات تجمع القرية والقطيع، وتترك فلاحين يحرسون المزروعات حين تنتقل إلى المشاتي، وفلاحون يزرعون أرضاً يملكها أعيان نصيبين وجزيرة ابن عمر.

ويرينا السجل أيضاً ما كان يتغيّر في تلك السنوات. فالحدود الجديدة شقّت الكيكية وغيرها بين بلدين، والسلطات التركية هجّرت قرى العليان ودمّرت قرية زعيهم سنة 1926، والإدارة الفرنسية أعطت حاجو آغا قرىً خربة جزاءَ تعاونه. فالخراب في هذا المجال له أسبابٌ قريبة ومعروفة، والمنح ليس إنشاءً.

وفي مقابل ذلك، يجعل باروت «التشكّل الحقيقي للقرى» في أواسط القرن العشرين، ويفسّر تاريخ الجزيرة بهجرةٍ تدفع من سبقها إلى التحضر، وهو تفسيرٌ يشبه نموذج المراحل الذي تعرضه الإدارة الفرنسية نفسها في صفحات تقريرها الأولى. أما قرى السجل وأرقامه، ومعها شواهد باروت نفسه عن عامودا والقرمانية، فتقول إن الريف لم يبدأ مع الانتداب. وما جاء بعده يُؤرَّخ قريةً قريةً: ما كان قائماً، وما هُجر، وما أُعيد إعماره، وما أُنشئ جديداً.

حصيلة إعادة البناء

ما الذي تغيّر في الصورة

بدأ هذا القسم بسؤال: إن لم تكن الجزيرة العليا خراباً ينتظر الإعمار، فماذا كانت؟ وحاولنا أن نجيب من المصادر مباشرةً، فصلاً بعد فصل، من القرن الثاني عشر إلى سنة 1930. والصورة التي خرجنا بها ليست صورةً معاكسة لصورة باروت، أي جزيرةً عامرة بلا انقطاع. بل هي صورة مجالٍ مأهول، تتبدّل فيه السلطات والجماعات ومواضع الإقامة، ويجتمع فيه العنف والعمران في المكان نفسه والسنة نفسها.

ونجمع ما وصلنا إليه في خمس نتائج.

الأولى: الأرض لم تكن فارغة قبل مشروعات الدولة

قبل العثمانيين كانت الجزيرة العليا مجالاً مأهولاً ومتنازعاً عليه، ولم تكن غارة 1231 ولا غزوات القرن الخامس عشر نهايةً لتاريخها. وفي 1514–1516 أدمجت الدولة العثمانية سلطاتٍ محلية قائمة، ولم تؤسّس سكاناً جدداً. وفي 1835 رأى لينش على الفرات قرىً محروقة وقرىً عامرة في الرحلة نفسها. وفي 1867 كانت أسماء الملّية والكيكية نواحيَ في رأس العين، وفي 1871 احتجّ تجار رأس العين ونصيبين ومزارعوهما على تغيير تبعيتهم الإدارية. وفي 1925، قبل أن تُؤسَّس المراكز الحدودية، كانت القرى القائمة على الشريط الحدودي بين رأس العين ودجلة هي الأرض المزروعة في الجزيرة.

الثانية: الحركة ليست هجرةً أولى

الجماعات التي يجعلها باروت وافدةً كانت لها في المنطقة إقامةٌ أقدم ومصالح أقدم. فقوة الملّان لم تنشأ على يد إبراهيم باشا، بل تراكمت عبر أجيال منذ مطلع القرن الثامن عشر، وسقوطه سنة 1908 لم يكن خروجاً لقومه من المنطقة. وآغا الكيكية يروي لسايكس سنة 1907 أن جماعته سكنت قرى الجغجغ ثم طردتها شمّر، وأنها تعود كل ربيع لتؤكد حقها في الأرض. ويؤيده رؤساء الكيكية والملّية والعليان والدقورية في رسالتهم إلى الدولة سنة 1864. وفي 1930 يسجّل الفرنسيون أن الحدّ الجديد قسم الكيكية والعليان والهفركية وغيرهم بين قرى في الجانبين. والقاعدة التي يقرأ بها باروت خبر طيّ، أي أن النقل لا يدلّ على أول وجود، تصدق على هؤلاء جميعاً.

الثالثة: ما أرادته الدولة ليس ما حدث

خطط الدولة وثائق عن تصوّرها للمجال، لا وصفٌ له. فمتصرفية الزور سنة 1871 أعادت رسم حدود الإدارة لتلاحق حركة البادية، فقاومها قسمٌ من شمّر، واعترض عليها تجار رأس العين ونصيبين، وتنازعت حدودَها مع حلب حتى أُعيدت إليها. ومشروع الملاحة على الفرات بقي محاولاتٍ ورحلاتٍ متقطعة، لا خطاً منتظماً. والقرى التي أنشأها أرسلان باشا لإسكان البدو هُجرت حين انسحب جنود الحراسة. وتوطين الشيشان في رأس العين بدأ في منتصف الستينيات، وتراجع قبل نهاية القرن بفعل الكبريت والجفاف والجراد والمرض والنزاع.

الرابعة: الانتقال إلى الزراعة غيّر الملكية والمكانة، لا عدد السكان وحده

تسجيل الأرض بالطابو لم يكن إقراراً محايداً بالحقوق، بل صار ميداناً للصراع على ريع الريف بين الدولة والأعيان والعشائر والفلاحين. والانتقال من الرعي إلى الزراعة لم يكن تخلياً عن الرعي، وأنتج الدَّين والتبعية، كما أنتج صعود فئاتٍ ريفية جديدة. فلا يُختصر هذا التاريخ في سؤال واحد: متى جاء الناس؟

الخامسة: الرقم يُقرأ في زمانه ومكانه ووحدة قياسه

كثير من الأرقام التي يبني عليها باروت سرده يتغيّر معناها حين يُسأل: عن أي مكان؟ وفي أي سنة؟ وبأي وحدة؟ فدير الزور كانت نحو عشرين ألفاً عند كوينيه سنة 1891، وخمسة وعشرين ألفاً عند سايكس سنة 1907، فلا يفسّر ترحيلُ الأرمن وحده بلوغَها هذا الحجم سنة 1916، ورقم تلك السنة قد يشمل مهجّرين في المخيمات. وفي رأس العين أشخاصٌ وأسرٌ وبيوت من مصادر وسنواتٍ مختلفة. والسبعة آلاف التي ينسبها باروت إلى ديريك السورية تخصّ ديريك قرب ماردين. والقرى التي يسمّيها ليردّ على ترنون ترد في سجل 1930 قرىً خراباً مُنحت حديثاً.

المسألة	ما يقوله باروت	ما تُظهره المصادر	الفصل
رأس العين قبل التوطين	«خربة مهجورة» حتى ثمانينيات القرن التاسع عشر	نواحٍ إدارية سنة 1867، وتجار ومزارعون يحتجّون سنة 1871، ومشتى للملّية يقرّ به باروت نفسه	9، 11
بدء توطين الشيشان	1877	13,648 شيشانياً حول رأس العين بحلول 1868	11
تراجع المستوطنين	التيفوس في أواخر العهد العثماني	من ألفي أسرة إلى مئتين بين 1888 و1890، بالكبريت والجفاف والجراد والمرض	11
ديريك	7000 نسمة، واستثناءٌ حضري كردي	الرقم لديريك قرب ماردين، ومركز ديريك السورية أُسّس سنة 1930	11
نموّ دير الزور	زيادةٌ بفعل ترحيل الأرمن	نحو 20 ألفاً سنة 1891، و25 ألفاً سنة 1907	10
العشائر الكردية في الجزيرة العليا	«اضطرت إلى الهجرة»، و«التشكّل الحقيقي للقرى» في أواسط القرن العشرين	قرى الكيكية الشتوية على الجغجغ قبل 1907، ونزوحٌ وعودة، ومئات القرى المسمّاة سنة 1930	10، 12
الملاحة على الفرات	«أولى عمليات الإبحار» في ولاية مدحت باشا، بشركة فرنسية	بعثتا 1836 و1841، والباخرة سنة 1872 حكومية عثمانية	8

وتجتمع النتائج الخمس في قاعدةٍ واحدة: لا يكفي أن يكون الخبر صحيحاً في ذاته، بل يجب أن يكون صحيحاً في زمانه ومكانه ووحدة قياسه، وأن يصلح دليلاً على النتيجة التي يُستخلص لها. وكثيرٌ من الشواهد التي استعملناها موجودٌ في كتاب باروت نفسه، في متنه أو حواشيه. فالمسألة ليست في نقص المعلومات عنده، بل في الطريقة التي تُرتَّب بها حتى تنتهي إلى حكمٍ تخالفه. وهذه الطريقة هي موضوع القسم الثالث.

القسم الثالث

المنهج

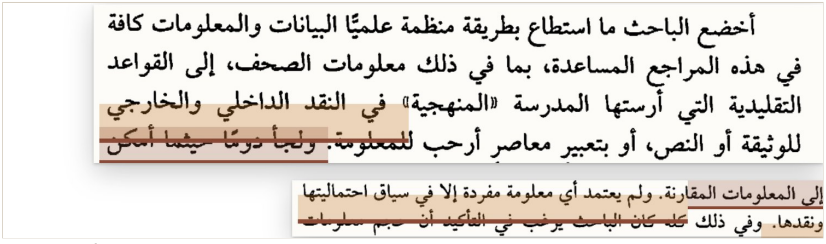
ملاحظة للقارئ: فكّك القسم الأول رواية باروت، وأعاد القسم الثاني بناء التاريخ من المصادر. ويطرح هذا القسم سؤالاً ثالثاً: هل طبّق باروت المنهج الذي أعلنه؟ ولا نحكم عليه هنا بمعاييرنا، بل بالمعايير التي قال إنه التزمها. وكثيرٌ من الحالات التالية عُرض بتفصيله في القسمين السابقين، فنجمعها هنا شواهدَ مرتّبة، ونحيل في كل حالة إلى موضع تفصيلها.

1 ما وعد به باروت

1.1 نصّ الوعد

يصف باروت منهجه في مقدمة الكتاب. فيقول إنه حرص «ما في وسعه على استيعاب أسس المدرسة "المنهجية" في بناء تدوين التاريخ باستخدام العديد من الوثائق»، مع «التحرر من منظورها الوضعي للتاريخ».

ثم يقول بعد صفحة:



أخضع الباحث ما استطاع بطريقة منظمة علميًّا البيانات والمعلومات كافة في هذه المراجع المساعدة، بما في ذلك معلومات الصحف، إلى القواعد التقليدية التي أرستها المدرسة «المنهجية» في النقد الداخلي والخارجي للوثيقة أو النص، أو بتعبير معاصر أرحب للمعلومة. ولجأ دومًا حيثما أمكن إلى المعلومات المقارنة. ولم يعتمد أي معلومة مفردة إلا في سياق احتماليتها ونقدها. وفي ذلك كله كان الباحث يرغب في التأكيد أن حجم معلومات

باروت، ص32–33

الالتزامات الثلاثة في نصّ باروت: مظلَّلاً بالبرتقالي «النقد الداخلي والخارجي» و«لم يعتمد أي معلومةٍ مفردةٍ إلا في سياق احتماليتها ونقدها»، وبالأحمر «ولجأ دوماً حيثما أمكن إلى المعلومات المقارنة».[1]

وكرّر الجملة الأخيرة بصيغة المتكلم في مقابلةٍ مع صحيفة «البيان» سنة 2014.[2] فالوعد ثابتٌ عنه، في الكتاب وخارجه.

ويمكن جمع ما أعلنه في ثلاثة التزامات:

1 النقد الداخلي والخارجي

«القواعد التقليدية التي أرستها المدرسة "المنهجية" في النقد الداخلي والخارجي للوثيقة»

الاختبار هل سُئل كل مصدر عن تاريخه ونسبته، وعمّا يثبته فعلاً؟

الفصلان 3 و4 ← ص122

1 باروت، «**التكوّن التاريخي الحديث للجزيرة السورية**»، المقدمة، ص31–33.

2 «جمال باروت: غياب الدراسات التاريخية يعيق أبحاثنا»، «**البيان**»، 24 كانون الثاني 2014: «لجأت إلى المعلومات المقارنة، ولم أعتمد أي معلومة مفردة إلا في سياق احتماليتها ونقدها». albayan.ae

2 **المقارنة**

«ولجأ دوماً حيثما أمكن إلى المعلومات المقارنة»

الاختبار حين تتوفر شهادةٌ مخالفة، هل تُعرض وتُناقش؟

الفصل 5 ← ص125

3 **لا معلومة مفردة**

«ولم يعتمد أي معلومةٍ مفردةٍ إلا في سياق احتماليتها ونقدها»

الاختبار هل نوقش الخبر الوحيد قبل أن تُبنى عليه نتيجة؟

الفصلان 5 و6 ← ص125

باروت، المقدمة، ص32.

1.2 ما معنى هذه الالتزامات

المدرسة المنهجية مدرسةٌ تاريخيةٌ فرنسية من أواخر القرن التاسع عشر، وضعت قواعد للتعامل مع الوثيقة. النقد الخارجي يسبق قراءة المضمون. يسأل: من كتب الوثيقة، ومتى، وأين؟ وهل هي أصلٌ أم نقلٌ أم ترجمة؟ والنقد الداخلي يسأل عن المضمون: ماذا تقول الوثيقة فعلاً؟ وما حدود ما تثبته؟ وهل صاحبها شاهدٌ أم ناقل؟ والمقارنة تعني وضع شهاداتٍ مستقلة بعضها إلى جانب بعض، لا مؤلفين ينقل أحدهم عن الآخر.

1.3 الوثيقة الموسّعة وضماناتها

ويضيف باروت مفهوماً خاصاً به: «الوثيقة الموسّعة التي يبنيها الباحث من خلال حشدٍ من المعطيات والمؤشرات» حين لا تتوفر الوثيقة المباشرة. والمسعى مشروع، لكن الضمان الوحيد ألا تعكس الوثيقة المبنيّة فرضيةَ بانيها هو الالتزامات الثلاثة نفسها، كما شرحت الوقفة التاسعة من القسم الأول.

فالسؤال في هذا القسم: هل عملت الضمانات التي أعلنها؟

2 النتيجة في لوحة واحدة

قسّمنا الالتزامات الثلاثة إلى سبعة معايير يمكن اختبارها. ثلاثة منها من نصّ باروت مباشرة: النقد الخارجي، والنقد الداخلي، والمقارنة. وأربعة تلزم عنها في كل عملٍ تاريخي: أن تتناسب النتيجة مع الدليل، وأن يُطبَّق معيار الإثبات نفسه على الجميع، وأن يستطيع القارئ مراجعة المصادر، وأن تكون المراجعة مستقلةً عن الإنتاج.

وهذه النتيجة قبل التفصيل:

سبعة معايير

ستةٌ لم تتحقق، وواحدٌ تحقّق جزئياً



لم يتحقق تحقّق جزئياً

	المعيار	النتيجة	الشواهد
1	**النقد الخارجي** ص122 التاريخ والنسبة والشاهد	أخفق	1 2
2	**النقد الداخلي** ص123 ماذا يقول المصدر فعلاً	أخفق	3 4 5 6
3	**المقارنة** ص125 عرض الشهادة المخالفة	لم تُجرَ	7 8 9
4	**سلامة الاستدلال** ص126 نتيجةٌ بقدر دليلها	أخفق	أربع طرق متكررة
5	**معيار واحد للجميع** ص126 الأداة نفسها لكل رواية	متفاوت	أربع روايات
6	**الشفافية** ص127 قدرة القارئ على المراجعة	جزئي	313 حاشية · 3 محفوظات خاصة
7	**استقلال المراجعة** ص128 مراجِعون من خارج الإنتاج	غير متحقق	3 محكّمين بأدوار متداخلة

في الحالات التي فحصناها من الفصل الأول من كتاب باروت. والأرقام في عمود الشواهد أرقام الحالات، وكلٌّ منها يحيل إلى بطاقتها.

وتعرض الفصول التالية شواهد كل سطر. وكل حالة فيها مأخوذة من الفصل الأول من الكتاب، أي من الصفحات 37–124.

3 النقد الخارجي

النقد الخارجي أول خطوة في المنهج الذي أعلنه باروت. وأخطاؤه من النوع الذي يُحسم قبل قراءة المضمون: سنة، أو اسم، أو نسبة.

1 هولاكو في سنة 628هـ

باروت، ص49

ما يقوله باروت

الجزيرة «أُلحقت النكبة بها في عام 628هـ – 1228م مع جحافل هولاكو»، ويستشهد على هذا الدمار بابن الأثير.

ما تُظهره المصادر

سنة 628هـ توافق 1230–1231م. وحملة هولاكو بلغت بغداد سنة 1258م. وابن الأثير توفي سنة 1233م، قبل حملة هولاكو بربع قرن.

الحكم

ثلاثة أخطاء في جملةٍ واحدة: في التقويم، وفي الفاعل، وفي الشاهد. وهي الجملة التي تفتتح أطروحة الخراب.

التفصيل في القسم الأول، الوقفة 1 ← ص12

2 متى أُنشئت الحميدية؟

باروت، ص92 و94

ما يقوله باروت

في ص92: «أنشأ السلطان عبد الحميد الثاني في عام 1885 كتائب شبه نظامية». وفي ص94: «نوياته الأولى» سنة 1885، ثم تطويرها إلى وحدات منظومية سنة 1891.

ما تُظهره المصادر

الدراسات المعتمدة على الوثائق العثمانية تجعل بدء العمل بالحميدية سنة 1890، والتشكيل سنة 1891.

الحكم

سنة 1885 تأريخٌ للبداية لا تسنده الوثائق المنشورة. والخلاف في سنة البداية وحدها، فباروت نفسه يفرّق في ص94 بين «النويات الأولى» وتطويرها سنة 1891.

التفصيل في القسم الثاني، 7.1 ← ص71

ويُرى الأمر في صفحتَي باروت نفسيهما:

ج – إبراهيم باشا و«الكتائب الحميدية»

أنشأ السلطان عبد الحميد الثاني في عام 1885، كتائب شبه نظامية محاربة

باروت، ص92

كان نمط «الكتائب الحميدية» الذي شكل السلطان عبد الحميد الثاني نوَياته الأولى في عام 1885[197]، نمطًا روسيًّا في الأساس، استخدمته روسيا منذ

يرتبط صعود إبراهيم باشا إلى القمة بعملية تطوير نوَيات «الكتائب» إلى وحدات منظومية في الجسم العسكري والتنموي العثماني في الجنوب الشرقي من الأناضول الذي تقع فيها الجزيرة، وتتحدّد النقطة الزمنية لذلك بالعام 1891

باروت، ص94

في الصفحة 92، مظلَّلاً بالبرتقالي، الفعل «أنشأ»، وبالأحمر السنة: 1885. وفي الصفحة 94، مظلَّلاً بالأحمر أيضاً، تصير 1885 سنة «النويات الأولى»، ويصير التطوير إلى وحداتٍ منظومية «بالعام 1891». والدراسات المتخصصة تجعل البداية نفسها سنة 1890.

4 النقد الداخلي

النقد الداخلي يسأل ماذا يقول المصدر فعلاً. وفي الحالات الأربع التالية يحيل باروت إلى مصدرٍ موجود، لكن المصدر لا يقول ما نُسب إليه، أو يقول أقلّ منه.

3 97% منذ ذلك الوقت وحتى الآن

باروت، ص69–70

ما يقوله باروت

طبيعة النهر حدّدت «دائماً» تركّز السكان حوله «منذ ذلك الوقت وحتى الآن»، في شريطٍ «يتركز فيه ما لا يقلّ عن 97 في المئة منهم».

ما تُظهره المصادر

الرقم في المرجع المحال إليه من تعداد سنة 1981، ويخصّ محافظة دير الزور، ويجمع وادي الفرات (86%) ووادي الخابور (11%).

الحكم

إحصاءٌ لمحافظةٍ واحدة في سنةٍ واحدة صار قانوناً جغرافياً يمتد قرنين.

التفصيل في القسم الأول، الوقفة 6 ← ص29

4 لا قرية واحدة عامرة

باروت، ص62

ما يقوله باروت

«أظهرت تقارير العقيد تشيسني بين عامي 1835 و1837 أنه لم يكن هناك من قرية واحدة عامرة في وادي الفرات» إلا الدير.

ما تُظهره المصادر

الإحالة إلى وسيطين فرنسيين، لا إلى تشيسني. وفي كتاب تشيسني نفسه تقرير لينش، من البعثة نفسها، عن قريةٍ كبيرةٍ محصّنة سنة 1835، وعن قبائل تزرع حول الرقة.

الحكم

شاهدٌ يصف مساره، صار حكماً على وادٍ كامل. وعضوٌ في البعثة نفسها ينقضه.

التفصيل في القسم الأول، الوقفة 5 ← ص26

5 الملاحة البخارية وعيّاش

باروت، ص65

ما يقوله باروت

«أولى عمليات الإبحار من مسكنة إلى الفلوجة» جرت في ولاية مدحت باشا «بواسطة شركةٍ فرنسيةٍ للمراكب البخارية».

ما تُظهره المصادر

الصفحات المحال إليها عند عيّاش عن بالس ومسكنة والتجارة القديمة. ورحلة 1872 قامت بها باخرةٌ حكومية عثمانية، وسبقتها بعثتا 1836 و1841.

الحكم

الإحالة لا تسند الخبر، والخبر نفسه لا يصمد أمام الشهادات المعاصرة.

التفصيل في القسم الثاني، 8.3 ← ص90

6 ديريك بسبعة آلاف نسمة

باروت، ص118

ما يقوله باروت

«ديريك (المالكية لاحقاً)» بلغ سكانها في أواخر العهد العثماني «نحو 7000 نسمة»، ويعملون في الكرمة وتجارة الفواكه.

ما تُظهره المصادر

المرجع المحال إليه، ترنون، يتحدث عن ديريك قرب ماردين، في تركيا اليوم. أما مركز ديريك السورية فأُسّس سنة 1930.

الحكم

نُقل تاريخ بلدةٍ إلى بلدةٍ أخرى تحمل الاسم نفسه.

التفصيل في القسم الثاني، 11.3 ← ص109

5 المقارنة

قال باروت إنه لجأ «دوماً حيثما أمكن إلى المعلومات المقارنة». والاختبار هنا بسيط: حين تتوفر شهادةٌ مخالفة في متناول الباحث، هل يعرضها؟

7 أزمة 1905 بروايةٍ واحدة

باروت، ص103–105

ما يقوله باروت

يعرض الأزمة من جهة أعيان ديار بكر: شكاوى من اعتداء جماعات إبراهيم باشا على القرى.

ما تُظهره المصادر

في المراسلات العثمانية نفسها يعترف والي ديار بكر بأن الجراد قضى على المراعي، وينقل قائد الجيش الرابع دفاع إبراهيم باشا.

الحكم

الرواية الثانية موجودة في الملف نفسه، ولم تُعرض. ولا يعني ذلك أنها الصحيحة، بل أن المقارنة كانت ممكنة هنا بالذات.

التفصيل في القسم الثاني، 7.5 ← ص78

8 سايكس 1907: المقارنة التي لم تُجرَ

باروت، ص76–77

ما يقوله باروت

يقدّر سكان دير الزور بتسعة آلاف مطلع القرن، وخمسة عشر ألفاً سنة 1910، ويفسّر بلوغها 20–25 ألفاً سنة 1916 بالتهجير الأرمني.

ما تُظهره المصادر

سايكس يقدّرهم سنة 1907 بخمسة وعشرين ألفاً. وباروت يعرف سايكس ويحيل إليه في الصفحة 93.

الحكم

التقدير المخالف معروفٌ للمؤلف، ولم يُناقش في المسألة التي يخالفه فيها.

التفصيل في القسم الثاني، الفصل 10 ← ص99

9 رأس العين من مصدرٍ واحد

باروت، ص119–120

ما يقوله باروت

رأس العين «خربة مهجورة» حتى أحياها عبد الحميد الثاني سنة 1877 بخمسة آلاف بيت من الشيشان، نقلاً عن أحمد وصفي زكريا وحده.

ما تُظهره المصادر

الوثائق العثمانية والروسية المنشورة تجعل التوطين في منتصف الستينيات، وتذكر 13,648 شيشانياً حول رأس العين سنة 1868.

الحكم

معلومةٌ مفردة بُني عليها، خلافاً للوعد بألا تُعتمد معلومةٌ مفردة إلا بعد نقدها.

التفصيل في القسم الثاني، 11.1 ← ص106

6 سلامة الاستدلال

قد يكون الخبر صحيحاً، ثم تُستخلص منه نتيجةٌ أوسع منه. وتتكرر في الفصل الأول من الكتاب أربع طرق في توسيع النتيجة:

الطريقة	مثال من الكتاب	الموضع
من الجزء إلى الكل	«تصحّرت الضفة اليسرى للفرات تقريباً»، ثم في الجملة نفسها «هُجِر الإقليم تماماً»	القسم الأول، الوقفة 1 ص12
من الإدارة إلى السكان	بناء المركز الإداري، ثم «سوف يجري إنشاء معظم القرى فوقها»	القسم الأول، الوقفة 6 ص29
من زمنٍ إلى زمن	تعداد 1981 يفسّر استقرار السكان منذ القرن التاسع عشر	القسم الأول، الوقفة 6 ص29
من مكانٍ إلى مكان	ديريك قرب ماردين في موضع ديريك السورية	القسم الثاني، 11.3 ص109

وأوضح ما يكشف هذه الطرق تعارضٌ داخل الكتاب نفسه. ففي ص50 «هُجِر الإقليم تماماً». وبعد ثلاث صفحات، في ص53–54، يعدّ باروت الجزيرة العليا والأوسط «أحد أبرز تلك الأقاليم المخرّبة» في القرن السادس عشر. والإقليم الذي هُجر تماماً لا يبقى فيه ما يُخرَّب. والكتاب لا يقول أيّ الجملتين تُقيَّد. وفضّلنا ذلك في الوقفة الثانية من القسم الأول.

7 معيار واحد للجميع

يحسن باروت تفكيك روايات الأصل. والسؤال: هل يطبّق الأداة نفسها على كل الروايات؟

الرواية	الموضع	دليلها	كيف يعاملها باروت
الأصل العربي لعشائر كردية	ص48	رواية الجماعة عن نفسها	يفكّكها بابن خلدون، ويسمّيها «تخيّلاً»
وجود طيّ في القامشلي قبل الفتح	ص60	«لا دليل غير الدليل الأنثروبولوجي»	يثبتها في الجملة الرئيسة، ويضع التحفّظ في جملةٍ تابعة
نقل فخذ «حجي» من طيّ	ص92	خبر النقل	يقرأ النقل نقلاً، لا أول وجود
العشائر الكردية في شمال شرق الجزيرة	ص123	مجال تجوال الملّية حول رأس العين (ص89)، وتمركز عشائر كردية في قضاء رأس العين (ص67)، بنصّ الكتاب نفسه	يجعلها عشائر «اضطرت إلى الهجرة» من جنوب شرق الأناضول

الرواية الأولى والثانية من النوع نفسه: جماعةٌ تروي أصلها. فكُّكت الأولى، وقُبلت الثانية. والقاعدة الصحيحة في الثالثة، أن النقل لا يدلّ على أول وجود، لم تُطبَّق على الرابعة.

ولا يعني ذلك أن باروت ينكر الوجود الكردي. فهو يوثّقه في مواضع كثيرة من كتابه. لكن هذه الشواهد لا تعمل في النتيجة: تُذكر، ثم يُستأنف السرد كأنها لم تُذكر. وتفصيل ذلك في الوقفة الثامنة من القسم الأول والفصل السادس من القسم الثاني.

8 الشفافية

يُحسب لباروت هنا الكثير. ففي الفصل الأول 313 حاشية، أكثرها بالمجلد والصفحة. ويسمّي شهوده الشفويين بأسمائهم. ولولا دقة إحالاته لما أمكن اختبار كتابه.

لكنه يعتمد في ثلاثة مواضع على محفوظاتٍ خاصة لا يستطيع القارئ الوصول إليها: برقياتٍ من أرشيف عائلة إبراهيم باشا،[3] وصورةٍ اطّلع عليها في الأرشيف نفسه،[4] وسطورٍ بخط مرعي باشا الملاح عند حفيده.[5]

(210) برقيّات متعددّة بين عامي 1895 و1901 اعتمد الباحث عليها كما هي في أرشيف عائلة إبراهيم باشا الورقي في محفوظات آزاد أحمد علي في الحسكة.

باروت، ص97، الحاشية 210

(219) هناك صورة في أرشيف عائلة إبراهيم باشا يظهر فيها اجتماع القناصل مع إبراهيم باشا في حلب. وقد اطّلع عليها الباحث في أرشيف آزاد أحمد علي.

باروت، ص98، الحاشية 219

(251) اطّلع الباحث على هذه السطور في تعليقات مرعي باشا الملاح على الصور المحفوظة في الأرشيف الشخصي لحفيده عمرو الملاح.

باروت، ص108، الحاشية 251

مظلّلاً بالبرتقالي مكان المادة في كل حاشية، وبالأحمر ما تصفه. ولا رقم وثيقة في أيٍّ منها، ولا صورة منشورة.

لا أرقام وثائق في هذه الحواشي، ولا صور، ولا نصوص منقولة، ولا طريق إلى المراجعة. والمادة قد تكون قيّمة. لكنها في صورتها الحالية غير قابلةٍ للتحقق.

ويلاحظ القارئ اسمين في هذه الحواشي. وسيعودان في الفصل التالي.

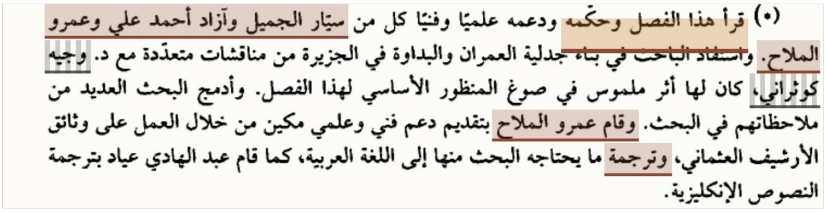
3 باروت، ص97، الحاشية 210.

4 باروت، ص98، الحاشية 219.

5 باروت، ص108، الحاشية 251.

9 من راجع الفصل؟

في أول الفصل الأول من الكتاب حاشيةٌ بنجمة، تسمّي من قرأه وحكّمه:



(*) قرأ هذا الفصل وحكّمه ودعمه علميًا وفنيًا كل من سيّار الجميل وآزاد أحمد علي وعمرو الملاح. واستفاد الباحث في بناء جدلية العمران والبداوة في الجزيرة من مناقشات متعدّدة مع د. وجيه كوثراني، كان لها أثر ملموس في صوغ المنظور الأساسي لهذا الفصل. وأدمج البحث العديد من ملاحظاتهم في البحث. وقام عمرو الملاح بتقديم دعم فني وعلمي مكين من خلال العمل على وثائق الأرشيف العثماني، وترجمة ما يحتاجه البحث منها إلى اللغة العربية، كما قام عبد الهادي عياد بترجمة النصوص الإنكليزية.

باروت، ص37، الحاشية بالنجمة

مظلّلاً بالبرتقالي «قرأ هذا الفصل وحكّمه»، وبالأحمر أسماء المحكّمين الثلاثة، ثم عمل عمرو الملاح على وثائق الأرشيف العثماني وترجمتها. ومظلّلاً بخطوط رأسية اسم وجيه كوثراني، صاحب «المنظور الأساسي» للفصل.

وفي المقدمة يقول باروت إن حواراته مع وجيه كوثراني وسيّار الجميل كان لها «أبلغ الأثر في بناء الفصل المطوّل الأول»، وإن عمرو الملاح راجع محفوظات الأرشيف العثماني وترجمها له، وإن آزاد أحمد علي في مقدمة «القرّاء النوعيين» الذين راجعوا بعض الفصول.[6]

فإذا وضعنا الأدوار التي يذكرها الكتاب نفسه في جدول:

الشخص	مصدرٌ في الفصل	صاحب أرشيف أو شاهد	بنى المنظور أو ترجم	حكّم الفصل
سيّار الجميل ثلاثة أدوار من أربعة	أكثر من عشر حواشٍ، منها بنود «المعاهدة» (ح52) ومقابلةٌ معه (ح20)	–	حواراتٌ لها «أبلغ الأثر في بناء الفصل» (ص21)	قرأ الفصل وحكّمه (ص37)
وجيه كوثراني دورٌ واحد من أربعة	–	–	«أثرٌ ملموس في صوغ المنظور الأساسي» (ص37)	–
آزاد أحمد علي ثلاثة أدوار من أربعة	كتابه عن العمارة الطينية، وعليه يقوم الحكم الأخير في الفصل (ح313)	أرشيف عائلة إبراهيم باشا (ح210 و219)، وشاهدٌ شفوي (ص22)	–	قرأ الفصل وحكّمه (ص37)، وفي مقدمة «القرّاء النوعيين» (ص22)

6 باروت، المقدمة، ص21–22.

الشخص	مصدرٌ في الفصل	صاحب أرشيف أو شاهد	بنى المنظور أو ترجم	حكّم الفصل
عمرو الملاح ثلاثة أدوار من أربعة	–	أرشيف جدّه مرعي باشا الملاح (ح251)	ترجم ما يحتاجه البحث من وثائق الأرشيف العثماني (ص37)	قرأ الفصل وحكّمه (ص37)

كل خانةٍ ممتلئة مأخوذة من نصّ الكتاب، والموضع بين قوسين. وتحت كل اسم عدد الأدوار التي يجمعها من الأربعة. ولم نحسب الإحالات العابرة، كمقال عمرو الملاح عن الرتب العثمانية (ص98)، ولم نحسب حوارات وجيه كوثراني (ح161) مرتين.

لا إخفاء هنا. فباروت يعلن هذا كله بنفسه. والمسألة ليست الشفافية، بل الاستقلال.

فالمراجعة المستقلة تحتاج إلى من يقف خارج دائرة إنتاج المادة. وفي هذا الفصل، المحكِّم مصدرٌ يُستشهد به، وصاحب أرشيفٍ بُني عليه، ومترجم وثائقه العثمانية، وشاهدٌ شفوي.

ويُرى ذلك في موضعين. الأول بنود «المعاهدة» البدليسية، التي يصفها باروت بأنها «أول معاهدة تعقدها الدولة العثمانية مع الإمارات والعشائر». وهي مأخوذةٌ من كتاب سيّار الجميل، لا من وثيقة عثمانية.[7] والجميل محكِّم الفصل.

والثاني الحكم الذي يُختم به الفصل: «التشكّل الحقيقي للقرى لن يتم قبل أواسط القرن العشرين». وحاشيته تحيل إلى كتاب آزاد أحمد علي عن العمارة الطينية.[8] وآزاد أحمد علي محكِّم الفصل أيضاً.

(313) على، أنماط العمارة الوطنية، ص 221.

باروت، ص124، الحاشية 313، على جملة «التشكّل الحقيقي للقرى لن يتم قبل أواسط القرن العشرين»

ولا نعرف إجراءات التحكيم في المركز الناشر. والكتاب يذكر مراجعين آخرين، منهم محمد أكرم القش للجوانب السكانية، وصقر أبو فخر للمسودة الأخيرة. ولا نقول إن تداخل الأدوار سبّب أخطاءً بعينها. نقول إنه ينزع عن القارئ وسيلةً كان يحتاجها للتحقق. ويكتب باروت: «أما الأخطاء المحتملة فيتحمل الباحث وحده المسؤولية عنها».[6] وهذه عبارةٌ نأخذها على ظاهرها. وتفصيل ذلك في الوقفة التاسعة من القسم الأول.

10 الحصيلة

10.1 ما التزم به باروت

يجب أن يُسجَّل هذا أولاً.

7 باروت، ص52، الحاشية 52: «انظر بنود المعاهدة لدى: الجميل، العثمانيون وتكوين العرب، ص343».

8 باروت، ص124، الحاشية 313: «علي، أنماط العمارة الوطنية، ص221».

6 باروت، المقدمة، ص21–22.

ينتقد باروت مصادره حين يفعل، ويحسن ذلك. فهو يردّ خبر زاخوبي عن سيطرة إبراهيم باشا على دمشق (ص112).

ويورد ما يخالف روايته. فيذكر إخفاق برنامج الإسكان الأول بين 1720 و1725 (ص55)، وهجر قرى أرسلان باشا حين انسحب جنود الحراسة (ص71)، وربا الخمسين إلى المئة في المئة واحتقار «الشاوي» (ص74–75)، وعنف الحميدية ضد الأرمن وانتزاع أراضيهم (ص95). ويقرّ بأن رقم الجباية الرسمي لا يعكس الإنتاج (ص118).

ويحسن تفكيك روايات الأصل (ص48). ويعترض على ترنون، ويسمّي قرىً كردية وسريانية (ص122–123). ويسمّي مصادره المكتوبة والشفوية.

10.2 أين أخفق

النتيجة في لوحة المعايير: ستة معايير لم تتحقق في الحالات التي فحصناها، وواحدٌ تحقّق جزئياً.

وهذه ليست هفواتٍ متفرقة. فهي تتجه كلها إلى جهةٍ واحدة: تقوّي رواية الخراب ثم الإعمار من مركزٍ نهري، وتضعف ما يدلّ على عمرانٍ أقدم في الجزيرة العليا.

10.3 الجواب

هل طبّق باروت المنهج الذي أعلنه؟

في المواضع التي فحصناها: لا. لم يُطبَّق على نحوٍ يمكن الدفاع عنه.

وحدود هذا الجواب واضحة. فهو يخصّ الفصل الأول من الكتاب، أي الصفحات 37–124. ولا يصحّ تعميمه على الفصول الأخرى قبل فحصها.

خاتمة الدراسة

ما انتهت إليه الأقسام الثلاثة

بدأت هذه الدراسة بجملةٍ واحدة من كتاب باروت: «التشكّل الحقيقي للقرى لن يتم قبل أواسط القرن العشرين». وانتهت إلى ثلاث نتائج.

الأولى: الإطلاقات التي تقوم عليها رواية الخراب لا تصمد أمام مصادرها. فلا «هُجِر الإقليم تماماً»، ولا «لم يكن هناك من قرية واحدة عامرة»، ولا «97 في المئة منذ ذلك الوقت»، ولا «معظم القرى» أُنشئت فوق المركز الإداري.

الثانية: الجزيرة العليا كانت مجالاً مأهولاً قبل مشروعات الدولة، تتبدّل فيه السلطات والجماعات ومواضع الإقامة. وهذا ما عرضه القسم الثاني من المصادر مباشرة.

الثالثة: الضمانات التي أعلنها باروت لم تعمل في المواضع التي كان يحتاجها فيها أكثر من غيرها.

ولم تنقض الدراسة أصل الوقائع. فقد وقع خرابٌ شديد، وتراجع العمران القروي على الفرات في مراحل معيّنة، وكان للتدخل العثماني في القرن التاسع عشر أثرٌ كبير، ونمت مراكز حديثة في الجزيرة في العهد الفرنسي. والمطلوب ليس أن تحلّ دعوى الاستمرار الكامل محلّ دعوى الفراغ التام، فالأولى بلا دليلٍ أيضاً. المطلوب أن يُكتب لكل حوضٍ تاريخه، وأن يُطبَّق على كل جماعةٍ المعيار نفسه.

ويبقى ما لم نصل إليه. فلا يوجد مسحٌ أثريٌّ مؤرَّخ لسهول الحسكة وحوض الخابور بين 1400 و1800. ولم تُقرأ دفاتر التحرير العثمانية لهذه المنطقة قراءةً منهجية. ولم نصل إلى أطروحة كريستيان فيلو، التي يقول باروت إنه اعتمد عليها كثيراً.[9] وما نستطيعه أن نقول إن الدليل الذي قدّمه باروت لا يكفي لحكمٍ سكانيٍّ شامل.

هذا الكتاب جهدٌ كبير، ولا بديل له في المكتبة العربية. والدراسة ليست دعوةً إلى إسقاطه، بل إلى مراجعته بالمعايير التي أعلنها هو. وأكثر ما احتجنا إليه لنقده موجودٌ في متنه وحواشيه، بقلم مؤلفه. وهذه شهادةٌ له لا عليه.

9 باروت، المقدمة، ص32.

ملاحق الدراسة

الملاحق

ملاحظة للقارئ: ملحقان قصيران. الأول يجمع المصادر التي اعتمدت عليها الدراسة، ليستطيع القارئ أن يراجعها بنفسه. والثاني يسمّي ما لم نصل إليه، وما كان سيحسمه لو وصلنا إليه.

الملحق الأول

المصادر

نذكر هنا ما قرأناه بأنفسنا واعتمدنا عليه. أما الوثائق الأرشيفية التي نقلناها عن دراساتٍ نشرتها، فمواضعها في الحواشي مع اسم الدراسة التي نقلت عنها. والموضع الدقيق لكل صورة وخريطة في التعليق تحتها.

الكتاب المدروس 2

- محمد جمال باروت. التكوّن التاريخي الحديث للجزيرة السورية: أسئلة وإشكاليات التحوّل من البداوة إلى العمران الحضري. الدوحة وبيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013. والمدروس منه الفصل الأول، ص37–124، ومقدمته.
- "جمال باروت: غياب الدراسات التاريخية يعيق أبحاثنا"، البيان، 24 كانون الثاني 2014. albayan.ae

مصادر من زمن الوقائع 18

- ابن الأثير، الكامل في التاريخ، حوادث سنتي 581هـ و628هـ. islamweb.com
- بهاء الدين ابن شداد، النوادر السلطانية. islamarchive.cc
- Francis Rawdon Chesney, Narrative of the Euphrates Expedition, London: Longmans, Green & Co., 1868, including Henry Blosse Lynch, "Report of a Tour from Bir to El-Deir", Appendix V, pp. 432–438.
- British Library, IOR/L/MAR/C/574: files of the Euphrates Expedition, 1835–1836, Qatar Digital Library. qdl.qa
- Lady Anne Blunt, Bedouin Tribes of the Euphrates, London, 1879. archive.org
- William Tweedie, report of a tour in 1886–1887, published 1888, British Library, Mss Eur F112/384, Qatar Digital Library. qdl.qa
- Vital Cuinet, La Turquie d'Asie, t. II, Paris: Ernest Leroux, 1891.
- Kolağası Ahmed Cemal, Mufassal Coğrafya-yı Osmânî, İstanbul, 1311 R./1895.
- Guy Le Strange, The Lands of the Eastern Caliphate, Cambridge, 1905. archive.org
- Mark Sykes, "Journeys in North Mesopotamia", The Geographical Journal 30/3 and 30/4 (1907), pp. 237–254, 384–398. doi.org
- Mark Sykes, "Kuzey Mezopotamya'ya Yolculuklar II", trans. Emrah Işık and Kenan Bozkurt, Kurdiname 11 (2024).
- "Deir" and "Euphrates", Encyclopaedia Britannica, 11th ed., 1911. en.wikisource.org
- British Library, Baghdad Railway files: draft concession for Euphrates navigation, 1913, Qatar Digital Library. qdl.qa
- Foreign Office, Historical Section, Mesopotamia, 1919, British Library, IOR/L/PS/20/C190, Qatar Digital Library. qdl.qa
- René Dussaud, report on Poidebard's 1925 survey, Comptes rendus de l'Académie des Inscriptions et Belles-Lettres 70/3 (1926), pp. 236–238. persee.fr
- Antoine Poidebard, "Les routes anciennes en Haute-Djezireh", Syria 8/1 (1927), pp. 55–65. persee.fr
- Haut-Commissariat de la République française, Service des renseignements du Levant, Les tribus nomades et semi-nomades des États du Levant placés sous mandat français, Beyrouth, 1930, pp. 137–163, 220–221. gallica.bnf.fr
- Max von Oppenheim, Tell Halaf: A New Culture in Oldest Mesopotamia, 1933.

خرائط وصور 11

- Zor Sanjak (District of Zor), Ottoman administrative atlas, İstanbul: Matbaa-i Hilal, 1329 R./1913, 1:1,000,000, David Rumsey Map Collection, no. 16226.075. davidrumsey.com
- Bureau topographique des Troupes françaises du Levant, maps of 1935, League of Nations Map Collection, UN Archives Geneva, LON-G7461.E4 1935 .F73 and LON-G7480 s200 .F73.
- Norman N. Lewis, Nomads and Settlers in Syria and Jordan, 1800–1980, Cambridge, 1987, map p. 16.
- Ottoman map of the imperial estate of Cebel (Jabal 'Isa), 17 April 1886, TKG.KK.VKF.Cd.57, via Karabulut 2024.
- Amédée Maurin, Invasion de sauterelles, Paris, 1866.
- Gertrude Bell Archive, Newcastle University: photographs of the Euphrates, 1909.
- Capitaine Robini, aerial photographs, 20 March 1922, Archives diplomatiques, La Courneuve, Henri Gouraud papers.
- Topkapı Palace Museum Archive, E. 8333/1.
- Istanbul University Library, photographs F 1330 and 90567.
- Deir ez-Zor photographs of the 1920s–1930s, “Deir ez-Zor: Forgotten Faces”, Photorientalist; and the Norbert Schiller postcard collection.
- Base layers for the maps drawn in this study: NASA Blue Marble, Natural Earth, OpenStreetMap, GeoNames.

دراسات بالعربية 4

- سيّار الجميل، تكوين العرب الحديث، القاهرة: دار الشروق، 1997.
- نضال درويش، «تل حلف والجزيرة من خلال مشاهدات البارون فون أوبنهايم»، مدارات كرد، 2020.
- عبد القادر عيّاش، حضارة وادي الفرات: القسم السوري، إعداد وليد مشوّح، دمشق: الأهالي، 1989.
- علي حسن موسى، محافظة دير الزور: دراسة طبيعية، تاريخية، بشرية، اقتصادية، دمشق: وزارة الثقافة، 1993.

دراسات بلغات أخرى 43

- Myriam Ababsa, Raqqa: territoires et pratiques sociales d'une ville syrienne, Beyrouth: Ifpo, 2009. books.openedition.org
- Myriam Ababsa, “Agrarian Counter-Reform in Syria (2000–2010)”, in Raymond Hinnebusch et al., Agriculture and Reform in Syria, St Andrews Papers on Contemporary Syria, 2011.
- Mustafa Akdağ, Türk Halkının Dirlik ve Düzenlik Kavgası: Celâlî İsyanları, İstanbul: Cem, 1995.
- Seda Altuğ, Sectarianism in the Syrian Jazira: Community, Land and Violence in the Memories of World War I and the French Mandate (1915–1939), PhD thesis, Utrecht University, 2011. research-portal.uu.nl
- Hakan Asan, “Devlet, Aşiret ve Eşkıya Bağlamında Osmanlı Muhacir İskân Siyaseti (1860–1914)”, Göç Araştırmaları Dergisi 2/3 (2016).
- Hanna Batatu, Syria's Peasantry, the Descendants of Its Lesser Rural Notables, and Their Politics, Princeton UP, 1999.
- İdris Bostan, “Zor Sancağı'nın İmâr ve Islâhı ile Alâkalı Üç Lâyiha”, Osmanlı Araştırmaları 6 (1986).
- İdris Bostan, “Deyrizor”, TDV İslâm Ansiklopedisi 9, 1994. islamansiklopedisi.org.tr
- Oktay Bozan, “20. Yüzyılın Başında Eşraf-Aşiret Çatışması: Milli Aşireti ve Diyarbakır Eşrafı Örneği”, Atatürk Araştırma Merkezi Dergisi 33/96 (2017). atamdergi.gov.tr
- Ebubekir Ceylan, The Ottoman Origins of Modern Iraq, London: I.B. Tauris, 2011.
- Camille Lyans Cole, “Nafia for the Tigris”, 2021. journals.sagepub.com
- Samuel Dolbee, Locusts of Power: Borders, Empire, and Environment in the Modern Middle East, Cambridge UP, 2023. doi.org
- Haian Dukhan, “From Shame to Pride: The Politics of Shawi Identity in Contemporary Syria”, Middle East Journal of Culture and Communication 15 (2022).

- Abdullah Ekinci and Murat Polat, “XVIII. Yüzyılda Şark Valilerinin İktidar Oyunları ve Bir Feodalin Güç Devşirmesi: Millilü Timur Paşa”, Osmanlı Medeniyeti Araştırmaları Dergisi 14 (2022). doi.org
- Mehmet Rezan Ekinci, Osmanlı Devleti Döneminde Milli Aşireti (XVIII.–XIX. YY.), 2017.
- Cezmi Eraslan, “Hamidiye Alayları”, TDV İslâm Ansiklopedisi, 1997. islamansiklopedisi.org.tr
- Geçmişten Günümüze Göç, vol. 2, 2017.
- Ahmet Gülenç, “Administrative Structure of Diyarbekir in the Ottoman Empire (1515–1876)”, in Özlem Muraz Budak (ed.), The Research on History I, ISTES, 2023.
- Ercan Gümüş, “Osmanlı Ayanlık Devri'nde Milli Keleş Abdi Hanedanı”, Mukaddime 14/2 (2023). doi.org
- Ercan Gümüş, “Kalebend Mahkumu Bir Bölükbaşının Beylerbeyliği Payesine Yükselmesi: Milli Pazkuri/Bahaeddinlü Ömer Ağazade Timur Paşa”, Şarkiyat 16/2 (2025). dergipark.org.tr
- Vladimir Hamed-Troyansky, “Population Transfer: Negotiating the Resettlement of Chechen Refugees in the Ottoman Empire (1865, 1870)”, in Russian-Arab Worlds: A Documentary History, Oxford UP, 2023. doi.org
- Vladimir Hamed-Troyansky, Empire of Refugees: North Caucasian Muslims and the Late Ottoman State, Stanford UP, 2024.
- Jean Hannoyer, “Essai d'histoire socio-économique des villages de la basse vallée de l'Euphrate”, Revue de géographie de Lyon 54/3 (1979).
- IBRD, The Economic Development of Syria, 1955.
- Boris James, “The Rise and Fall of the Kurdish Emirates (Fifteenth to Nineteenth Centuries)”, in The Cambridge History of the Kurds, Cambridge UP, 2021.
- Joost Jongerden, “Elite Encounters of a Violent Kind: Milli İbrahim Paşa, Ziya Gökalp and Political Struggle in Diyarbekir”, in Social Relations in Ottoman Diyarbekir, 1870–1915, Leiden: Brill, 2012. doi.org
- Veyis Karabulut, Governors, Notables and Land Disputes in the Province of Aleppo, 1880s–1910s, PhD thesis, 2024.
- Gizem Kazzaz, Muhajir Politics of the Hamidian Era, MA thesis, Central European University, 2024. etd.ceu.edu
- Raymond H. Kévorkian, “Earth, Fire, Water: or How to Make the Armenian Corpses Disappear”, in Destruction and Human Remains, Manchester UP, 2014. doi.org
- Mustafa Sabri Küçükaşcı, “Mudar (Benî Mudar)”, TDV İslâm Ansiklopedisi, 2020. islamansiklopedisi.org.tr
- Katharina Lange, “‘Bedouin’ and ‘Shawaya’: The Performative Constitution of Tribal Identities in Syria during the French Mandate and Today”, Journal of the Economic and Social History of the Orient 58 (2015).
- Justin McCarthy, Population History of the Middle East and the Balkans, 2010.
- Bjoern H. Menze and Jason A. Ur, “Mapping Patterns of Long-term Settlement in Northern Mesopotamia at a Large Scale”, PNAS 109/14 (2012). pmc.ncbi.nlm.nih.gov
- Françoise Métral, “Périmètres irrigués d'État sur l'Euphrate syrien: modes de gestion et politique agricole”, in L'homme et l'eau en Méditerranée et au Proche-Orient IV: L'eau dans l'agriculture, Travaux de la Maison de l'Orient 14, Lyon, 1987.
- Cengiz Orhonlu, Osmanlı İmparatorluğunda Aşiretleri İskân Teşebbüsü (1691–1696), İstanbul, 1963.
- Ali Fuat Örenç, “1867 Vilayet Düzenlemesinden I. Dünya Savaşı Başlarına Kadar Diyarbakır'da Mülkî Yapı”, in Tanzimat'tan Günümüze Diyarbakır, vol. 1, Ankara, 2019.
- İbrahim Özcoşar, “Town and Tribe: The Conflict Between Aşiret (Tribe) and Eşraf (Nobility) in Ottoman Diyarbekir (1891–1909)”, in Cities in the Globalizing World and Turkey: A Theoretical and Empirical Perspective, Sofia: St. Kliment Ohridski University Press, 2014. hdl.handle.net
- Philippe Pétriat, “The Uneven Age of Speed: Caravans, Technology, and Mobility in the Late Ottoman and Post-Ottoman Middle East”, International Journal of Middle East Studies 53/2 (2021). doi.org
- Mehmet Nuri Şanda, “19. YY'da Doğu ve Güneydoğu Anadolu'da Aşiret Güçleri: Hamidiye Alayları”, Türkiye Mesleki ve Sosyal Bilimler Dergisi 8 (2022), pp. 34–48. doi.org
- Jordi Tejel, Rethinking State and Border Formation in the Middle East: Turkey, Syria, and Iraq in the 1920s, Cambridge UP, 2023.

- Yves Ternon, Mardin 1915: anatomie pathologique d'une destruction, Paris: Geuthner, 2007.
- T. J. Wilkinson, “Soil development and early land use in the Jazira region, Upper Mesopotamia”, World Archaeology 22/1 (1990).
- Cem Zorlu, “İlk İslâm Coğrafyacılarına Göre ‘Diyarbakır’”, 2004. isamveri.org

الملحق الثاني

ما لم نصل إليه

قرأنا كل ما استطعنا الوصول إليه من مصادر باروت ومن غيرها. وبقيت مصادر لم نصل إليها، لأنها غير منشورة، أو محفوظة عند أفراد، أو لم تُجمع بعد. ولا يغيّر غيابها نتائج الدراسة، لكن الوصول إليها قد يضيف إليها أو يقيّدها.

المصدر	ما الذي كان سيحسمه	الموضع في الدراسة
أطروحة كريستيان فيلو، 1991، غير منشورة	يقول باروت إنه اعتمد عليها كثيراً. وقراءتها تبيّن ما أخذه منها، وكيف قرأت هي وثائق الانتداب عن قرى الجزيرة العليا	القسم الثالث، الخاتمة ص130
السجل الشرعي لديار بكر رقم 259، ص167–168، في متحف ديار بكر	أصل قيد مير محمد سنة 1598. نقرؤه عبر أكداغ، والأصل يحدّد حدود سنجق الخابور ومواضع القرى الثلاث	القسم الثاني، الفصل 4 ص62
دفاتر التحرير العثمانية لألوية ماردين والرها في القرن السادس عشر	هل كانت في الجزيرة العليا قرى مسجّلة بعد 1516، وكم كانت	القسم الأول، الوقفة 2 ص18
سالنامات ولاية ديار بكر، 1286–1288هـ (1869–1871)	عدد القرى في قضاءي رأس العين ونصيبين قبل إلحاقهما بالزور وبعده	القسم الثاني، الفصل 9 ص94
أرشيف عائلة إبراهيم باشا، عند آزاد أحمد علي، وأرشيف مرعي باشا الملاح، عند حفيده	البرقيات والصور والسطور التي يعتمد عليها باروت في ص97–108	القسم الثالث، الفصل 8 ص127
ماري أوديل روسيه، ص564، ودوهونت، ص523	يحيل إليهما باروت في خبرين: حال دير الزور سنة 1696، وخلوّ وادي الفرات من القرى سنة 1835. وقراءتهما تبيّن من صاغ عبارة «لا قرية واحدة عامرة»	القسم الأول، الوقفة 5 ص26

المصدر	ما الذي كان سيحسمه	الموضع في الدراسة
Sophie Berthier (dir.), Peuplement rural et aménagements hydro-agricoles dans la moyenne vallée de l'Euphrate, Damas, 2001, p. 171	المرجع الذي يحيل إليه باروت في حصيلة «القرى الثلاث»	القسم الأول، الوقفة 4 ص24
Stefan Winter، ص140	المرجع الذي يؤرّخ به باروت إسكان الملّيين سنة 1701	القسم الأول، الوقفة 4 ص24
آزاد أحمد علي، أنماط العمارة الطينية في الجزيرة الفراتية، دمشق، 2010، ص221	على أي دليل يقوم حكم «التشكّل الحقيقي للقرى لن يتم قبل أواسط القرن العشرين»	القسم الثالث، الفصل 9 ص128

ثغرات لا يسدّها بحثٌ واحد

لا يوجد مسحٌ أثريٌّ مؤرَّخ لسهول الحسكة وحوض الخابور بين 1400 و1800. لذلك لا تُثبت دعوى «الهجر التام» ولا تُنفى نفياً مطلقاً. وما نستطيعه أن نقول إن الدليل الذي قدّمه باروت لا يكفي لحكمٍ سكانيٍّ شامل.

ولا توجد سلسلةٌ متصلة من سجلات القرى بين قيد 1598 وسجل 1930. وما بينهما مواضع متفرقة عند الرحالة وفي السالنامات، بوحدات عدٍّ مختلفة: قرى، وبيوت، وخيام، و«قرى أو مخيمات» عند كوينيه.

ولا تميّز المصادر العثمانية نفسها دائماً بين القرية والمزرعة والمخيّم الثابت. فالرقم الواحد قد يجمع الثلاثة.

وتختلف شروط حفظ الوثائق بين الجماعات. فالكنائس والأديرة والقنصليات حفظت للسريان والأرمن ما لم يُحفظ لغيرهم، والإدارة العثمانية وثّقت من دفع الضريبة أكثر مما وثّقت من سكن. فإن لم يدخل هذا الفرق في معيار الإثبات، صار غياب الوثيقة دليلاً على غياب السكان.

بيان منهجي

أُعدّت هذه الدراسة بالاستعانة بأدواتٍ رقمية، منها أدوات الذكاء الاصطناعي، في استخراج نصوص المصادر وترتيب المادة والمقابلة بين المواضع. أما القراءة والتحليل والنتائج فللكاتب، وهو وحده المسؤول عنها. وكلّ موضعٍ استُشهد به مثبتٌ برقم صفحته في الحاشية، وكلام باروت معروضٌ بصورة صفحته من الكتاب ليرجع إليها القارئ. ولم يُبنَ حكمٌ تاريخيٌّ قاطع على قراءةٍ غير محسومة.